

ا مهوريـــة ا زائريـــة الد قراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعـــــة ا زائـــــر

كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة وعلـــوم التسييـــر

قســـم العلـــوم الاقتصاديـــة

سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظـل التطـورات العالميـة الراهنـة

أطروحـــة مقدمـــة لنيـــل شهـــادة دكتـــوراه الدولـــة فـــي العلـــوم الاقتصاديـــة

فـــرع: التخطيـــط

إعـــداد الطالـــب:

عبـــد القـــادر بابـــا

إشـــراف الدكتـــور:

أ ـــد باشـــي

أعضـــــاء اللجنـــــة:

أ/ أقاســـم قـــادة – رئيســـا

أ/ باشـــي أ ـــد – مقـــررا

أ/ رجـــراج ـمـــد – عضـــوا

أ/ خالفـــي علـــي – عضـــوا

أ/ الـــدواي الشيـــخ – عضـــوا

أ/ الطيـــب ياسيـــن – عضـــوا

السنـــة ا امعـــة: 2003-2004

الإهـــــــــداء

إلـــى روح الوالـدة الطاهـرة رحمهـا ا ، وإلـى الوالـد العـزيز

أطـال ا فـي عمـره...

إلـــى زوجتـي، وأبنائـي عـادل وليديـا...

إلـــى اخوتـي وجميـع أفـراد عائلتـي...

إلـــى كافـة الأهـل والأقـارب ...

إلـــى الأصدقـاء والأحبـاب، وأخـص بالذكـر

الصـديق والعـزيز علـي حميـد بوزيـدة.

إلـــى هـؤلاء جميعـا أهـدي حصـاد جهـدي وثمـرة عملـي.

عبـد القـادر بابـا

تشكـــرات

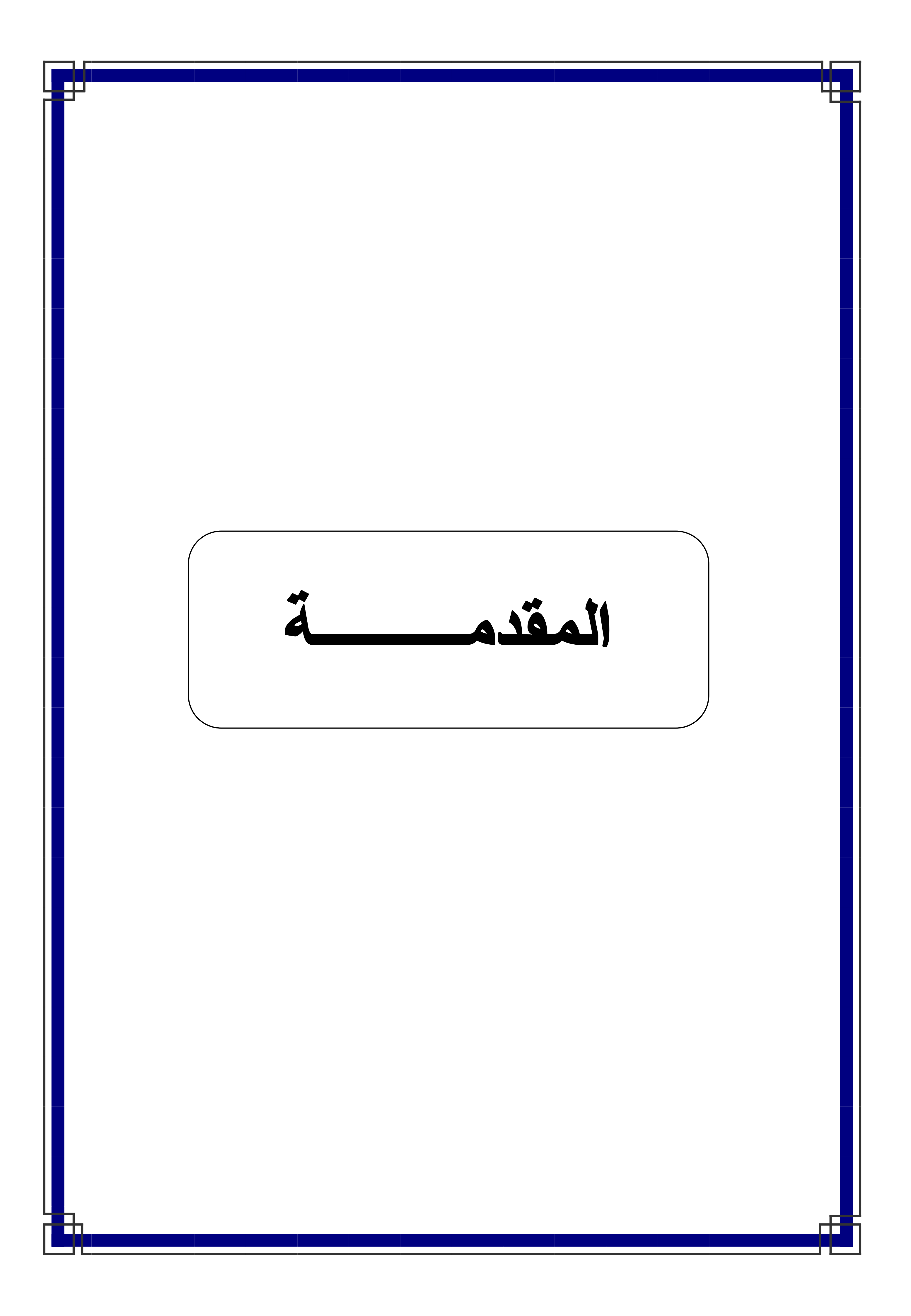
أتوجـه بخالـص الشكـر والتقديـر والعرفـان إلـى أستـاذي الفاضـل الدكتـور / أحمـد باشـي، علـى مـا أسـداه لـي مـن نصـح وتوجيـه وإرشـاد خـلال إعـداد هـذه الرسالـة.

كمـا أتقـدم بجزيـل الشكـر والامتنـان إلـى كـل مـن أمدنـي بيـد العـون والمساعـدة فـي طبـع وإخـراج هـذه الرسالـة، وأخـــص بالذكـــر، بن طاطـا محمـد، والعربـي بـن شريـف، محمـد عبـد ا بـن شريـف.

وأخيـرا أتمنـى التوفيـق والسـداد فـي إعـداد هـذا البحـث.

فهـرس المحتويـات

المحتويـات | **الصفحـة**



المقدمـــــــــــــــة

المقدمـــــة

إن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف، وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلاّ أنّ مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وحسن تدبير.

ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة، التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي. والواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن دول العالم تلهث نحو اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أعظم كم من الاستثمارات.

تلك المسألة التي تحتل أولوية خاصة في الدول النامية –ومن بينها الجزائر- التي تعمل على تهيئة مناخ استثمارها، والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجذب الاستثمارات إليها، لتشارك في عملية التنمية بها، وللحد من الاقتراض من الخارج، وما يحمله من أعباء ومخاطر المديونية الخارجية في الأجل الطويل. بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المصاحب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي إطار تصميم الدولة للحوافز والإعفاءات الضريبية، بهدف جذب وتحفيز رؤوس الأموال دوليا ومحليا، لا بد أن تأخذ في الحسبان بيئة الاستثمار العالمية، والحوافز السائدة فيها في ظل منافسة الدول في جذب وتحفيز الاستثمار. ومن ثم أصبح منح الحوافز والإعفاءات الضريبة، ضرورة ملحّة ومن العوامل المؤثرة والفعالة على جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، واحتفاظ وتدعيم الاستثمارات المحلية.

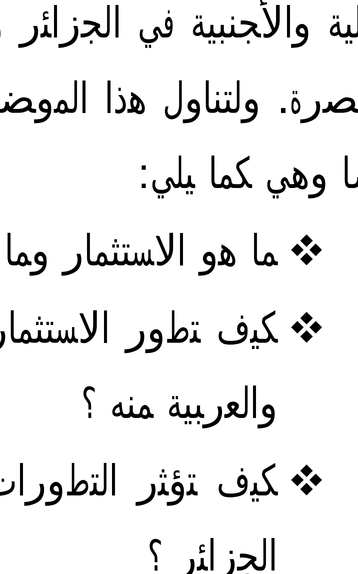
وهذا يعني أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في السياسة الاستثمارية، ومدى ملائمتها للتطورات العالمية المعاصرة، التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا، المتمثلة في العولمة « La Mondialisation ». إذن يمكن الآن الحديث عن اقتصاد كوني كوكبي تجري فيه العلاقات الاقتصادية، دون النظر بعين الاعتبار للحدود السياسية للدول، وتنتقل فيه الاستثمارات والسلع والخدمات والأموال بحرية كبيرة وعلى نطاق منظم. وأصبح من المسلم به أن الشركات دولية النشاط صارت تمثل أحد الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي

العالمي الجديد، التي تلعب دورا رئيسيا في ربط اقتصاديات الدول المختلفة، بسبب تنوع أنشطتها التي تمتد لتغطي معظم الأنشطة الاقتصادية، وانتشار فروعها واستثماراتها الخارجية.

هذا بالإضافة إلى الركيزة الأساسية الأخرى في الاقتصاد العالمي الجديد، والمتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة، والتي تهدف إلى إقامة نظام تجاري عالمي يقوم على مبدأ حرية التجارة والاستثمار. ثم ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي أصبحت تلعب دورا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. إذن كل هذه المتغيرات العالمية الراهنة، لها تأثير على السياسة الاستثمارية المنتهجة في كل الدول وخاصة الدول النامية.

وإن الاهتمام بسياسة الاستثمارات، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، كان نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي، وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في إعادة هيكل الإنتاج العالمي والتجارة الدولية، وعمليات نقل التكنولوجيا في ظل عالم يتزايد فيه التكامل والتحرير وتقدم تكنولوجيا المعلومات وظهور التكتلات. وقد ترتب على ما سبق تغير أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أوجب ضرورة تفهم هذه الأنماط والعوامل الاقتصادية الجديدة والكامنة وراء تدفق الاستثمارات للأنشطة المختلفة، حتى يتسنى للدول وضع سياسات استثمارية فعالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية هذا البحث، في دراسة سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة. ولتناول هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة، تستدعي اهتماما خاصا وهي كما يلي:



- ما هو الاستثمار وما علاقته بالتنمية الاقتصادية في إطار الفكر الاقتصادي ؟
- كيف تطور الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر ؟ وما هو نصيب الدول النامية والعربية منه ؟
- كيف تؤثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

❖ ما هي التدابير والسياسة التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات ؟

❖ ما مدى فعالية قوانين الاستثمار الجديدة ؟ وما هو أثرها على واقع الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر ؟

❖ ما هو دور سياسة الاستثمارات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية الحديثة ؟

1- **أهميـة البحـث:**

تتجلى أهمية البحث في النقاط التالية:

* تعريف المستثمرين الأجانب والمحليين بمناخ الاستثمار في الجزائر، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة، التي انفتح فيه العالم على الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، ووجود المنافسة الشديدة بين الدول لإحتلال أسواق الدول الأخرى، في ظل اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة.

* التحول الاقتصادي الهام الذي عرفته الجزائر نحو اقتصاد السوق، ومن ثم فإن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من مقتضيات الإصلاحات الاقتصادية الحديثة في الجزائر، التي تعالج الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، كظاهرة البطالة وازدياد الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن. فالاستثمار يساهم في خلق فرص عمل جديدة والرفع من النمو الاقتصادي.

* إن التنميـة الاقتصادية ليست ذات دلالة، ما لم تكن مرتبطة بمتغير الاستثمار. إذ أنه يؤثر بصفـة مباشرة على أغلبية المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج، الصادرات، الواردات، الأجور، الاستهلاك، الناتج الداخلي الخام، التشغيل..إلخ.

2- **دوافـع اختيـار الموضـوع:**

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

* إن الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش مرحلة التحولات الاقتصادية، وقدومها على الانفتاح على الاستثمارات

الأجنبية، والتوجه نحو اقتصاد السوق. إذ أنها عقدت اتفاقيات دولية حديثة مع الدول الأجنبية مرتبطة بترقية وتدعيم الاستثمار. وبالتالي فإن موضوع الاستثمارات الأجنبية يشكل حيزا كبيرا من السياسة الاقتصادية في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

* قلة الرسائل والبحوث الجامعية، التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر، وإن وجدت فهي لم تربط موضوع الاستثمارات بالمتغيرات العالمية المعاصرة وخاصة العولمة.

* إرتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي أدرس فيه. وكذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي، حتى نربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي.

3- حـدود الدراسـة:

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

* دراسة المحيط الدولي والمتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر، ونصيب الدول النامية والعربية (منها الجزائر) من هذا الاستثمار. مع مقارنة الجزائر مع دول شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، باعتبارها دول نامية استقطبت أغلبية الاستثمارات الأجنبية الموجهة للدول النامية. ثم تقييم تفاعلات المتغيرات العالمية الراهنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

* دراسة المحيط الداخلي للاستثمار في الجزائر، والمتمثل في تقييم السياسة التحفيزية للاستثمار، وأثر السياسة الاستثمارية ودورها ومدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية ورفع معدلات النمو.

* حددت فترة الدراسة لتطور وسياسة الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال، ولكن ركزت الدراسة خاصة على مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1988 – 2002).

4- أهـداف البحـث:

تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

* تشجيع رأس المال المحلي والعربي والأجنبي، للتدفق داخل السوق الجزائرية، من خلال خلق مناخ استثماري جيد يوفر الطمأنينة للمستثمر ويؤمن مخاطره. خاصة وأن انسياب الأموال من الخارج في شكل عملات أجنبية يلعب دورا أساسيا في خفض معدلات الاقتراض الأجنبي، وبالتالي تخفيف العبء على ميزان المدفوعات.

* الاستفادة من تجربة كل من دول شرق وجنوب شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، في مجال جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الاستفادة من الأزمات التي مرت بها، حتى يمكن تجنب الوقوع فيها في الجزائر.

* تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات، ووضع استراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس دول المنطقة في اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية، وإيجاد تقارب بين أهداف وسياسة كل من المستثمر والدولة المضيفـة (الجزائر).

* تحليل تطور الاستثمارات في الجزائر، من خلال خطط التنمية الاقتصادية بداية من عام 1967 حتى عام 1989. ثم من عام 1989 حتى عام 2002 وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من أجل التعرف على التطورات الرئيسية في حجم وتوزيع وكفاءة هذه الاستثمارات، والعقبات التي واجهتها وإمكانية التغلب عليها، بهدف ترشيد السياسة الاستثمارية الحالية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

5- فـروض البحـث:

لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا أن نحدد الفرضيات الأساسية للموضوع المدروس، لتكون منطلقا لدراستنا والتي نوجزها فيما يلي:

1. إن الاستثمار عموما، والاستثمار الأجنبي خصوصا ذو تأثير على التنمية الاقتصادية.

2. إن المتغيرات العالمية الراهنة، وخاصة العولمة لها تأثير مباشر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.
3. إن أساس جذب وزيادة الاستثمارات الخاصة والأجنبية في الجزائر، هو ضرورة توفر مناخ استثماري ملائم.
4. تواجه الاستثمارات في الجزائر والدول النامية معوقات وعقبات كثيرة تؤثر عليها وتحد منها، الأمر الذي يستدعي دراسة هذه المعوقات، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للوصول بالكفاءة الاقتصادية لهذه الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.
5. تفترض الدراسة أن عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تختلف من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر. فيفترض أن ما يتطلبه قطاع مثل المحروقات يختلف عما يتطلبه قطاع السياحة أو الصناعات الإلكترونية من عوامل جذب.

6- المنهـج والأدوات المستخدمـة فـي البحـث:

لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة، حيث أعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كمفهوم الاستثمار وأنواعه وأهميته في الفكر الاقتصادي، وكذا تحليل ووصف تطور الاستثمارات في الجزائر والدول النامية. كما استعملنا المنهج الاستردادي، والمنهج الاستنباطي في باقي أجزاء البحث.

أما الأدوات المستعلمة في البحث هي:

* أدوات التحليـل الاقتصـادي الكلي، كالاستثمـار الأجنبـي المباشر وغيـر المباشـر، التضخم، ميزان المدفوعات، الادخـار، الاستهـلاك، البطالـة، الصـادرات، الواردات، الناتج الداخلي الخام، الضرائب، رأس المال، النمو الاقتصادي ... إلخ.

* القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال الاستثمارات والجباية، وكذا الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية، فيما يتعلق بترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

* الإحصاءات والتقارير والدوريات والنشريات المتعلقة بموضوع البحث، التي تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية وهي:

- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI)، والمسماة الآن بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).
- (CNES) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- وزارة المالية (المديرية العامة للضرائب).
- (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية.
- (ONS) الديوان الوطني للإحصائيات.
- مجلس الوطني للتخطيط.
- بنك الجزائر (البنك المركزي).

* بالإضافة إلى تقارير الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك العالمي، تقارير المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

* تحليـل البيانات المتوافـرة من إحصاءات وأرقام، محصل عليها من مختلـف المراجع، ومواقع الانترنيت.

7- موقـع البحـث مـن الأبحـاث السابقـة:

إن موضوع الاستثمار كحقل للدراسة ليس بجديد، ولكن الجديد هو البيئة الداخلية والخارجية الجديدة للاستثمار، تحت لواء العولمة والمتغيرات العالمية الراهنة، التي أعطت هذا الموضوع أبعادا جديدة. فوفقا لمعلومات الباحث لا توجد دراسة حديثة لسياسة الاستثمار في الجزائر مرتبطة بالتطورات العالمية الراهنة.

ومن بين الرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الاستثمار، رسالة دكتوراه الدولـة للأستاذ "محمد بلقاسم حسن بهلول" من جامعة الجزائر لعام 1986، والتي تناولـت، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي في الجزائر"، حيث كانت الدراسة محلية فقط، ولم يربطها بالوضع العالمي في تلك الفترة. كما أن تحليله للاستثمار كان يعتمد على

الفلسفة الماركسية، وهذا يعتبر تحليل ودراسة تحيّزية غير موضوعية، لا تتوافق مع مقتضيات البحث العلمي الموضوعي.

وهناك رسالة دكتوراه دولة أخرى، للأستاذ "ياحى عيسى" تحت عنوان "القرارات الاستثمارية الفلاحية – مع دراسة عينية عن المشاريع الفلاحية"، من جامعة الجزائر لعام 1998، إذ نجد الباحث لم يقم بتطبيق نماذج ومقاييس اتخاذ القرار الاستثماري على القطاع الزراعي في الجزائر، ولا الدول الأجنبية الأخرى، من أجل الوصول إلى نتائج يستطيع أن يقارن بها المشاريع الزراعية التي اختارها للدراسة.

وهناك رسالة دكتوراه دولة أخرى، مقدمة بكلية التجارة بجامعة عين شمس–بمصر سنة 2001، " للطالب ياسر يحي عطية إبراهيم "، تحت عنوان "قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبية مع المقارنة بدول جنوب شرق آسيا". ولكن هذه الرسالة اقتصرت فقط على مصر وبعض الدول الآسيوية، ولم يربطها بالأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، وخاصة العولمة الاقتصادية.

8- صعوبـات البحـث:

نشير إلى الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا لإعداد هذا البحث مثلما تواجه الباحثين الآخرين، نوجزها فيما يلي:

* ندرة المصادر والمراجع الحديثة المتعلقة بصميم الموضوع، وصعوبة الحصول عليهـا، وخاصة حالة الجزائر على مواقع الانترنيت.

* تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.

* الإجراءات البيروقراطية المهيمنة في بعض الهيئات، والتي تقف كعائق أمام إتمام هذا البحث، بمبرر أن المعلومات والإحصاءات المراد الحصول عليها تعتبر من أسرار المهنة.

* المسافة الكبيرة التـي تفصل بين مدينة مستغانم وهي مكان إقامتنا، والجزائر العاصمة التي تعتبـر مكان مهم للحصول على المعلومات والاحصاءات الرسميـة، مما أدى إلى تضييع وقت وجهد كبيرين.

9- خطـة وهيكـل البحـث:

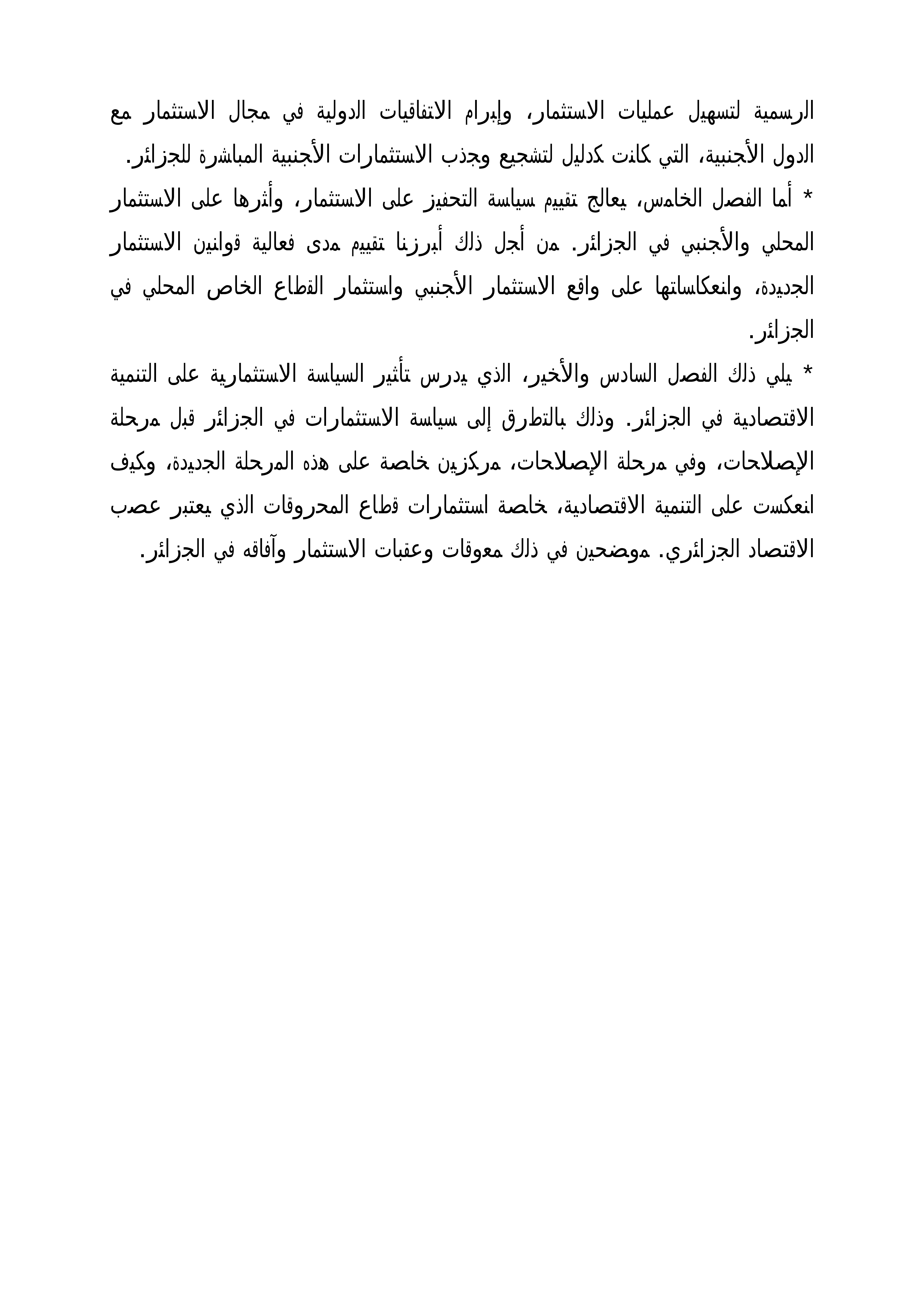
على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للبحث، ستتم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في ستة فصول على النحو التالي:

* الفصل الأول، يتناول الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار، فيه تم تأصيل العمل العلمي الذي يستلزم تحليل النظريات الاقتصادية لتفسير ظاهرة الاستثمار، وذلك للحصول على فهم أعمق للخلفية النظرية للموضوع. لذلك تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والماركسي والكينزي والإسلامي، موضحين أنواع ومجالات وأدوات وأهمية الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

* أمـا الفصل الثاني، يتطرق إلى تحليل حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر، ونصيب الدول النامية والعربية من هذا الاستثمار، والذي قمنا فيه بالتحليل والإشارة إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية والعربية، وعقبات ومعوقات هذا الاستثمار في هذه الدول. بالإضافة إلى معرفة عوامل ومحددات جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف كل من دول جنوب وشرق جنوب آسيـا، وأمريكا اللاتينية على حساب الدول النامية الأخرى، من أجل الاستفادة من تجارب تلك الدول.

* والفصل الثالث، فقد أبرز تقييم أثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر. وفيه أظهرنا تأثير كل من العوملة والمنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وبعض دول جنوب حوض المتوسط.

* الفصل الرابع، يستعرض سياسة التحفيز على الاستثمار في الجزائر، في ظل قوانيـن الاستثمار والاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار، من أجل توضيح منـاخ الاستثمـار في الجزائر، من خلال سرد التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائـر، وكان التركيز خاصة على الامتيازات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون 1993، الذي كان مصاحبا للإصلاحات الاقتصادية. بالإضافة إلى التعريف بجهود الدولة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار في مجال إنشاء الهيئات



الرسمية لتسهيل عمليات الاستثمار، وإبرام الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار مع الدول الأجنبية، التي كانت كدليل لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

* أما الفصل الخامس، يعالج تقييم سياسة التحفيز على الاستثمار، وأثرها على الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر. من أجل ذلك أبرزنا تقييم مدى فعالية قوانين الاستثمار الجديدة، وانعكاساتها على واقع الاستثمار الأجنبي واستثمار القطاع الخاص المحلي في الجزائر.

* يلي ذلك الفصل السادس والأخير، الذي يدرس تأثير السياسة الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر. وذلك بالتطرق إلى سياسة الاستثمارات في الجزائر قبل مرحلة الإصلاحات، وفي مرحلة الإصلاحات، مركزين خاصة على هذه المرحلة الجديدة، وكيف انعكست على التنمية الاقتصادية، خاصة استثمارات قطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الجزائري. موضحين في ذلك معوقات وعقبات الاستثمار وآفاقه في الجزائر.

الفـصـ ـ ـل الأول

الأسـس النظريـة ومفاهيـم أساسيـة للاستثمـار

المبـحث الأول: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكـي.

المبحـث الثانـي : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الماركسي.

المبحـث الثالـث : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكيـنـزي

المبحـث الرابـع : الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

المبحـث الخامـس: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.

المبحـث السـادس : أشكال و أنواع الاستثمار.

المبحـث السابـع : مجالات وأدوات الاستثمار.

المبحـث الثامـن : طبيعة وأهمية الاستثمارات.

تمهيد:

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي. من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وتطوره حركيا. ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

مما يجدر بنا تناول بعض الجوانب الهامة لعنصر الاستثمار، من خلال الدراسات التحليلية للأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية الهامة.

وفي هذا الشأن يفسر الاستثمار، الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، من خلال علاقته بالادخار. وفي الفكر الاقتصادي الماركسي، يفسر مفهوم الاستثمار من خلال تطرق كارل ماركس إلى نظرية القيمة وفائض القيمة، وكذا علاقته بالتراكم والفائض الاقتصادي، ورأس المال. أما المدرسة الكينزية وضحت متغير الاستثمار عن طريق العلاقة التي تربطه بالاستهلاك والادخار والدخل، وأيضا الكفاية الحدية لرأس المال، والنمو الاقتصادي. في حين نجد الاستثمار في المنهج الإسلامي يفسر على أساس أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الشرعية، وهذا ما يختلف عن المناهج الوضعية السابقة.

وعلى هذا الأساس نتساءل عن ماهية الاستثمار؟ ماذا يقصد بالاستثمار وأنواعه المختلفة ؟ ما هي المجالات التي يتم فيها الاستثمار والأدوات المستعملة والمتاحة له ؟ وأخيراً ماهية طبيعة الاستثمارات وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ؟ وللإجابة على هذه الأسئلة نستعرض المباحث التالية:

المبحث (1) : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

المبحث (2) : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الماركسي.

المبحث (3) : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي.

المبحث (4) : الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث (5) : مفاهيم أساسية حول الاستثمار.

المبحث (6) : أشكال و أنواع الاستثمار.

المبحث (7) : مجالات وأدوات الاستثمار.

المبحث (8) : طبيعة و أهمية الاستثمارات.

المبحـث الأول : الاستثمـار فـي الفكـر الاقتصـادي الكلاسيكـي

إن النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بتحليل وتحديد مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، في حين يعتبر الفكر الكلاسيكي أن التراكم كمصدر للنمو الاقتصادي مثلما أوضحه أدم سميث (A.smith). وفي هذا الشأن نتطرق في هذا المبحث إلى كيفية تحديد الادخار لمتغير الاستثمار, ثم إظهار الأسباب التي تدعو إلى الادخار، ووظيفة تقسيم العمل ودوره في تراكم رأس المال، وأخيرا تقييم النظرية الكلاسيكية لمفهوم الاستثمار.

المطلب (1) : الادخار وعلاقته بالاستثمار

إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، واهتدوا فعلا إلى فكرة الفائض الاقتصادي المتمثل في الادخار، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار. وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال.

الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، والتي يتم أستبعد استعمالها في الاستهلاك، بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال، والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات. وهو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحـداث تراكم [1]. وبالتالي فإن الكلاسيكيين قـد نظروا إلى الادخار على أنه مصـدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيـدة [2]. ويعتبـر آدم سميث (A. Smith) أن الادخار والعمل شرطين ضروريين لإثـراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميـع رواد الفكر الكلاسيكي منهـم دفيد ريكاردو (D . Ricardo) وجان باتيست ساي (J. B. Say)

وطالما أن الادخار يعتبر مصدر التراكم الرأسمالي، وبالتالي مصدر للثروة كما يرى آدم سميث. فإن ارتفاع حجمه يستلزم انخفاض الأجور، مما يجعل الاثنين إذن في

---

(1) Mohamed Dowider: L’économie politique, une science sociale, Maspéro, Paris, 1974, p: 182.

(2) A.Smith: recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard, Paris, 1976, p: 141

حالة عكسية [1]. ولا يكفي انخفاض الأجور لإحداث التراكم الكبير والسريع عند الفكر التقليدي بل لابد أيضا من تخفيض الريع. لأن الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأس المال و ليس الزراعة [2]. أي أن الطبقة الرأسمالية تخصص جزءا كبيرا من الأرباح لأغراض التراكم، وبالتالي يعتبر الربح مصدر أساسي للادخار والعلاقة التي تربطهما علاقة طردية. وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالادخار لاعتباره كشرط ضروري الذي يسبق العمل لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالاستثمار.

<u>المطلب (2)</u> : <u>دور تقسيم العمل في تراكم رأس المال</u>

إن رأس المال مرتبط بالنظرية الخاصة بتقسيم العمل عند آدم سميث (A.Smith (1723-1790) الموضحة في مؤلفه " ثروة الأمم" حيث يذكر ➢ عندما لا يكون هناك تقسيم للعمل لا يكون قسط متراكم متجمع مسبقا قصد تسيير شؤون المجتمع ➢ [3] . بمعنى أن تراكم رأس المال ضروري لتقسيم العمل الذي يترتب عنه زيادة التشغيل والإنتاج .في حين كلما تعدد تقسيم العمل أدى إلى زيادة جديدة في تراكم المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات.

وأن أصل تقسيم العمل يهدف أساساً إلى البحث عن الكفاءة في العمليات الإنتاجية المتخصصة بالنسبة للأفراد المنتجين المستقلين، فتقسيم العمل يؤهل الأفراد في تخصصهم في شكل واحد من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يشجع مبادلة و تجارة السلع [4].

يتضح لنا من خلال نظرية آدم سميث أن التأثير متبادل بين رأس المال وتقسيم العمل، تجعل العمل محور الإنتاج والتراكم. حيث يعتبر آدم سميـث [5] أن رأس المال هو مفهوم مادي ، يتمثل في الأموال التي يترتب عنها خلق دخل إضافي أو ربح، بمعنى إنتاج قيمة مادية جديدة.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول : الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر). المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص : 39.

[2] D. Recardo : Principe de l'économie politique et de l'IMPOT, calman, Paris, 1970, p : 233.

[3] A.Smith…………., op, cit, p : 125.

[4] Thierry Ananou : Investissement et capital, Mémo seuil, Paris, 1997, p : 29.

[5] A.Smith ……………, op, cit, p : 23.

لذا يعتبر العمل كقوة محركة لرأس المال، وتمثل ديناميكية الإنتاج، وهذا من خلال تقسيمه للعمل إلى عمل منتج وعمل غير منتج. فالأول يخلق قيمة جديدة تمكن من تقديم خدمات جديدة مثل العمل الزراعي والعمل الصناعي والعمل التجاري .لأن هذه الأعمال يترتب عنها خلق قيمة مادية أو ناتج يؤدي إلى رأس مال متراكم يزيد مع حجم تشغيل العمال. أما العمل غير المنتج هو الذي لا يترتب عنه خلق أو زيادة قيمة أي نوع من أنواع الناتج السابق ذكرها.

وبذلك يعتبر آدم سميث أن العمل المنتج مصدر تراكم رأس المال، وهذا الأخير يوسع نطاق الإنتاج، ويخلق حركة نشيطة من العمل المنتج في المجتمع.

- أما دفيد ريكاردو David Ricardo :(1772 -1823)

يركز اهتمامه في تحديد مفهوم القيمة, ويرى أن ما يحددها عنصران:

وقت العمل ووقت الحصول على رأس المال [1]. أي أنه يفرق بين نوعين من العمل أحدهما هو وقت العمل الحي الذي يبذله حاليا المنتجون، و ثانيهما هو كمية العمل القديم الذي بذله المنتجون السابقون والمتمثل في وسائل الإنتاج التي يستعملها العمل الحاضر. ومن ثمة يبدو واضحاً أن رأس المال عند ريكاردو هو مال اقتصادي يساهم في خلق القيمة ووسيلة للإنتاج، وهي وسيلة قديمة قدم الإنسان [2].

غير أن ريكاردو اكتشف أن العمل عنصر من عناصر رأس المال، وأن التـراكم يتمثل في زيادة رأس المال الذي يعبر عنه بتشغيل عدد إضافي من العمال[3] ويعتقد ريكاردو [4] أن تراكم رأس المال يؤدي على زيادة التشغيل، ويترتب عن ذلك ارتفاع الأجور وارتفاع سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض الأرباح.

---

[1] DAVID. RICARDO………., op, cit, p : 231.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول. ……………………، مرجع سابق، ص : 135.

[3] DAVID RICARDO…………… , OP , CIT , P : 231.

[4] لمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع أنظر المراجع التالية :

- MARK BLANG : la pensée économique origine et développement, OPU, Alger, 1981, p p : 118 – 123.
- GHISLAIN DELEPLACE: Histoire de la pensée économique, DUNOD, Paris, 1999, p p :68 – 75..

-أما جان بايتييست ساي J. B.Say (1767 -1832) :

وهو فرنسي كلاسيكي، أعطى مفهومًا خاصًا لرأس المال يختلف عن الاقتصاديين السابقين آدم سميث و دافييد ريكاردو. حيث قسمه إلى:

رأس مال منتج، ورأس مال غير منتج، أما رأس المال المنتج يتمثل في الأموال الاقتصادية التي تستخدم في إنتاج منفعة، سواء كانت هذه المنفعة متجسدة في مادة أو خدمة. أما رأس المال غير المنتج[1] يتمثل في نوع من القيم المنتجة التي لا توجه إلى الإنتاج ولا إلى الاستهلاك، وإنما يحتفظ بها لأغراض المستقبل للتظاهر بالفضفضة والثراء لدى طبقة الأسياد.

حيث يعتبر أن مصدر التراكم يتمثل في الفائض عن الاستهلاك. أما التراكم يتشخص فقط في الاستثمار الصافي. فيرى أن التراكم [2] الذي يكون رأس مال جديد, لا يبدأ إلا بعد التعويض الكامل لرأس المال القديم. ولا يحدث التراكم إلا بالإنتاج المادي، فقيمة هذه المواد هي التي تؤدي إلى زيادة رأس المال، ومن ثم يستبعد حدوث التراكم عن طريق الإنتاج غير المادي.

المطلب (3) : تقييم النظرية الكلاسيكية حول مفهوم الاستثمار

يمكن أن نلخص الفكر الكلاسيكي حول تحديد مفهوم الاستثمار في النقاط التالية :

- ☒ أنه في الواقع العملي قد يكون الادخار أكبر أو أقل من الاستثمار.
- ☒ إن تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار، أي عرض رأس المال والطلب على رأس المال يحدد مستوى سعر الفائدة.
- ☒ زيادة الادخار تؤدي إلى الطلب الكلي على الاستثمار، وإلى انخفاض الطلب الكلي على الاستهلاك، مع ثبات مستوى الدخل الكلي والعكس صحيح.

إن العرض يخلق الطلب عليه، أو ما يسمى (بقانون ساي في الأسواق). وعلى ذلك فالطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار يقابله عرض كلي للسلع الاستهلاكية

---

[1] J.B. Say : traité d’économie politique, calman – levy, Paris, 1972, p : 120.
[2] Ibid………….., p : 110.

والاستثمارية ومساويه في القيمة. وهذا يعني أن الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار معًا سيظل متعادلا مع العرض الكلي[1]. ورغم أن النظرية الكلاسيكية قد وضعت الحجر الأساس لمفهوم الاستثمار ورأس المال، ودوره في التنمية والتطور الاقتصادي. غير أن هذه النظرية لا تنجو من انتقادات من طرف رواد ومفكري المدارس الاقتصادية الماركسية والكينزية

ومن بين الانتقادات الموجهة لآدم سميث في تصوره لتراكم رأس المال، أنه مفهوم ضيق يقتصر على زيادة تشغيل العمال المنتجين، أو زيادة قدرتهم الإنتاجية، مثلما يذكر في كتابه ثروة الأمم« لكي نرفع قيمة الناتج السنوي للأرض وللعمل في أمة، لا يوجد سبيل أخر غير زيادة العمال المنتجين، أو زيادة القدرة الإنتاجية للعمال»[2]. وهي زيادة تتطلب زيادة رؤوس الأموال لمواجهة العدد الإضافي من العمال المشغلين في الإنتاج. وهنا يظهر فشل آدم سميث في تشخيص العمل من ضمن عناصر رأس المال. ورغم هذه الانتقادات فإن آدم سميت أسس نظرية علمية هامة لرأس المال.

في حين جرى الخلط عند ريكاردو بين علاقة رأس المال المتغير بالدائم، وكذا راس المال المتداول بالثابت [3].

<u>المبحـث الثانـي</u> : <u>الاستثمـار فـي الفكـر الاقتصـادي الماركسـي</u>

إن النتائج التي توصلت إليها المدرسة، الكلاسيكية، كانت مخالفة لنتائج أفكار المدرسة الماركسية، رغم وجود بعض التشابه في التحليل. حيث أخذ: كارل ماركس (Karl- Marx) [*] مفهوم نظرية القيمة عن الكلاسيكيين. غير أنه وصف النظام الرأسمالي الذي حكم عليه بالزوال، ويرى أن العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباط وثيق

---

[1] حسين عمر: مبادئ علم الاقتصاد (المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد)، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، 1991، ص : 736.

[2] A.Smith …………, op , cit , p : 175.

[3] كارل ماركس : رأس المال ، ترجمة د / راشد البراري ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة – مصر، 1969، ص : 242.

[*] KARL MARX (1818–1883): ولد كارل ماركس في ألمانيا وأصبح أستاذا للفلسفة، ولعب دورا كلبيرا في الحركات التحريرية الثورية، فطرد من ألمانيا إلى إنجلترا ومن أهم مؤلفاته "رأس المال"

بقوى الإنتاج. وفي هذا المضمار نتطرق لبعض الأفكار المهمة لدى ماركس وعلاقتها بالاستثمار حسب المحاور التالية:

- نظرية القيمة وفائض القيمة.
- الإستثمار وعلاقته بالتراكم و الفائض الاقتصادي.
- الاستثمار وعلاقته برأس المال.

المطلب (1) : نظرية القيمة وفائض القيمة

1- نظرية القيمة (La théorie de la valeur) :

يعتبر Karl Marx أن قيمة سلعة ما تقاس بالعمل الذي تضمنته تلك السلعة. أي بعدد الساعات التي استغرقتها تحويل وإنتاج السلعة [(1)].

من هذا التعريف يتبين أن قيمة السلعة تتجلى في الحجم الساعي الذي يقضه العامل لإنتاج مادة ما، على أساس توفر مستوى معين من وسائل الإنتاج.

ومن ثمة فإن كل المواد المنتجة، ما هي إلا مجرد تراكم للعمل البشري الذي يعتبر أساس الإنتاج.

2- نظرية فائض القيمة (La théorie de la plus value) :

يتمحور تحليل كارل ماركس في نظرية فائض القيمة (la plus value) على أن الرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله ويدفع له قيمة لقاء ذلك، ويتحدد قيمة قوة العمل كأي سلعة أخرى بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع التي يحتاج إليها لمعيشته ومعيشة عائلته[(2)]. بمعنى أن العمال يضطرون للاشتغال لحساب صاحب رأس المال، ويتزاحمون في عرض عملهم. وبالتالي يمنحهم الرأسمالي أقل اجر يمكنهم من العيش، وفي نفس الوقت ينتجون لصالح صاحب رأس المال مواد تساوي قيمتها مقدار العمل المتراكم اللازم لصناعة المادة.

---

(1) فتح ا ولعلو: الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص : 120.

(2) عمر سخري التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص: 283.

وهكذا يجعل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة المادة، أي العمل وقيمة الأجر، وهذا الفرق يسمى " بفائض القيمة"، وهذا المفهوم الأساسي للماركسيين لتحليل النظام الرأسمالي، أي استغلال الرأسمالي للعامل.

المطلب (2) : الاستثمار وعلاقته بالتراكم والفائض الاقتصادي

1- علاقة الاستثمار بالتراكم :

يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع وتكديس الأموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة. ويستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار، أي شراء راس المال . ولقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين :

- رأس المال الثابت والذي يتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية.
- رأس المال المتغير أو الدائر وهو الذي تدفع منه الأجور.
- أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير.

وعندما يتحول رأس المال الثابت ورأس المال المتغير إلى نقود تتحول معه فائض القيمة إلى نقود أيضاً. وفائض القيمة المحول بهذا الشكل يعيد الرأسمالي تحويله إلى عناصر طبيعية من رأسماله الإنتاجي، من أجل تحديد عملية الإنتاج وهو ما يحدث عملية التراكم الرأسمالي[1].

وما يمكن استخلاصه أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة، وهو عين التراكم. وأن الادخار هو مصدر التراكم، وأن عملية التراكم هذه مرتبطة بالاستثمار الذي هو في حد ذاته أداة عملية إعادة الإنتاج الموسع، أي تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

وأن الاستثمار يؤدي إلى خلق موارد إنتاجية، و بالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار.

---

[1] كار ل ماركس ....، مرجع سبق ذكره، ص : 573.

2- علاقة الاستثمار بالفائض الاقتصادي :

حسب كارل ماركس فإن الفائض الاقتصادي يقصد به: الزيادة في مجموع العمل تحت شكله المادي أو شكله القيمي بالنسبة للعمل الضروري بمعنى هو عبارة عن فائض الناتج الاجتماعي الصافي عن العمل الضروري اجتماعيا للإنتاج [1]. وفي تعريف الاقتصادي الاشتراكي الأمريكي بول بارا (P.Baran) لمفهوم الفائض، هو ➢ ذلك الناتج عن الزيادة في الإنتاج الجاري الفعلي للمجتمع عن الاستهلاك الفعلي له ➣[2]. ويقصد بالإنتاج الجاري الفعلي للمجتمع هو الناتج الاجتماعي الصافي، ويعني بالفائض الاقتصادي، الجزء المتراكم من فائض القيمة. أما المقصود بالاستهلاك الفعلي هو مجموع استهلاك الطبقة العاملة المتمثل في رأس المال المتغير، واستهلاك الطبقة الرأسمالية المتمثل في جزء من فائض القيمة.

ويمكن استنتاج العلاقة التي تربط الفائض الاقتصادي بالاستثمار، في أن عملية الاستثمار مرتبطة بإعادة الإنتاج الموسع، وهو يستمد مصدره من الفائض الاقتصادي الذي هو أكثر شمولية من الاستثمار ومن الادخار. ويعتمد الاستثمار في تمويله على الفائض الاقتصادي، وهو عملية خلق شروط موضوعية وذاتية للإنتاج، أي ما يبذله الإنسان من جهد فكري وعضلي على مختلف الموارد الإنتاجية المعمرة والدائرة من أجل خلق مادة نافعة للإنسان.

المطلب (3): الاستثمار وعلاقته برأس المال

تبرز علاقة الاستثمار برأس المال، في طبيعة العلاقتين الاجتماعية والفنية بينهما، وفي التفرقة ما بينهما من حيث دراسة طبيعة العلاقة القائمة بينهما.

- أما من حيث العلاقة الإجماعية والفنية للاستثمار ورأس المال :

الاستثمار هو علاقة اجتماعية وعملية اقتصادية، تتم بين عدد من الأفراد يشكلون جماعة عمل استثماري في وحدة اقتصادية معينة. وفي نفس الوقت يعتبر الاستثمار علاقة

---

(1) KARL MARX : fondement de la critique de l'économie politique, édition du progrès, Mosco, 1974, p : 114.

(2) P. BARAN : L'économie politique de la croissance, Maspéron, Paris, 1970, p : 71.

فنية، لأن وظيفته خلق وسائل العمل التي تمكن من تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

في حين رأس المال أيضًا علاقة اجتماعية وفنية. ويذكر كارل ماركس ➢ إن تداول السلع هو نقطة انطلاق رأس المال، ويظهر حيث الإنتاج السلعي والتجارة قد بلغا درجة ما من التطور➢[1] بمعنى أن رأس المال علاقة اجتماعية لها طبيعة تبادلية، لأنها سلعة متبادلة بين الأفراد وتحكمها علاقة الملكية الخاصة. وكذلك رأس المال هو علاقة فنية متمثلة في ذلك الجزء من الإنتاج الذي يعيد المجتمع استخدامه في الإنتاج بدلاً من استهلاكه، ويسمى كارل ماركس هذا الجزء من الإنتاج " بوسائل الإنتاج"، وهي بالنسبة للاستثمار وسائل استثمارية.

- أما طبيعة علاقة الاستثمار براس المال، تتجلى في كونهما علاقتين اجتماعيتين وفنيتين، وإن الذي يحدد حجم رأس المال هو الاستثمار.

وفي هذا الصدد يقول كارل ماركس ➢ إن طرق استثمار قيمة لتشغيلها كرأس مال من أجل أن يعيد لمالكه فائض قيمة➢[2]. بمعنى أن عملية الاستثمار هي تشغيل لرأس المال، أي أن رأس المال يشكل وسيلة استثمارية. وأن الاستثمار هو متغير مستقل يؤدي تطوره إلى تطور جزء من رأس المال كمتغير تابع.

وإن الاستثمار قسمان: أحدهما استثمار تعويضي لراس المال. بسبب الاندثار، والثاني استثمار إضافي لرأس المال، فالحالة الأولى هي ➢إعادة الإنتاج البسيط ➢. أمـا الاستثمـار الإضافي لرأس المال، فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت، عن طـريق تخصيص جـزء من فائض القيمة، وتحويـل إلى رأس مال نقـدي ورأس مال إنتاجـي

---

[1] KARL MARX : Le capital, livre I traduction de J. ROY, GARNIER Flamavon, Paris, p : 115.
[2] IBID……, P : 166.

(المتغيـر والثابـت)، وأن إعـادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن➢إعادة الإنتاج الموسع ➢ [1].

المبحـث الثالـث : الاستثمـار فـي الفكـر الاقتصـادي الكينـزي

إن حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929 في الدول الرأسماليـة، التي تمثلت أساساً في تقلص الطلب وانتشار البطالة، كانت نقطة الانطلاق لصدور كتـاب ➢ النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة ➢ لصاحبه جون مينارد كينز[*] John Maynard Keynes➢ سنة 1936، مفسراً أسباب الظواهر الخطيرة التي تنخر النظام الرأسمالي مبيناً وسائل العلاج، منتقداً النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد. في حين وصف كينز كتاب➢ رأس المال➢ بأنه كتاب اقتصادي مضى عليه الزمن، ولا مكانة له في العالم المعاصر.

وفي إطار دراسة مفهوم الاستثمار في النظرية الكنزية نتطرق إلى المحاور الرئيسية التالية :

- الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك والادخار.
- الطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- الدخل وعلاقته بمضاعف الاستثمار.
- الاستثمار والنمو الاقتصادي.

---

[1] للإستزادة و الإطلاع حول موضوع " إعادة الإنتاج الموسع " وعلاقته بالاستثمار أنظر المراجع التالية:

- عابد دليلة : الإقتصاد السياسي مديرية الكتب و المطبوعات، حلب، سوريا، 1979، ص: 496 – 500.
- GHISLAIN DELEPLACE ………., op , cit, p p : 144 – 159
- MARK BLANG ………….., op , cit, p p : 293 – 299.

[*] JHAN MAGNARD KEYNES (1883 – 1946) : و لد في كمبردج نفس العام الذي توفي فيه ماركس، وهو إقتصادي إنجليزي و تلميذ لألفريد مارشارل. درس في جامعة كمبردج، ثم أصبح أستاذا في نفس الجامعة. سافر إلى الهند وعمل موظفا بها، أصدر كتابه الأول " تداول نقدي والتمويل، في الهند " في سنة 1913. وشارك في مفاوضات فرساي بعد الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1936 أصدر كتابه المشهور " النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقود ". مثل بريطانيا في مفاوضات بريتون – و ودز سنة 1945 حيث وضعت أسس المسائل النقدية و نظام النقد الدولي.

المطلب (1): الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك والادخار

إن زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية (الاستهلاك) لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه للادخار (L'épargne). وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار (L'investissement). وفي هذا الشأن يرى كينز (Keynes) هناك تعادل بالضرورة بين الادخار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، وبين الاستثمار وهو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات[1]. لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار، لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة. ومن هنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي[2]:

الدخل (Revenu)= قيمة الإنتاج = الاستهلاك (La consommation) + الإستثمار ..(1)

ولدينا كذلك : الادخار = الدخل – الاستهلاك ....(2)

ومن المعادلة (1) نستنتج أن :

الاستثمار = الدخل - الاستهلاك ....(3) .

وبتطابق المعادلة (2) مع المعادلة (3) نجد أن :

الادخار = الاستثمار.

وفي حالة الدخل الشخصي يكون مساويا لتلبية الاحتياجات الأساسية المعيشية، دون توفر فائض لديه، في هذه الحالة يكون الدخل مساويا للاستهلاك. أي أن : الدخل = الاستهلاك.

ويتبين مما سبق، بأن علاقة الاستثمار بالاستهلاك والدخل [3]، تتم عن طريق الدخل. ففي بعض الأحيان ما يكون الدخل مساويا للاستهلاك، وفي بعض الأحيان ما

---

(1) عارف دليلة : تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية الكتب و المطبوعات، المنشورات جامعة حلب – سوريا ، 1977، ص : 590.

(2) John Maynard Keynes : théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie, traduction de Jean largentye, petite bibliothèque, Payot, Paris, 1985, p : 83.

(3) حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا ارشيد : الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، عمان الأردن، 1996، ص : 19.

يكون الدخل مساويا للاستهلاك والادخار، (أو مساويا للاستهلاك والاستثمار)، وأحيانا أخرى ما يكون الدخل أقل من الاستهلاك، حيث يكون الدخل في هذه الحالة مساويا للاستهلاك ناقصًا الاقتراض أي أن :

الدخل = الاستهلاك – الاقتراض

وحسب الكلاسيكيين يرون أن الادخار يسبق الاستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للادخار وتابع له. بينما كينز يرى [1] أن الادخار يلي الاستثمار ويكون تابع له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار.

المطلب (2): الطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال

1- الكفاية الحدية لرأس المال ➢ L'efficacité marginale du capitale ➢:

إن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يدرها الاستثمار أو الأصل الرأسمالي الجديد طول مدة حياة الاستثمار. و فضلاً عن ذلك فإن المستثمر يفكر أيضًا في بدائل هذا الاستثمار، إذ يمكنه مثلاً شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله لدى البنوك مما يعود عليه بفائدة. وهنا يقارن المستثمر بين العوائد التي يحصل عليها من جراء الاستثمار في الأصول الرأسمالية الجديدة، والفوائد التي يحصل عليها من جراء إيداع أمواله لدى المصارف أو في شراء السندات. و من هنا لكي يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجال الأعمال، لابد أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساويـًا له.

وأن العلاقة [2] بين المردود المرتقب من الرأسمال وسعر عرضه أو كلفة استبداله، أي كلفة إنتاج وحدة إضافية من هذا الرأسمال، تعطينا الكفاية الحديـة لرأس المـال. ويعـرف جون منـارد كينز (keynes) الكفاية (الفعالية) الحدية لرأس المال كمـا يلي[3]:

---

[1] John Mynard Keynes ………, op, cit, p : 84.

[2] جون مينارد كينز : النظرية العامة في الاقتصاد , ترجمة نهاد رضا, دار مكتبة الحياة, بيروت – لبنان, 1939, ص: 166.

[3] J. M. Keynes …………, op ,cit, p : 149.

➢هـي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنويـة المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساويـة لسعر عرض هـذا الرأسمال ➢.

ومن هذا التعريف تتضح العلاقة بين الغلّة المتوقعة من الأصل الرأسمالي الجديد وبين سعر عرض هذا الأصل. ولا يقصد كينز[1] بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا، بل بتكلفة إحلال (coût de remplacement) هذا الأصل، بأصل جديد يشبه تمامًا الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه، لذا سمى كينز ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد " بتكلفة الإحلال ".

وبالتالي تعّرف الكفاية الحدية لرأس المال بصفة عامة: بأنها نسبة [2] الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله.

إذا افترضنا آلة سوف تعطي عوائد مستقبلية سنوياً عن طريق تشغيلها، ولتكن هذه العوائد خلال عمر المشروع كما يلي:

$$R_1, R_2, R_3, \ldots\ldots R_n$$

حيث أن R_1: هي عائد تشغيل الآلة في السنة الأولى

و R_n هي عائد تشغيل الآلة في السنة n.

ولحساب الكفاية الحدية برأس المال، نحسب معدل الخصم (discount Rate) الذي يجعل مجموع القيم الحالية للفوائد مساوية إلى ثمن رأس المال أي ثمن الآلة[3].

و نفترض أن P_K تمثل ثمن رأس المال، و (e) تمثل الكفاية الحدية لرأس المال تكون لدينا المعادلة التالية :

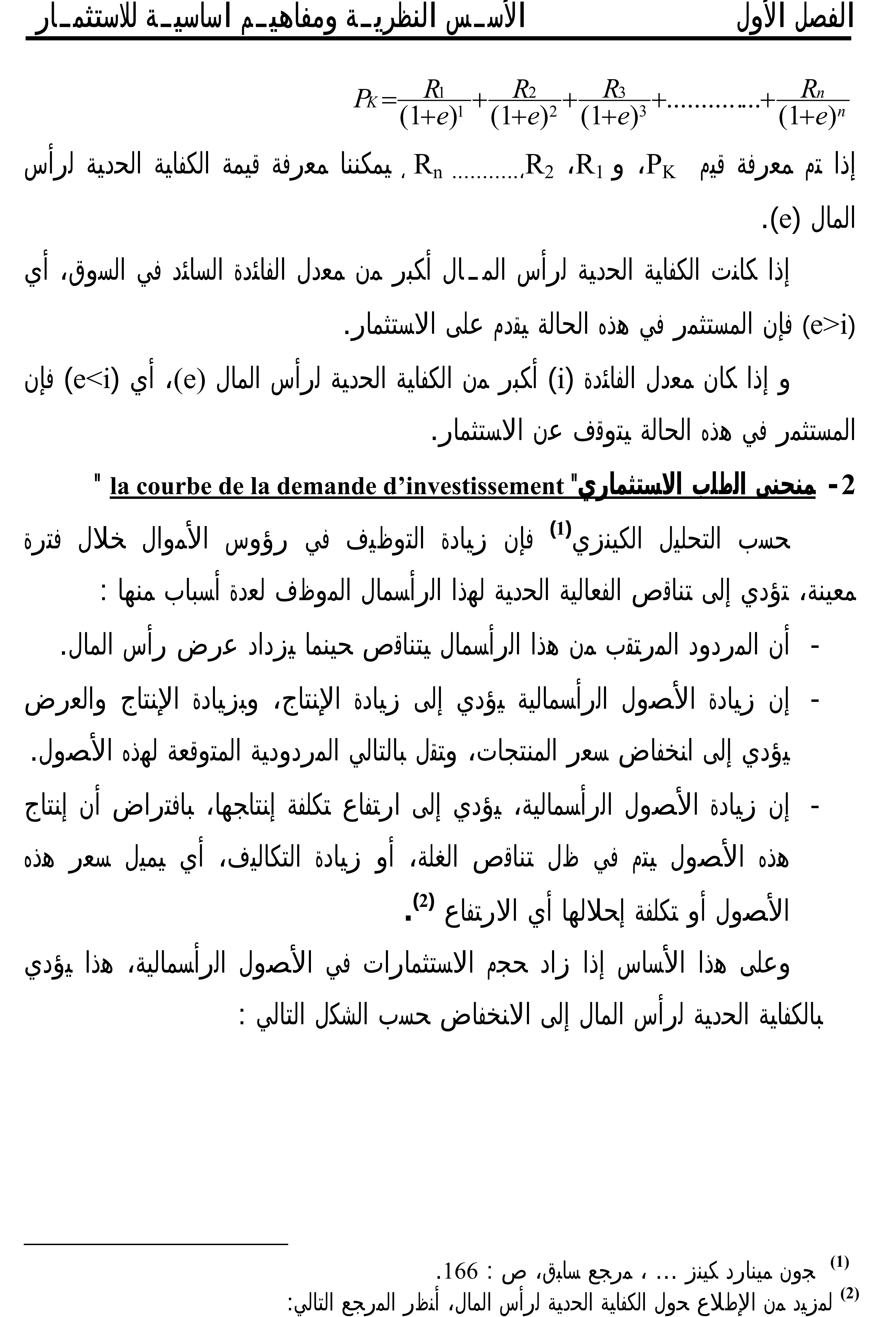
القيم الحالية للفوائد المتوقعة المخصومة = (P_K) ثمن رأس المال، أي أن :

---

[1] حسين عمر ....، مرجع سابق، ص : 660.

[2] حسن علي خريوش...، مرجع سابق، ص :22.

[3] عمر صخري ، مرجع سابق ، ص : 174-175.



$$P_K=\frac{R_1}{(1+e)^1}+\frac{R_2}{(1+e)^2}+\frac{R_3}{(1+e)^3}+............+\frac{R_n}{(1+e)^n}$$

إذا تم معرفة قيم P_K، و R_1، R_2..........، R_n ، يمكننا معرفة قيمة الكفاية الحدية لرأس المال (e).

إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المـال أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق، أي (e>i) فإن المستثمر في هذه الحالة يقدم على الاستثمار.

و إذا كان معدل الفائدة (i) أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال (e)، أي (e<i) فإن المستثمر في هذه الحالة يتوقف عن الاستثمار.

2- <u>منحنى الطلب الاستثماري</u> "<u>la courbe de la demande d'investissement</u>"

حسب التحليل الكينزي[1] فإن زيادة التوظيف في رؤوس الأموال خلال فترة معينة، تؤدي إلى تناقص الفعالية الحدية لهذا الرأسمال الموظف لعدة أسباب منها :

- أن المردود المرتقب من هذا الرأسمال يتناقص حينما يزداد عرض رأس المال.
- إن زيادة الأصول الرأسمالية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبزيادة الإنتاج والعرض يؤدي إلى انخفاض سعر المنتجات، وتقل بالتالي المردودية المتوقعة لهذه الأصول.
- إن زيادة الأصول الرأسمالية، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها، بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم في ظل تناقص الغلة، أو زيادة التكاليف، أي يميل سعر هذه الأصول أو تكلفة إحلالها أي الارتفاع [2].

وعلى هذا الأساس إذا زاد حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية، هذا يؤدي بالكفاية الحدية لرأس المال إلى الانخفاض حسب الشكل التالي :

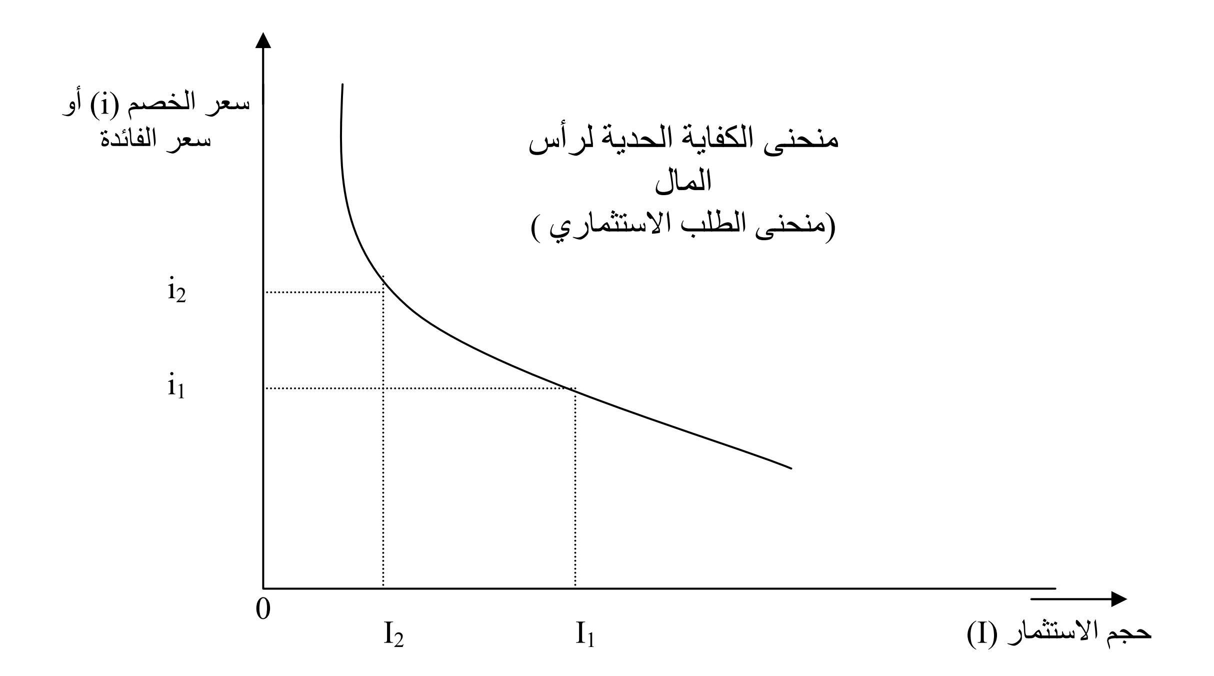
---

[1] جون مينارد كينز ... ، مرجع سابق، ص : 166.

[2] لمزيد من الإطلاع حول الكفاية الحدية لرأس المال، أنظر المرجع التالي:

- GHISLAIN DELEPLACE….. OP, CIT, pp : 297-300.

الشكل رقم (01) : منحنى الطلب الاستثماري



كل نقطة من المنحنى تمثل مستوى معين من أسعار الخصم، ومستوى الاستثمارات الذي يتماشى مع هذه الأسعار.

ومن هذا الشكل تظهر العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار وسعر الخصم المتوقع.

إذ كلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع و العكس الصحيح.

المطلب(3): الدخل وعلاقته بمضاعف الاستثمار (Le multiplicateur d'investissement):

كما أوضحنا سابقا أن هناك علاقة تربط الدخل بالاستثمار، إذ أن الدخل يؤثر في الاستثمار ويتأثر به، " ومضاعف الإستثمار" يعني كيفية تأثير الاستثمار على الدخل، أما حالة تأثير الدخل على الاستثمار تسمى " بمعدل الاستثمار".

ويقصد بمضاعف الاستثمار **(Le multiplicateur d'investissement)**، ذلك المعدل العددي الذي يعبر عن مقدار الزيادة في الدخل المترتبة عن كل زيادة في الاستثمار، و يرمز بالرمز (ع) إلى مضاعف الاستثمار.

حيث أن : $ع = \frac{\Delta د}{\Delta ث}$

$\Delta د$: مقدار التغير في الدخل

$\Delta ث$: مقدار التغير في الاستثمار

$\Leftarrow \quad \Delta د = ع \times \Delta ث$ .... (1)

و نعلم أن الدخل = الاستهلاك + الاستثمار.

أي : د = س + ث

و أن : $\Delta د = \Delta س + \Delta ث$ .... (2)

لأن الدخل الزائد ينفق في شراء مواد الاستهلاك ($\Delta س$) وفي شراء مواد الاستثمار ($\Delta ث$).

و من المعادلة (2) نجد : $\Delta د - \Delta س = \Delta ث$ ، وبقسمة طرفي هذه المعادلة على $\Delta د$ نجد:

$$\frac{\Delta د - \Delta س}{\Delta د} = \frac{\Delta ث}{\Delta د} \Leftrightarrow 1 - \frac{\Delta س}{\Delta د} = \frac{\Delta ث}{\Delta د}$$

و بقسمة 1 على كل من طرفي المعادلة الأخيرة نحصل على :

$$\frac{1}{1-\frac{\Delta س}{\Delta د}} = \frac{1}{\frac{\Delta ث}{\Delta د}} \Leftrightarrow \frac{1}{1-\frac{\Delta س}{\Delta د}} = \frac{\Delta د}{\Delta ث}$$

و نعلم سابقا أن ع (مضاعف الاستثمار) = $\frac{\Delta د}{\Delta ث}$

إذن : $ع = \frac{1}{1-\frac{\Delta س}{\Delta د}}$ ، و بما أن الميل الحدي للإستهلاك (م) = $\frac{\Delta س}{\Delta د}$

نتحصل على ما يلي : $ع = \frac{1}{1 - م}$ (الميل الحدي للإستهلاك) .... (3)

ونستنتج من المعادلة (3) أنه ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما ارتفع مضاعف الاستثمار (ع) والعكس صحيح [1].

وتجدر الملاحظة في هذا الشأن أن الميل الحدي للادخار = 1 – الميل الحدي للاستهلاك. ويكون مضاعف الاستثمار في هذه الحالة كما يلي :

$$ع = \frac{1}{\text{ا يل ا دي للادخار}}$$

المطلب (4): الاستثمار والنمو الاقتصادي (L'investissement et croissance économique)

ينبغي التفرقة بين التنمية والنمو، لأن هناك اختلاط موجود بين المصطلحين فالنمو يشير إلى تحقيق معدلات مرتفعة في التغيرات الكلية كالدخل القومي، والناتج القومي، والعمالة، والاستهلاك، والادخار، وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد [2]. أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها أسلوب التوصل لهذا النمو، وتستهدف دخول الاقتصاد في مرحلة النمو السريع المطرد، فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره، وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل و متوازن.

ويعتبـر النظام الكينزي أن الاستثمـارات الإنتاجيـة وغير الإنتاجيـة الخاصـة، والحكومية بصفتها خالقة للدخـل، تشكل أساس نمـو الدخل القومـي في المدى القصير، وأيضا العامل الرئيسي المضاد للأزمـات. فالاستثمارات في النماذج

---

(1) لمزيد من الإطلاع حول موضوع " مضاعف الاستثمار " في نظرية كينز أنظر المراجع التالية :
- جون مينارد كينز ..... ، مرجع سابق، ص : 141 – 161.
- Mark blang ….., op- cit, pp : 727 – 728
- GHISLAN deleplace …….., op – cit, pp : 295 - 297
- فتح ا ولعلو ......، مرجع سابق، ص : 140 – 141.
- حسين علي حربوش. ... . ، مرجع سابق ، ص : 26 – 28.

(2) عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا عن التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة– مصر، 1990، ص :01.

الكينزية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجـل الطويل [1].

وباعتبار أن الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج الكلي ومن ثم فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي، وهذا لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني، أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الإنتاج.

من هنا ندرك الأهمية البالغة [2] لرقم الاستثمار العيني باعتبار مفتاح الموقف في تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي.

ولقد بدأت محاولات تكييف نظرية كينز لتحليل مشكلات تجديد الإنتاج في نهاية الثلاثينات، متجسدة في نموذج روي هارود Ray Harrod بصياغة المبادئ الأساسية للنظرية الديناميكية. وظهرت أعمال أكبر الكينزيين الأمريكيين "هانسن" الذي اشتهر بتطوير نظرية الركود، وفي نفس الوقت تقريبا ظهرت في أوروبا مقالات دومار DOMAR في تحليله للنمو الاقتصادي.

كما توصل التحليل الكلاسيكي الجديد (Néo - classique) لعوامل النمو الاقتصادي، بواسطة دالات الإنتاج من نماذج كوب دوغلاس[*]. استنتاج بأن الدور الحاسم في رفع معدلات النمو في الرأسمالية المعاصرة، يرجع إلى التقدم التقني أو ارتفاع فعالية عوامل الإنتاج. ولقد آثار صولو Solow في هذا الصدد باعتماده على دالة كوب دوغلاس، أن التكنولوجيا المتضمنة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبهذا أعطى صولو ثقل لعنصر التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو.

---

(1) إيرينام أسادنتشايا : الكينزية الحديثة (تطور الكينزية و التركيب الكلاسيكي الجديد) ، ترجمة د. عارف دليلة، دار الطبعة للطباعة والنشر ببيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1979، ص: 138 – 139.

(2) حسين عمر .... ، مرجع سابق ، ص : 666.

(*) دالة الإنتاج ل Cobb - Dauglas : تأخذ الشكل التالي : $y = \delta K^{\alpha} L^{\beta}$. . حيث أن L, K, Y هم على التوالي الناتج، رأس المال، العمل، أما δ هي ثابت ومؤشر لمستوى التكنولوجيا السائد، أما α ، β فيشيران إلى مرونة رأس المال و العمل بالنسبة للناتج على التوالي.

1- نموذج هارود – دومار Harrod Domar في إطار نظرية Keynes :

لقد بينت النظرية الكينزية أنه من الممكن للاقتصاد أن يتوازن و يستقر عند معدل أقل من التشغيل الكامل، وذلك بسبب المستوى غير الكافي من الطلب الكلي.

وفي إطار نظام كينز ظهرت نماذج للتنمية [1] معروضة من طرف الأمريكي هارود Ray Harrod في سنة 1939 في كتابه " النظرية الديناميكية الاقتصادية "، ومن طرف الاقتصادي الأوروبي دومار DOMAR سنة 1946.

ولقد اهتم هارود في أدب كينز بتحديد معدل النمو اللازم من فترة لأخرى، والذي يكفي للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل، وبدون تحقيق هذا المعدل من النمو في الدخل القومي، فإن الطاقة الإنتاجية والعمل في الاقتصاد ستعطل أو تستخدم بأقل من طاقتها [2] ويقول هارود " عند دراسة الاقتصاد المتنامي يجب علينا أن ندرس العلاقات المتبادلة التي تظهر مع تنامي العناصر الأساسية الثلاثة:
قوة العمل – وكمية المنتجات أو الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان – وحجم رأس المال المتاح " [3].

وتدرس هذه العلاقات على أساس وضع معادلات إجمالية للنمو الاقتصادي، تقوم على ربط و تأثر النمو بمعدل تراكم رأس المال.

ولقد عبر نموذج Domar–Harrod رياضيا عن معدل النمو اللازم للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل كما يلي [4] :

إذا كان : G : يمثل معدل النمو، S : يمثل الادخار في فترة ما.

Y : الدخل القومي في نفس الفترة، K : معامل رأس المال / الدخل.

---

[1] Thierry Anamou ……. ; op . cit, p: 45.

[2] عقيلة عز الدين محمد طه …….. ، مرجع سابق، ص : 4.

[3] إيرينام أسادتشايا …….. نقلا عن مرجع ، روي هارود . النظرية الديناميكية الاقتصادية، موسكو الترجمة الروسية . 1959 – ص : 59.

[4] أنظر المراجع الآتية :

- GHISLAIN DELEPLACE ……… , op, cit, pp : 461 – 463
- E . DOMAR : essays in the theory of economic growth: New York, 1957. pp : 84 - 92.
- Thierry .Ananou …….., op, cit, pp : 45 – 47.
- إيرسام أساذ تشايا، ………، مرجع سابق، ص : 36 – 46..

فإن معدل النمو يكون كما يلي : $G = \frac{S}{Y} . \frac{1}{K}$

ووفقا لهذا النموذج فإن معدل الادخار $(\frac{S}{Y})$، ومقلوب رأس المال / الدخل.

$(\frac{1}{K})$ هما العاملان المتحكمان في معدل النمو.

ويبين معامل رأس المال / الدخل العلاقة بين ما يستثمر وبين ما ينتج عنه بين دخل، أي ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الدخل ومن هنا تبرز أهمية نموذج هارود – دومار في تحديد معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) الضرورية لتحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي.

كما يبين هذا النموذج، إمكانية زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقــة تخفيض معامل رأس المال/الدخل، أو بطريقــة زيادة معدل الاستثمــار (نسبة الادخار إلى الدخل).

2- تقييم نموذج Harrod Domar :

هناك عدة انتقادات وجهت لنموذج هارود – دومار، ومنطلقها الأساسي صعوبة وجود فروضه في الواقع العملي:

- افترض النموذج أن الادخار نسبة ثابتة من الدخل، وقد أغفل أن الادخار يتوقف على عوامل أخرى غير الدخل، وذلك لاختلاف دوافع تفضيل الادخار عن السيولة النقدية، فدافع الادخار في القطاع العائلي يختلف عن دافع الادخار في القطاع الحكومي، أو قطاع الأعمال.

- افترض النموذج أن معامل رأس المال والعمل للناتج ثابتة، ولم يتعرض إلى التقدم التكنولوجي الذي يؤثر في هذه المعاملات عن تأثيره في الإنتاجية.
- أغفل نموذج هارود – دومار العالم الخارجي، بحيث أنه يعتبر أن الاقتصاد مغلق. إذ عن طريق الاستثمارات الأجنبية يمكن تحقيق وفرة في رأس المال.

- رغم عيوب فرضيات النموذج، إلا أن النموذج أفاد في إلقاء الضوء على عنصرين هامين في عملية التنمية، وهما الحاجة إلى وجود مدخرات، وكذلك أهمية الاستفادة بقدر الإمكان للموارد الرأسمالية النادرة.

المبحـث الرابـع : الاستثمـار فـي الاقتصـاد الإسلامـي

تندرج البلدان الإسلامية ضمن إطار البلدان النامية، والتي تعاني من التخلف الاقتصادي. وتتصف هذه البلدان بانخفاض مستوى الدخل القومي من جهة، وضعف الكفاءة الإنتاجية من جهة أخرى. ومن أهم مميزات العصر الحاضر، زيادة حدة الانقسام واتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة اقتصاديا، والبلدان النامية بما فيها البلدان الإسلامية، نظرا لارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة، المركزة عموما في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. مما يوضح مدى قصور المنهج الوضعي عن علاج مشكلة الفقر والتخلف على مستوى أغلبية الجنس البشري، حيث أن ثلث العالم مازال متخلفا. وأن هذا المنهج الوضعي لم يكن فعالا حتى في مكان نشأته في أوروبا وأمريكا، وقد حقق المنهج الوضعي نجاحا ملموسا في الدول المتقدمة، إلا أنه لم يحقق نفس النجاح بالنسبة للدول النامة. فقد دخلت الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الأخيرة تحت حماية القوانين الوضعية غير الإسلامية.

في ظل النشاط الاقتصادي الربوي، الذي يسهل نقل رؤوس الأموال من البلدان الصناعية للبلدان الإسلامية، من أجل الاستثمار في عمليات إنتاج وتمويل وتصدير السلع الأولية و كل هذا لخدمة النشاط الإنتاجي في البلدان الصناعية، وهذا ما أدى إلى تبعية ظروف الإنتاج في البلدان النامية، بما فيها البلدان الإسلامية لظروف الطلب في البلدان المتقدمة.

من هذا المنطلق يجب على كل بلد متخلف أن يبحث في تراثه، وأصالته عن المنهج والأسلوب الذي يخرجه من كابوس التخلف. وعليه نتطرق في هذا الصدد إلى مفهوم ودوافع وأهداف الاستثمار، والضوابط الشرعية له، في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي.

المطلب (1) : مفهوم الاستثمار والتنمية في الفكر الإسلامي

1- التنمية الاقتصادية في الإسلام :

يقصد بالتنمية في الإسلام تحقيق الإنسان من خلال عمله، درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون والتي سخّرها ا – سبحانه وتعالى– لخدمته. وذلك لتحقيق تمام الكفاية، وتحقيق مستويات متزايدة من الدخل، ومن عناصر القدرة الاقتصادية وإلى جانب مشاركة الدولة في إشباع الحاجات الأساسية الغير قادرين، وتوفيرها للاستقرار والأمن الداخلي والخارجي[1] وبذلك تعتبر التنمية الاقتصادية بأبعادها الإسلامية، هي فرض مقدس على الفرد والجماعة الإسلامية، والدولة المسلمة. قال تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشـوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" [2].

ويقـول أيضـا: " فإذا قضيت الصـلاة فانتشروا فـي الأرض وابتغوا من فضـل ا " [3].

ويقول تعالى: " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم " [4].

وكل هذه الأوامر والمشي في مناكب الأرض والانتشار فيها، والابتغاء عن فضل ا ، يعبر عنها اقتصاديا بممارسة مختلف العمليات الإنتاجية، والإسلام يهدف إلى تحسين معاش الأفراد وترقية مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. ويتجسد مفهوم التنمية في تحقيق مجتمع القدوة والقوة، أي توفير عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين المجتمـع. فالإسلام دين قوة لا دين ضعف، ومنهج للحياة يقوم على العلم والعمل [5].

---

(1) أميرة عبد االطيف مشهور : الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي القاهرة – مصر، الطبعة الأولى : 1991 ، ص : 35.

(2) سورة الملك : الآية 15.

(3) سورة الجمعة: الآية 10.

(4) سورة البقرة: الآية 267.

(5) أميرة عبد اللطيف مشهور : ..... مرجع سابق ص : 39.

يقول تعالى:" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ ا وعدوكم " [(1)].

وقال رسول ا صلى ا عليه وسلم : " المؤمن القوي خير وأحب إلى ا من المؤمن الضعيف وفي كل خير " [(2)]، (رواه مسلم وابن ماجة والنسائي).

وما يمكن استخلاصه أن المعيار الاقتصادي في المنهج الإسلامي هو الدخل الحقيقي للفرد والذي يحقق له حد الكفاية كحد أدنى. و بهذا يختلف جذريا عن المناهج الوضعية، التي اختلفت الآراء فيها حول صدق المعيار" متوسط الدخل الفردي " وكفايته كمعيار للتقدم الاقتصادي [(3)].

2- الاستثمار في المنهج الإسلامي :

الاستثمار في اللغة: مشتق من الثمر أي حمل الشجر، وأنواع المال والولد (ثمرة القلب). والثمر أنواع المال، والثمر الذهب والفضة، وثمر ماله أي نماه، ويقال ثمر ا مالك أي كثره، وأثمر الرجل أي كثر ماله [(4)].

وكلمة استثمار مصدر الفعل استثمر، الدال على الطلب، وهي تعني استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال و ينمو بذلك على مدى الزمن [(5)]

والاستثمــار في الشريعة الإسلامية يتجلى في الجهد الذي يبدله الإنســان، من أجل تنمية المال وزيادته، وذلك باستغلال الثروات الطبيعية المتاحة، استغلالا أمثل. ولا بد أن تتم عملية الاستثمار في ظل الأحكام الشرعية، وتوجه إلى تنمية الطاقات الإنتاجية التي تلبي حاجات المجتمع، وفقا لأولويات التنمية الإسلامية.

---

(1) سورة الأنفال: الآية 60.

(2) أبو الفضل عبد اله بن محمد بن الصديق الحني: الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين، مطبعة السعادة ، مصر ، (1338هـ – 1968م). ص : 602.

(3) عقيلة عز الدين محمد طه : .... ، مرجع سابق ص : 36.

(4) ابن منظور البيان العربي ، دار المعارف القاهرة، مصر ، المجلد الأول، ص : 503.

(5) خلف بن سليمان النمري : شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص : 27.

والقيام بالنشاط الاستثماري ينبغي أن يتقيد بقواعد المعاملات الإسلامية، ويستند على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية الناتجة عنها، ومراعاة الصالح العام فيما يقوم به من نشاط.

ولقـد حث الإسلام الاستثمار وتنمية المـال في عدة آيات. قـال تعالـى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"[(1)]. وقال أيضا: " هو أنشأكم من الأرض وإستعمركم فيها "[(2)].

ويتجلى من هذه الآيات الكريمة دعوة كريمة صريحة للعمل والكسب في الأرض، واستثمار طيباتها التي سخرها ا للبشرية. وفي هذا السياق قال تعالى أيضا: " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل ا وآخرون يقاتلون في سبيل ا " [(3)]. وهنا وضح ا سبحانه وتعالى مرتبة الضرب في الأرض وكسب الرزق، في مرتبة الجهاد في سبيل ا .

و يقول – صلى ا عليه وسلم –:" كسب الحلال فريضة بعد الفريضة ". (رواه الطبراني والبيهقي). ويقول عمر بن الخطاب – رضي ا تعالى عنه – : " إن ا قد إستخلفنا على عباده لنسد جوعهم و نستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم ".
فمسؤولية الحاكم يلخصها عمر في تحقيـق التنمية الاقتصادية بكل أبعادها.

ونستخلـص من هذه النصوص أن تنمية الدخـل والاستثمار، مفروض علـى كل إنسان، وعلى الحكام أيضـا. وأن الإسلام يحرص على المحافظة على رأس المـال، مثلما نهى رسـول ا (ص)، من بيع وسائل الإنتاج وإنفاق ثمنهـا، لإقتناء طيبات استهلاكية. عن حذيفة أن رسول ا – صلى ا عليه وسلم – قال : " من باع دارا ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها " [(4)].

---

(1) سورة الملك : الآية 15.
(2) سورة هود : الآية 61.
(3) سورة المزمل : الآية 20.
(4) الإمام جلال الدين السيوطي : الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكـر بيروت، (1401هـ – 1981م)، المجلد الثاني ، ص : 584.

ومــن بين رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي : عبد الرحمن بن خلــدون [*] والذي كان أول من درس بأسلوب يغلب عليه الطابع العلمي قضية التنمية الاقتصادية، ورأس المــال وهي أفكار جد متطورة بالنسبة إلى تقدم مستوى الفكر الاقتصادي آنذاك. وقد تنــاول ابن خلدون في مقدمته : قضية التخصص وتقسيم العمل، موضحا مدى أهميــة ذلك في رفع إنتاجية العمل. وهي نفس الفكرة التي تبناها فيما بعد المفكر الاقتصــادي الغربي(آدم سميث)، والتي أكسبته شهرة فائقة في المحيط الاقتصــادي[1].

ولقد عرف ابن خلدون رأس المال في مقدمته، عندما كان يتحدث عن العمران وما يستلزمه من تنوع الحاجات، وتنوع النشاطات الاقتصادية، وحدوث التقسيمات الاجتماعية للعمل، ويذكر أن العمران يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد و نجار وفاخوري " [2].

ونستخلص من هنا أن رأس المال عند ابن خلدون يتمثل في السلع المادية التي يستعين بها الإنسان في عمله، من أجل تحصيل القوت الذي ليس إلا قيمة العمل، ولا يبدو أن ابن خلدون قد فكر في اعتبار قوة العمل المبذول في الإنتاج، والمعبر عنه بالمواد الاستهلاكية للعمال المنتجين، ضمن عناصر رأس المال كما هو عند آدم سميث و ريكاردو أو عند كال ماركس[3].

المطلب (2) : أهداف الاستثمار في الإسلام

إن الهدف العام للاستثمار في النظم الوضعية، هو تعظيم الربح بأقصى قدر ممكن. ويعتبر سعر الفائدة من العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الاستثمار في الاقتصاديات الوضعية، إلا أن هذا العامل غير وارد في الاقتصاد الإسلامي، حيث أن الرّبا محرم شرعا. أما الاستثمار الإسلامي لا يهمل تعظيم الأرباح و لكن يجعل هذه الأرباح هدفا أساسيا، وينظر إلى المادة كوسيلة لتحقيق هدف أسمى، هو مصلحة الجماعة الإسلامية.

---

[*] عبد الرحمن بن خلدون (1332 – 1406): هو أحد كبار المفكرين الاجتماعين، الذي يعتز بهم الفكر العلمي الحديث باعتباره مفكر قد تجاوز عصره بقرون.

[1] –عقيلة عز الدين محمد طه . ...مرجع سابق ، ص : 33.

[2] ابن خلدون: المقدمة، الكتاب الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1967، والباب الأول، ص: 69.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول .... ، مرجع سابق ، ص : 153.

لذلك فإن الاستثمار الإسلامي[1] يستهدف أساسا التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تحقق منفعة الجميع، والتي تتمثل في مقاص الشريعة الإسلامية وهي كما يلي :

1- الاهتمام بالضروريات :

وهي تلك الضروريات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الأساسية لحفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

- **يقتضي حفظ الدين** : تطبيق أركانه وأحكامه وواجباته، وتوفير القوة الدفاعية من جيش وسلاح، وإتباع أوامر ا واجتناب نواهيه، والدعوة في سبيل ا .
- **حفظ النفس**: يستلزم توفير المأكل والمشرب والملبس والمسكن والدواء، وكل ما يصون النفس ويسترها، كتوفير الأمن والخدمات الضرورية. لذا ينبغي أن يكون الاستثمار في المشاريع التي تحقق صيانة النفس، كالزراعة والصناعة، وأنشطة التجارة، ومشاريع الصناعات الحربية التي توفر الأمن.
- **حفظ العقل:** يقتضي تنميته بعلوم الدين والدنيا، والامتناع عن كل ما يغيب العقل من مسكرات مخدرات، وأنواع الملاهي والمؤسسات التي تنشر الأفكار الهدامة للإسلام. ولذا لا يجوز الاستثمار في الصناعات المحرّمة، كصناعة الخمور، ومشروبات اللهو المحرم، والعبث التي يكون فيها خطرا على عقل الإنسان.
- **حفظ النسل:** يستلزم الزواج الشرعي وتوفير متطلباته، كالاستثمار في بناء المساكن للمتزوجين.
- **حفظ المال:** يقصد به أن المال ، وأن الإنسان خليفة ا في هذا المال، فينبغي المحافظة عليه وتنميته، فيما أباحه ا من أعمال ومشروعات مثمرة اقتصادية واجتماعية، وكذا أداء الحقوق الواجبة في هذا المال، وتطبيق أوامر ا و أحكامه، وعدم التعامل به في المحرمات.

---

[1] خاف بن سليمان النمري..........، مرجع سبق ذكره، ص : 42.

ومن ثم فإن الهدف من الاستثمار في الإسلام، هو المحافظة على هذه الأركان الخمسة. والاهتمام أو العمل على إنتاج ما يشبع هذه الضروريات، وعند توفر هذا القدر من الضروريات نكون قد حققنا الهدف الأساسي الأول للاستثمار الإسلامي[1].

2- الحاجيات :

هي ما يزيد عن الحد الأدنى الإسلامي من الضروريات، بقصد التخفيف عن العباد، ويعتبر توفيرها من السنة المؤكدة [2]. ومن ثم فإن الاستثمار الإسلامي يهدف إلى المرحلة الثانية إلى إشباع الحاجات لأجل التوسعة ورفع الحرج والمشقة، كوسائل النقل العامة، وخدمات تصفية المياه، والري وتنمية البيئة، وبصفة عامة فإن الحاجيات تسهل وتساعد من أجل المحافظة على الضروريات، فهي مكملة لها.

3- التحسينات (الكماليات) :

يقصد بها "الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، وهي أمور راجعة إلى محاسن زائدة على أصل المصالح الضرورية والحاجية، إذ ليس فقدانها بمخل بأمر ضروري ولا حاجي وإنما جرت مجرى التحسين والتزيين " [3].

وعليه يحتاج الأمر إلى تحسين نوعية المنتجات، وتوفير الراحة للإنسان بإيجاد المشاريع التي توفر الحياة السليمة، والسلع والخدمات التي تدخل في الطيبات من الرزق التي أحلها ا . قال تعالى: " فكلوا مما رزقكم ا حلالا طيبا واشكروا نعمة ا إن كنتم إياه تعبدون " [4]. وهذه التحسينات تتمثل في صناعة الكماليات، فهي مكملة للحاجيات، قد يستطيع الإنسان أن يستغني عنها، كما أن الحاجيات تكمل الضروريات، وأن الضروريات تعتبر هي أصل المصالح. وفي هذا السياق لابد من ضرورة توجيه الاستثمارات [5] في

---

[1] خاف بن سليمان النمري ....، مرجع سابق، ص : 45.
[2] أميرة عبد اللطيف مشهور ...... ، مرجع سابق، ص : 26.
[3] الإمام ابن اسحاق الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الجزء الثاني، ص : 11.
[4] سورة النحل : الآية رقم 114.
[5] خاف بن سليمان النمري ، .... ، مرجع سابق ، ص : 48.

المجتمع الإسلامي أولا إلى كافة الأنشطة التي تشبع الحاجات الأساسية للسكان، ثم الانطلاق في القيام باستثمار تؤدي إلى إشباع الحاجات الكمالية للمجتمع.

المطلب (3) :نموذج مقترح لتقييم المشروعات من وجهة نظر إسلامية

لقد اقترح الدكتور محمد أنس الزرقا (*) دراسة رائدة في مجال دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية من وجهة النظر الإسلامية. والمتعلقة بالمعايير التي تعبر عن القيم الإسلامية، ذات العلاقة بالاستثمار والتي على أساسها، يمكن المفاضلة بين المشروعات، والمعبر عنها رياضيا في شكل " دالة مصلحة إسلامية " وكيفية استخدام هذه الدالة في تقييم المشروعات تطبيقيا.

وان دالة المصلحة الإسلامية تعبر عن المعايير الإسلامية المتصلة باختيار المشروعات. ويمكن تلخيص خطوات إعداد هذه الدالة كما يلي [1] :

1- اختيار الصيغة الملائمة للنموذج : تعتبر الصيغة الخطية هى الصيغة المثلى للنموذج، وتظهر في شكل دالة الهدف كالتالي :

ع = ن$_1$.هـ$_1$ + ن$_2$.هـ$_2$ + ن$_3$.هـ$_3$ + ... + ن$_س$.هـ$_س$.

حيث أن : ع هي مؤشر المصلحة.

هـ$_1$، هـ$_2$،.........، هـ$_س$: تعبر عن مقدار تأثير المشروع على كل من الأهداف الإسلامية (القيمة الرقمية لكل هدف إسلامي).

ن$_1$، ن$_2$، ....، ن$_س$: تمثل الترجيح الرقمي أو الوزن الذي يعبر عن درجة الأهمية الإسلامية لكل هدف.

2- اختيار مقياس رقمي للتعبير عن كل هدف إسلامي (هـ$_1$ إلى هـ$_2$) :

حتى يمكن التقدير الرقمي لمدى تأثير المشروع المقترح على كل هدف إسلامي، فيما يتعلق باختيار طيبات المشروع وفقا للأولويات الإسلامية، يمكن استخدام أسلوب " المتغيرات الوهمية " المستعملة في البرمجة الخطية.

(*) الأستاذ الدكتور / محمد أنس الزرقا : هو أستاذ بجامعة الملك عبد العزيز بجدة – السعودية.

(1) محمد صالح الحناوي : مذكرات في دراسات جدوى المشروع (الأساسيات و المفاهيم)، الدار الجامعية في الإسكندرية – مصر، 1992، ص : 227 – 229.

وفي هذه الحالة يستخدم متغيران صوريان فقط (Dummy variables) بالنسبة للأنواع الثلاثة من السلع (الضروريات، الحاجيات، الكماليات).

وبهذا يمكن التعبير رقميا عن أهداف وصفية محضة و ذلك باستخدام نعم أو لا فقط.

3- تقدير الترجيحات أو الأوزان (معاملات المعادلة $ن_1$، ...، $ن_س$) :

يقترح الدكتور محمد انس الزرقا الاعتماد على الاستنتاج الرياضي للأوزان من التفضيلات الفعلية، التي يعبر عنها المتخصصون في الشريعة الإسلامية بالنسبة لمجموعة المشاريع المقترحة عليهم، وملاحظاتهم لآثار المشاريع على الأهداف الإسلامية المحددة. ثم إعطاء كل مشروع قيمة المؤشر (ع) بين الصفر والمائة، حسب أهمية المشروع من الناحية الشرعية. وحسب هذا النموذج تكون معروفة قيم المؤشر (ع)، وكذلك قيم (هـ)، أما قيم (ن) أي الوزان يمكن استنتاجها كما يلي :

- ☒ في حالة تساوي عدد المشروعات مع عدد الأهداف الإسلامية، يمكن حل المعادلات بالطريقة الجبرية العادية للحصول على قيم المجاهيل ($ن_1$، $ن_2$، ...، $ن_س$).
- ☒ عندما يكون عدد المشاريع أكبر من عدد الأهداف، يمكن إتباع طريقة "المربعات الصغرى" [*]. وعندها تصبح هذه الثوابت معاملات الانحدار المتعدد للتابع (ع) على المتغيرات (هـ) [1].
- ☒ و إذا كان عدد المشاريع أقل من عدد الأهداف، فإن التوصل إلى قيم (ن) يكون غير ممكنا.

وما ينقص هذا النموذج المقترح من طرف الأستاذ محمد أنس الزرقا، أنه ربما تكرر حالة ازدياد عدد المشاريع على عدد الأهداف فما هو الحل بالنسبة لهذه الحالة ؟.

وهناك تساؤل آخر حول طريقة البدء بتحديد قيمة (ع) ثم نستنتج قيم (ن) حسب هذه الطريقة، أم أن العكس هو الصحيح، حيث أن قيمة (ع) تتحدد بعد معرفة قيم (ن) ؟.

---

[*] للإطلاع المفصل حول طريقة المربعات الصغرى، و كيفية استخدامها، أنظر الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

[1] محمد صالح الحناوي ،.......، مرجع سابق ، ص : 229.

ولهذه الأسباب ينبغي إجراء مناقشات شرعية واقتصادية دقيقة يشارك فيها عدة متخصصون في الاقتصاد والشريعة الإسلامية وذلك لاختيار القيم النسبية للأوزان، تكون كدليل وموجه للقائمين على إجراء دراسات الجدوى على أساس إسلامي.

المطلب (4) : تقييم النموذج الإسلامي

إن الإسلام هو منهج حياة متكامل، وصالح لكل زمان ومكان، والشريعة الإسلامية تجمع بين العبادات والمعاملات، و يشكل الاقتصاد جزءا أساسيا في النظام الإسلامي. يرتبط بعقيدته وأحكامه الشرعية، وأن النظام الاقتصادي الإسلامي نظام متكامل وشامل وموازن.

بالنسبة للنشاط الاستثماري توجد مجموعة من الدوافع العامة للاستثمار في الإسلام.فاستخلاف ا للإنسان في الأرض يقع عليه مسؤولية إعمارها، وتثمير طيباتها في إطار المبادئ والتعاليم الشرعية من أجل تحقيق الحياة الطيبة للأمة الإسلامية.ومن هنا تظهر الوجهة الإنمائية للنظام الإسلامي لما يتضمنه من حث الأفراد على العمل واستثمار الطيبات، ويعتبر التقصير في أداء هذا الواجب من أهم أسباب مشكلة الندرة النسبية، مقابل حاجات الأفراد المتعددة والمتزايدة.

إن المفكرين المسلمين كانوا أول من درسوا بأسلوب يغلب عليه الطابع العلمي لقضايا الاقتصاد والتنمية، مثل عبد الرحمن بن خلدون (1332 م – 1406م). الذي تطرق في مقدمته إلى تحديد المشكلة الاقتصادية تحديدا علميا، بعيدا عن الاعتبارات الغيبية والدينية، وقضية التخصص وتقسيم العمل موضحا مدى أهمية ذلك في رفع إنتاجية العمل، وهي نفس الفكرة التي تبناها فيما بعد المفكر الاقتصادي العربي آدم سميث (1723– 1790)، وتطرقه إلى ترتيب النشاطات والقطاعات الاقتصادية، إلى فلاحة وصناعة وتجارة، وكيفية تنمية كل نشاط.

كما تناول المفكر – أحمد الدلجى – في كتابه " الفلاكة و المفلكون "، أي الفقر والفقراء، حيث ذكر قضية التخاف الاقتصادي موضحا أسبابها ومساوئها وعلاجها، وذلك في القرن الخامس عشر. وقد ألف جعفر الدمشقي – كتاب بعنوان " الإشارة إلى محاسن التجارة " في فترة سابقة للقرن15. ففي هذا الكتاب الكثير من الجوانب التي تتعلق بقضية

التنمية، وهذه الأفكار هي صالحة للتطبيق حتى في وقتنا الحاضر، وتعد خطوة أولى في طريق البحث الاقتصادي لمشكلة الفقر وكيفية علاجها، وهناك مؤلفات ومصادر أخرى مهمة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، منها " الحسبة في الإسلام " لإبن تيمية ... إلخ.

إلا أن السؤال المطروح في هذا الشأن، لماذا لم تهتم الدراسـات الاقتصادية المعاصرة بالنموذج الاقتصادي الإسلامي؟. فمعظم المؤلفات لا يعرف إلا ما يدور في فلك المنهج الاشتراكي والرأسمالي، كما أن التطبيق لا يعرف إلا الصور المشتقة منها أو الجامعة بينهما، ويمكن إرجاع أسباب هـذه الظاهرة إلى أسلـوب التعليم في المجـال الاقتصادي . حيث أن أغلبية الدارسين في هذا المجال تلقوا تعليمهـم بالدول الغربيـة، وتأثروا بهذا الفكر بالإضافة إلى جهل بعض الباحثين بتراثهم الثقافي الإسلامي، وفي بعض الأحيان تنكرهم له.

كما أن الدراسات الاقتصادية الإسلامية، لم تدعم باستعمال الوسائل والتقنيات العلمية الدقيقة، كاستخدام المعادلات الرياضية، والأشكال البيانية والإحصاءات. ومن هنا يجب دراسة الاقتصاد الإسلامي دراسة دقيقة، من أجل تطويره، وبما يتماشى مع عصرنا من تطورات و تغيرات اقتصادية دولية.

المبحـث الخامـس : مفاهيـم أساسيـة حـول الاستثمـار

يعتبر عنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، يستمد مفهومه كأصل من أصول علم الاقتصاد، لماله من علاقة وصلة وطيدة، بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية، كمفهوم الدخل، والادخار، والاستهلاك والاقتراض. إذ لا يمكن فهم الاستثمار بصفة جيدة، ما لم تحلل العلاقة التي تربطه بالمفاهيم الاقتصادية الآنفة الذكر وفي هذا المضمار ينبغي التطرق إلى :

- ☒ تعريف الاستثمار – المفهوم المحاسبي والاقتصادي، والمالي للاستثمار.
- ☒ التفرقة بين الاستثمار، والمضاربة، والمقامرة.
- ☒ وأخيرا محفزات الاستثمار.

المطلب (1) : تعريف ومفاهيم مختلفة للاستثمار

1- تعريف الاستثمار :

لقد تعـددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير مـن الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابـه.

فيقـوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل " [1]. وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

2- المفاهيم المختلفة للاستثمار :

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي :

أ- المفهوم المحاسبي للاستثمار :

" تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة " [2]. إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة. وهذا حسب المخطط الوطني الجزائري للمحاسبة (P CN).

---

[1] محمد مطر : إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص : 7.

[2] محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص : 96.

وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية [1]، تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي :

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ).
- الاستثمارات المعنوية (محــلات تجارية،براءات،العلامــات التجاريــة، المصاريف الإعدادية....)
- الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات، ...إلخ).

ب- <u>المفهوم الاقتصادي للاستثمار:</u>

التعريف الاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير " يعتبر الإستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار " [2].

ونستنتج من هذا التعريف، أن الاستثمار يتمحور حول : - مدة حياة الاستثمار - المردودية وفعالية العملية الاستثمارية – الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار .

وعلى هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة. وبناءا عليه يكون من حقه أن يتوقع الحصول على عائد مكافأة لمخاطرته في فترة زمنية معينة.

جـ- <u>المفهوم المالي للاستثمار</u> :

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والمموّل يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى

---

[1] لمزيد من الإطلاع أنظر المراجع الآتية :

- قادري الأزهر : مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص : 24 – 25.
- محمد بوتين، ....، مرجع سابق، ص : 96 – 102.

[2] Abdellah . Boughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999 , P :7.

بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) "[1]. وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

المطلب (2): الاستثمار و مفاهيم أخرى

1- الاستثمار و المضاربة (l'investissement et spéculation) :

حتى تكون للمستثمر فرصة في تحقيق الأرباح، فهناك احتمال للخسارة التي يمكن أن يقع فيها. وبالتالي ينبغي عليه الموازنة بين العائد من الاستثمار، والمخاطرة التي تواجهه. وعندما يكون المستثمر مستعدا لتحمل درجة عالية نوعا ما من المخاطرة وعدم التأكد من النتائج، ولكنها مدروسة بطريقة أو بأخرى أملا في الحصول على عوائد وأرباح، فإنه يطلق على هذه العملية بالمضاربة[2].

وفي غالب الأحيان فإن عمليات المضاربة تكون في أسواق الأوراق المالية، التي تشهد فيها حركة تداول سريعة، أو عندما تزداد تقلبات أسعار الأوراق المالية لأسعار الأسهم والسندات.

ويمكن التمييز بين الاستثمار والمضاربة من حيث التركيز على ثلاثة معايير أساسية، وهي العوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة والمدة أو الأفق الزمني للعائد.

- منة حيث المدة الزمنية نلاحظ أن المضاربة يغلب عليها طابع الأجل القصير لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الرأسمالية، أي أن المضارب يركز في قراراته على موعد الاستحقاق.

في حين المستثمر يركز على الأجل الطويل، و يهتم بتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، ولأطول فترة ممكنة.

- من حيث العوائد التي يمكن تحقيقها من عمليات المضاربة تفوق وتكبر العوائد والأرباح التي يمكن تحقيقها من عمليات الاستثمار. بحيث يتميز المضاربون بنشاط غير عادي بالسوق واقتنائهم للمعلومات من جميع المصادر، وإلا توقف نشاطهم وتحولوا إلى

---

(1) Ibid ……, p :7.

(2) حسن علي خربوش ... ، مرجع سابق ، ص 29. -أنظر أيضا المرجع
خالد وهيب الراوي: الاستثمار (مفاهيم – تحليل- استراتيجية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 1999 ص .33.

مستثمرين عاديين. وبالتالي" يسعى المضارب لتحقيق أرباح رأسمالية سريعة، بينما يهدف المستثمر إلى تحقيق أرباح مستمرة وللأجل الطويل" [(1)].

- أما من حيث درجة المخاطرة، فالاستثمار الفعلي يتطلب استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من المخاطرة وعدم التأكد من النتائج، أما المضاربة يكون فيها الشخص مستعدا لتحمل درجة عالية أكبر من درجة مخاطرة المستثمر الفعلي، بهدف الحصول على أرباح كبيرة وفي اقصر فترة ممكنة.

2- الاستثمار والمقامرة :

يستعمل مفهوم "المقامرة" كمعيار للتمييز بين المضاربة والاستثمار.

فتعرف "المقامرة بأنها مراهنة على دخل غير مؤكد"[(2)]. أي أنه عندما تتوفر لدى المستثمر رغبة كبيرة جدا في تحمل درجة عالية جدا من عدم التأكد من النتائج سعيا وراء الربح ، فإنه يتحول حينئذ إلى مقامر .

ورغم عدم مشروعية هذه المراهنة والمجازفة، فإنه يمكن للبعض اعتبارها ضربا من ضروب الاستثمار، بحجة أن المراهن أو المقامر فيها يضحي أملا في الحصول على عائد محتمل يعوضه عن تلك التضحية .

واعتمادا على أن معيار التفرقة بين الاستثمار والمضاربة، هو المقامرة فإنه يمكن اعتبار أن المضاربة تحتل مركزا وسطا بين المقامرة والاستثمار.

المطلب (3): محفزات الاستثمار .

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار. بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها [(3)] :

1- توفر درجة عالية من " الوعي الاستثماري " لدى الأفراد والمؤسسات.

---

(1) زياد رمضان: مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر. الأردن الطبعة الأولى. 1998 ص 15.

(2) –محمد مطر ... ، مرجع سابق ص 19.

(3) –نفس المرجع ...، ص8 .

لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل ، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.

2- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار،وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية.

وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين و المستثمرين.

3- من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفؤ وفعال، يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال. وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار، والتكلفة والمخاطرة. وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث. وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

المبحـث السـادس : أشكـال وأنـواع الاستثمـار

بعد تعريفنا لمفهوم الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية والمالية، وبالتفرقة بينه وبين المقامرة والمضاربة، يمكن تحديد مختلف أنواع الاستثمار المختلفة وهي كما يلي :

- الاستثمار الحقيقي أو المادي.
- الاستثمار المالي .
- استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي .

☒ الاستثمار التجاري ، والاستثمار في البحث والتطوير.

المطلب (1): الاستثمار الحقيقي أو المادي

إن الاستثمار الحقيقي " يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية، كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة "[1]. ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، كالعقار والسلع. في حين لهذه الاستثمارات علاقة بالطبيعة والبيئة، ولها كيان مادي ملموس، ويترتب عنها منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المجتمع.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الاستثمار المستقرأ، والاستثمار المستقل أو المباشر[2].

فالاستثمار المستقرأ ينجم عن زيادة الطلب على منتوج معين، مما يدفع بالمؤسسة إلى الزيادة في الإنتاج، وتشمل هذه الحالة تحديث مشاريع المؤسسة، تهدف إلى زيادة قدرتها التنافسية عن طريق تدنئة تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية.

- أما الاستثمار المباشر أو المستقل، يحدث نتيجة لقرار إداري، له علاقة بالسياسة العامة للمؤسسة الإنتاجية، فالتغيير في نوع المنتوج ، أو طرح منتوج جديد، أو خلق شركة جديدة .

وتنقسم أنواع الاستثمار الحقيقي أو المادي إلى ما يلي :

1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت :

وهو يمثل كل إضافة إلى الأصول ، المؤدية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها وصيانتها وتجديدها. وهذه الأصول هي دائمة الاستعمال، أو ما تسمى " الأصول المعمرة" تحددها الاعتبارات الفنية، وتكون صالحة الاستعمال خلال فترة زمنية معينة، بهدف خلق سبيل متدفق من السلع والخدمات.

---

(1) –عمر صخري ... ، مرجع سابق ص 170.

(2) عقيل جاسم عبد ا . مدخل في تقييم المشروعات (الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء)، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 13.

وفي نهاية هذه الفترة، فإن هذه الأصول تهتلك، بمعنى تفقد صلاحيتها للاستعمال، وتقوم المؤسسات على تخصيص جزء من الأرباح المحصلة، لتعويض ما اهتلك خلال العمليات الإنتاجية عند انتهاء العمر الإنتاجي للأصول، وذلك بشراء أصول جديدة لتعويض الأصول القديمة المستهلكة .

2- **الاستثمار في المخزون** [1] :

إن التوسع في المخزون السلعي، يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل. بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف. فالتغير في المخزون السلعي، إنما ينعكس أساسا في التغير في الاستثمار من سنة إلى أخرى.

وأن المخزون السلعي يتكون من سلع تامة الصنع، وسلع نصف مصنعة، ومواد أولوية تعد ضرورية لمختاف العمليات الإنتاجية لدى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع، لأن هذه السلع المنتجة ليست كلها استهلاكية، بل تشمل أيضا سلع وسيطة، وسلع استثمارية، وعليه فإن التغيير في المخزون، أي الإضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار .

المطلب (2): الاستثمار المالي

يتجسد هذا النوع من الاستثمار، من خلال استخدام الفائض من أرباح آية منشأة في شراء الأسهم و السندات[*]. الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة، وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها [2].

فالاستثمارات المالية، هي عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات. ويمكن التعبير عن هذه الحقوق بوثائق أو مستندات، تسمى بالأصول المالية، وهذه الأخيرة تبرهن لصاحبها الحق في مطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها.

---

[1]– thierry Ananou …….., OP.cit , P : 8

[*] السهم: هو عبارة عن وثيقة تبرهن أن لصاحبها الحق بمطالبة المؤسسة و التي أصدرت هذا السهم بالأرباح عند التوزيع ، و حق المطالبةبنصيبه من نتائج عملية تصفية الشركة.
-أما السند: هو أصل مالي آخر، يعطي لصاحبه الحق بمطالبة الفوائد المنصوص عليها في عقد إصدار السند عند موعد الاستحقاق، و كذا المطالبة بالمبلغ الاسمي للسند عند موعد استحقاقه.

[2] عقيل جاسم عبد ا ...، مرجع سابق ، ص 14.

وبالتالي فإن الأصل المالي يرتب لحاملة الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية. في حين يترتب على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، ومثال ذلك عند إصدار شركة صناعية أسهما إضافية لتمويل عملية توسع في الشركة.فهذه العملية تحمل في طياتها استثمارا حقيقيا أو اقتصاديا، لأن الأموال والمبالغ التي ستحصل عليها الشركات، عند إصدار السندات أو الأسهم، ستستخدمها في شراء أصول حقيقية جديدة كالآلات والمعدات. وهذه الأصول يترتب عنها خلق منافع جديدة، متمثلة في شكل سلع أو خدمات.

وما يمكن ملاحظته في هذا المضمار، أن المدلول الاقتصادي للأسهم المصدرة ، سينتهي في السوق الأولية [1].أي بعد الانتهاء من عملية الإصدار. أما العمليات التي تطرأ على تداول الأسهم المصدرة في السوق الثانوي فيما بعد، فسيدخل تحت باب الاستثمار المالي.

المطلب (3): استثمار المواد البشرية ، والاستثمار الاجتماعي

- إن الرأسمــال البشري، يظهر كنفقات عند استعماله، كعامل من عوامــل الإنتاج، والتي تمثل مجموع الكفاءات، الإنتاجية الفردية المتعلقــة بصحة الفــرد، والكفاءة الفيزيولوجية، وخبرته في العمل، وتكوينه و تدريبه المهني في الميدان [2].

وعليه فإن توظيف فرد معين ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين، يعتبر ضربا من الاستثمار. نظرا لما يؤديه من خدمات ومهام اتجاه مؤسسته، وهذا ما يؤدي إلى الإضافة في أرباحها وإنتاجيتها.

وهــذه المداخيل التي تترتب عن توظيف هذا الشخص في هذه المؤسســة، تكبر بكثير تكاليفه عليها. في حين تكاليف التكوين والرسكلة الخاصة بالعمال، بهدف رفع كفاءاتهم الإنتاجية يعتبر نوع من الاستثمار في المجال البشري.

---

(1) -لمزيد من الاطلاع حول الأسواق المالية الأولية و الثانوية راجع المصدر :
-مروان عطون : الأسواق النقدية و المالية البورصة في عالم النقد و المال ، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993 ، ص 15-26 .

(2) Thierry Ananou……………, OP.cit, P.11

- أما الاستثمار الاجتماعي : يقصد به إذا كان آثار الاستثمار لا يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية بتاتا مثل بناء التجهيزات العسكرية والأمنية، أو تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية، ولكن بطريقة غير مباشرة، كمؤسسات التكوين والتعليم، فإن هذا الاستثمار يسمى "استثمار غير إنتاجي" [1].

وهذا الاستثمار الذي يؤثر بصفة غير مباشرة على قدرة المجتمع، على خلق الإنتاج، مثل تكوين وتدريب العمال، وتحسين مستواهم المعيشي، نظرا لما يترتب عن ذلك من رفع إنتاجيتهم .

ولذلك يغلب على الاستثمار الاجتماعي، الطابع الكيفي والنوعي، على الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية والترفيهية والثقافية والسياحية ....إلخ. فتقاس المردودية [2] في هذا النوع من الاستثمار، بمدى التحسن والتطور الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة.

ويندرج في إطار الاستثمار الاستراتيجي أو الاجتماعي، جملة من المشاريع الحكومية، كمشاريع مراكز الأمن، والصحة العمومية، وشق الطرقات، أي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

المطلب(4) :الاستثمار التجاري، والاستثمار في البحث والتطوير.

1- الاستثمار التجاري:

إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية والاستثمار في المنشآت التجارية [3]، بهدف الأعمال التجارية وتصريف السلع، تعتبر استثمارات قائمة بذاتها. فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الأخرى.

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول...، مرجع سابق ، ص 64.

(2) –عقيل جاسم عبد ا ....، مرجع سابق، ص 15.

(3) أنظر المراجع الآتية :

-Pierre André dufugeur, Amme gazeengel : introduction à la finance d’entreprise, dunod dentreprise bordas, paris, 1980.p 106

-Thierng ananou, …….., op.cit p : 11 .

2- الاستثمار في البحث و التطوير :

يكتسي هذا النوع من الاستثمار، أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة ،لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا. وهذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين جودة المنتوج، وتدنئة تكاليفه.

لأن المؤسسة تكون دائما في وضع منافسة أمام عدة منشآت أخرى، وبالتالي عندما تستثمر في مجال البحوث العلمية، وتطوير المنتجات يعطي للمؤسسة وضعا جد حسن في السوق المحلي والأسواق العالمية.

المبحـث السابـع : مجـالات و أدوات الاستثمـار

عند التمييز بين الاستثمار ذو الطابع المحلي، والاستثمار ذو الطابع الخارجي. عندئذ نكون أمام مجالات الاستثمار من حيث التصنيف الجغرافي أما لو اتجه مستثمر ما في توظيف أمواله نحو سوق السلع، أو سوق العقارات، أو سوق الأوراق المالية كالأسهم والسندات، أو نحو قطاع الزراعة والصناعة، فهنا التفكير يتجه نحو أداة الاستثمار.

المطلب (1): مجالات الاستثمار

يراد بمجالات الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما، أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية.وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية.

1- الاستثمارات المحلية :

"الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية ...إلخ "[1].

على أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة

[1] –زياد رمضان ...، مرجع سابق، ص 36.

الواحدة. بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة، و هل المشروع الذي يستثمر فيه الأموال يتبع القطاع الخاص أو يتبع القطاع الحكومي.

2- الاستثمارات الخارجية :

"الاستثمارات الخارجية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر" [1].

فإذا قام مثلا شخص يقطن في الجزائر بشراء عقار معين بفرنسا بهدف المتاجرة. أو قامت الدولة الجزائرية بشراء حصة في شركة "RENOULT "، فإن الاستثمار في الحالتين يعتبر استثمارا خارجيا مباشرا.

أما لو قام ذلك الشخص بشراء حصة من محفظة مالية لشركة استثمار جزائرية، تستثمر أموالها في بورصة باريس مثلا، فإن الاستثمار يكون في هذه الحالة استثمارا خارجيا غير مباشر، بالنسبة للشخص المستثمر، ومباشر بالنسبة لشركة الاستثمار.

المطلب (2): أدوات الاستثمار

يقصد بأداة الاستثمار، ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، وهي كما يلي :

1- الأوراق المالية :

تعتبر الأوراق المالية [2] من أهم و أبرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار. وللأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها حسب معايير ومقاييس مختلفة .

---

[1] -نفس المرجع السابق ....، ص 36.

[2] أنظر المرجع التالي : شمعون شمعون: البورصة (بورصة الجزائر). أطلس للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993، ص:21-33 .

- حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها، منها ما هو أدوات ملكية، مثل الأسهم (les actions) بأنواعها المختلفة، كالأسهم العادية والممتازة، ومنها ما هو أدوات دين مثل السندات (les obligations)، و الأوراق التجارية و غيرها [1].
- أما من حيث معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل، كالأسهم التي يتغير دخلها من سنة إلى أخرى.
- في حين هناك أوراق مالية أخرى كالسندات التي تكون مداخيلها ثابتة ومحددة بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية.
- كما تختلف أيضا الأوراق المالية من حيث درجة الأمان التي توفرها بالنسبة لحاملها، إذ نلاحظ أن السهم الممتاز يوفر درجة أمان أعلى من السهم العادي، والسند المضمون بعقار مثلا يوفر درجة أمان أكثر نظرا لما يوفره لحاملة، من حيازة الأصل الحقيقي المرهون لصاحب السند، في حالة توقف المدين عن دفع الدين.

2- **<u>العقارات كأداة للاستثمار</u> :**

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، كشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي). وإما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى "صناديق الاستثمار" العقارية. وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني.

3- **<u>المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار</u> :**

إن المشروعات الاقتصادية، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منها ما هو صناعي وزراعي و تجاري، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية، كالآلات والمعدات والمباني، ووسائل النقل والعمال والموظفين. وبالتالي فإن مزج كل هذه

[1] أنظر المرجع –مروان عطون...، مرجع سابق ، ص 59-103.

العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي إلى خلق "قيمة مضافة" [*]. وتنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام (PIB) للوطن، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.

4- العملات الأجنبية كأدوات للاستثمار :

تعتبر العملات الأجنبية [1] من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، خاصة في العصر الحاضر. إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة. فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك، وطوكيو، وباريس، وفرانكفورت، ولندن و غيرها.

ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، كعوامل ميزان المدفوعات، والقروض الدولية، وأسعار الفائدة، وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي، والأحداث السياسية، وعامل العرض والطلب...إلخ.

5- المعادن النفيسة كأدوات للاستثمار :

لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب و الفضة والبلاتين، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي. تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها ، عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية.

(*) -حتى يستطيع المجتمع أن يحصل على منتجات نهائية، لابد أن يستخدم سلع وسيطة، يدخل عليها بعض التعديلات التي تجعلها في النهاية صالحة لإشباع حاجات الاستهلاك النهائي، ولكن هذه التعديلات تقتضي تضافر جملة من العوامل ، كالآلات و الموارد البشرية والمهارات الفنية و القدرات الإدارية، من أجل خلق منتوجات جديدة، تضاف إلى قيمة السلع الوسيطة، وهو ما يعبر عنها بالقيمة المضافة أي القيمة التي تضاف إلى قيمة السلع الوسيطة كنتيجة للعملية الإنتاجية أي أن : القيمة المضافة=قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج.

(1) لمزيد من الاطلاع أنظر المراجع الآتية :

-وليد أحمد الصافي: سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية (حالة سوق عمان المالي)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر. 1997، ص 12-14.

-شمعون شمعون......، مرجع سابق، ص 133-152.

كما أن أسعار المعادن النفيسة شهدت في الآونة الأخيرة تدهورا حادا بعدما وصلت إلى ذروتها في بداية الثمانينات. ثم انخفض سعرها بعدما ارتفع سعر الدولار. لذا أصبح المستثمرون يفضلون استثمار أموالهم في شراء الدولار.

6- صناديق الاستثمار كأدوات للاستثمار :

صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية وخبرة في مجال تسيير الاستثمارات، وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار، تحقق للمشاركين في هذا الصندوق إيرادا، وفي حدود معقولة من المخاطرة.

وفي هذا المضمار يمكن اعتبار صندوق الاستثمار، كأداة استثمار مركبة، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها. حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية، بيعا وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة.

وأهم المزايا التي يقدمها صندوق الاستثمار للمدخرين، هي أنه يمنح فرصة مهمة لمن يحوزون على مدخرات، ولا تتوفر لديهم خبرة ودراية بمجال الاستثمارات. على استثمار أموالهم في مجالات مختلفة، مقابل الحصول على عمولة معينة من طرف الخبراء والمحترفين الذين يتولون إدارة هذه الصناديق.

المبحــث الثامــن: طبيعــة وأهميــة الاستثمــارات :

نتناول في هذا المبحث طبيعة الاستثمارات أي تصنيفها حسب الأهداف، وزمن دخول وخروج التدفقات المالية، وأيضا حسب العلاقة التي تربط المشروعات الاستثمارية، ثم نتطرق إلى أهمية الاستثمارات، من حيث أبعاده الاستراتيجية والمالية.

المطلب (1): طبيعة الاستثمارات (Natures d'investissement) :

ترتب الاستثمارات وتصنف حسب الأهداف، وزمن دخول وخروج التدفقات المالية، وحسب علاقاتها المتبادلة في البرنامج الاستثماري.

1- تصنيف الاستثمارات حسب أهدافها :

إن اتخـاذ أي قرار استثمـاري مرتبط بمدى تحقيق جملـة من الأهـداف المنشـودة، التـي على أساسهـا يتم تحديـد مستقبـل ومصير المؤسسـة ونذكرها كمـا يلي[1] :

- المحافظة والإبقاء على قدرات المؤسسة، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية.

- ☒ زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة،بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية.
- ☒ تطوير وتحسين الإنتاجية (productivité) عن طريق تحديث وعصرنة وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة و النوعية للمنتوجات.
- ☒ تحسين البيئة الاجتماعية، عن طريق تسهيل شروط العمل، وتوفير وسائل الراحة، والمحافظة على النظافة، و مكافحة تلوث البيئة.

وفي صـدد الحديث عن الاستثمارات من حيث أهدافها يمكن تصنيفها إلـى ما يلي:

أ- الاستثمارات المباشرة المنتجة:

تنطوي تحت هذا الصنف من الاستثمارات طائفة من الأنواع أهمها:

- استثمارات الاستبدال (les investissement de remplacement):

يقوم هذا الاستثمار على أساس استبدال تجهيزات ووسائل قديمة غير صالحة للاستعمال بتجهيزات جديدة. و الهدف هذا هو المحافظة والإبقاء على رأس المال التقي على حاله.

---

(1)– Jacques margerin, gérard Ausset : choix des investissement, les édition d’organisation, paris, juin 1987, p :41.

- **استثمارات التطوير والإنتاجية (les investissement de modernisation et de productivité) :**

الهدف[1] من هذه الاستثمارات، هو تخفيض تكاليف اليد العاملة، وبصفة عامة، تهدف إلى تدنئة تكاليف التصنيع ومضاعفة وتحسين نوعية وجودة الإنتاج.

- **استثمارات التجديد :**

الهدف من هذا الاستثمار، هو خلق منتوجات جديدة، وذلك بالاعتماد على آلات جديدة ذات نوعية رفيعة.

- **استثمارات التوسع (les investissements d'expansion) :**

هدف هذا الاستثمار[2]، هو زيارة القدرة الإنتاجية للمؤسسة. وهو يتمثل في التوسع الكمي للمنتوجات، من أجل زيادة الزيادة المستقبلية للطلب في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى إضافة آلات جديدة مع آلات قديمة. كما يتمثل هذا النوع من الاستثمار في التوسع النوعي، وذلك بالاعتماد على وسائل إنتاج حديثة، بغرض تحسين نوعية وجودة المنتوج.

ب- الاستثمارات الإجبارية (les investissements obligatoires):

وهي تلك الاستثمارات [3] .التي يحددها القانون والمناشير التنظيمية والتي تطالب بها نقابات العمال، المتعلقة بالنظافة ومكافحة التلوث والوقاية من الحرائق، وتوفير وسائل الراحة من نقل ومطاعم وعيادات طبية.

جـ- الاستثمارات الاستراتيجية (les investissements stratégiques) :

هذا النوع من الاستثمارات [4] تكون نتائجه غير قابلة للقياس، وذلك بخلق شروط أكثر ملائمة لضمان مستقبل المؤسسة، بهدف المحافظة على سمعة المؤسسة والشهرة

---

[1] –xvier goly : pratique de la décision d'investir , les éditions d'organisation, paris, 1988,p 22

[2] jaque margerin, gérard ausset,……op.cit, p 41.

[3] علي صحراوي : مظاهر الجباية في الدول النامية و آثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1991/1992، ص 123.

[4] –abdallaah boughaba ….; op.cit ;p 8.

التجارية والأسواق التي اكتسابها سابقا. وتهدف أيضا إلى غزو أسواق جديدة عن طريق تحسين النوعية وتوسيع وحدات المؤسسة وزيادة الاختراعات.

2- تصنيف الاستثمارات حسب زمن التدفقات المالية :

تصنف هذه الاستثمارات، انطلاقا من زمن دخول وخروج التدفقات المالية لخزينة المشروع وهي كما يلي :

- الاستثمار الذي يترتب عليه، إنفاق تكاليف الاستثمار دفعة واحدة، ويترتب عن ذلك الحصول على إيرادات الاستثمار دفعة واحدة ، مثل النشاط الزراعي.
- الاستثمار الذي تستعمل نفقاته لفترات متعددة من أجل الحصول على إيراد واحد في فترة زمنية واحدة ، مثال ذلك حالة الاستثمار في البناء.
- الاستثمار الذي يقتضي استعمال نفقاته مرة واحدة، و يكون متبوعا بإيرادات على شكل دفعات مستمرة ، مثل استثمار رأسمال الثابت.
- الاستثمار يستعمل في هذه الحالة نفقاته لفترات متعددة خلال عمر المشروع، للحصول على إيرادات مستمرة و متوالية، أيضا أثناء مدة حياة المشروع، مثل استثمارات المشاريع الصناعية.

3- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة علاقتها المتبادلة في البرنامج الاستثماري:

تصنف هذه الاستثمارات [1] وفقا لدرجة التبعية المتبادلة للمشاريع، أو العلاقة الموجودة بين البرامج الاستثمارية، وفي هذا الصدد يفرق بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات كما يلي:

- **المشاريع المستقلة :** وهي المشاريع التي تكون التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني، أي عند إنجاز أحد المشاريع، هذا لا يقتضي بالضرورة إنجاز المشاريع الأخرى.

---

(1) أنظر المراجع الآتية :

- فركوس محمد: الموازنات التقديرية (أداة فعالة للتسيير) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995 ص 168.

- Abdalah boughaba…….; op. Cit; pp. 9-10.
- Xavier Joly ……; op.cit; 25 - 26.

- **المشاريع المكملة**: يتجسد هذا النوع من الاستثمارات إذا نتج عن اختيار أحد المشروعين، يؤدي إلى زيادة في إيرادات المشروع الثاني، أو انخفاض في نفقاته.

- **المشاريع المترافقة:** نفترض لدينا مشروعين استثماريين ونقول أنهما مترافقان إذا أدى قبول أحدهما، هذا يؤدي إلى ضرورة قبول الثاني وإذا أدى رفض أحدهما يؤدي إلى ضرورة رفض الثاني.

المطلب (2) : أهمية الاستثمارات

1- أبعاده الاستراتيجية و المالية :

يعتبر قرار الاستثمار ذو أهمية بالغة حيث أنه متعلق باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، أي متعلق بمستقبل المؤسسة، إذ ينبغي خلق واستغلال إمكانيات جديدة، من أجل توسيع حجم المؤسسة، في حين أن قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة و المتوفرة لدى المؤسسة.

أما تحديد الأبعاد الاستراتيجية للاستثمارات مرتبطة بتحديد الأهداف المستقبلية، بالاعتماد على المعطيات والإحصائيات، ومعرفة المخاطر التي ستواجه استثمار المؤسسة، ولذا ينبغي تحليل وتفسير نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ثم يأتي التنبؤ فيما بعد بالمردودية المالية للمشروع.

وتكتسي هذه الاستثمارات أهمية قصوى [1] وذات خطورة على مستقبل المؤسسة، كاستثمارات تحسين القدرة الإنتاجية و الاحتكارية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تغيير بنية المؤسسة، وبالتالي تحويلها من الواقع الحاضر الذي تعمل فيه إلى المستقبل المجهول.

وعليه ينبغي على المؤسسة التنبؤ بالصعوبات، التي قد تتعرض لها من ناحية تسويق المنتجات، أي مواجهة طلبات المستهلكين.

---

[1] علي صحراوي ....، مرجع سابق ، ص 124.

2- قرارات الاستثمار تمتص الموارد المالية :

إن الموارد المالية للمؤسسة محدودة. والاستثمار على المدى الطويل يستلزم أصول دائمة [1]. ولاقتناء هذه الأصول ينبغي أن نلجأ إلى عدة موارد منها مثلا : التمويل الذاتي للمؤسسة تقليص مناصب العمل، حيث أن كل منصب عمل ناقص يمثل مورد لهذه المؤسسة، أو تتجه إلى التمويل الخارجي للحصول على الموارد والأصول الدائمة.

وعليه يمكن استخراج علاقة خاصة بالمشروع الاستثماري كما يلي:

مشروع استثماري = الطلب على الأصول الدائمة.

وعليه يجب على كل مشروع استثماري أن يدرس بدقة القرارات المتخذة، لأنها هي التي تحدد مستقبل ومصير المؤسسة. وبالتالي فإن أي خطأ في التقدير يؤدي إلى إفلاس المشروع. ولا يمكن التراجع عنه عند تحديد النفقات الأولية للاستثمار، ومن ثم ينبغي إتمام هذا المشروع، مهما كانت النتائج الناجمة في مرحلة الاستغلال.

---

[1] Jacques, Margerin, ……., op, cit , p : 28.

خلاصـــــة الفصـــــل الأول

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار، والنظريات المفسرة له عبر العصور والأزمنة. باعتبارها الحجر الأساس لدراسته وتطوره. أصبح من الواضح الآن، أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا مهما له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنيوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

وبتحديد معنى الاستثمار، كعنصر رئيسي في التراكم، يستمد مصدر حركته من الفائض الاقتصادي، ويأخذ في سير عمله أشكال توزيع متعددة، وهي المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية، التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادية.

وما يمكن استنتاجه أيضا من هذا الفصل، أن الهدف العام من الاستثمار يختلف من وجهة نظر النظريات الاقتصادية الوضعية، عن مفهومه في الاقتصاد الإسلامي حيث أن النظريات الوضعية تحدد هدف الاستثمار، على أساس تعظيم الأرباح بأقصى قدر ممكن. أما الاستثمار في الإسلام لا يهمل تعظيم الأرباح، ولكنه لا يجعل هذه الأرباح هدفا أساسيا، وإنما ينظر إلى هذه الأرباح كوسيلة لتحقيق هدف أسمى هو مصلحة الجماعة الإسلامية، وتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والتي تحقق منفعة الجميع.

وبعد تحديد مفهوم والأنواع المختلفة للاستثمار، والمجالات المختلفة له، وأدواته المستعملة، وأهميته في التنمية. نكون قد انتهينا من الجانب النظري لموضوع الاستثمار. ونشرع في الجانب التطبيقي لهذا البحث، بدءا بدراسة وتحليل تطور تدفق الاستثمـار الأجنبـي المباشـر على المستوى العالمي، وعلى مستوى الدول النامية والدول العربيـة، وذلك من خلال محاور الفصل الثاني الموالي...

الفصــل الثانــي

تطور تدفق الاستثمار الأجن العا ي ا باشر ونصيب الدول النامية والعربية منه

ا بحــث الأول: تدفق الاستثمار الأجن ا باشر ومعوقاته الدول النامية والعربية.

ا بحــث الثانــي: استقطاب الاستثمار الأجن ا باشر كل من أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا على حساب الدول النامية.

تمهيـد:

إن المتتبع لحركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم اليوم. يجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية. فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني. وعليه حدثت زيادة ضخمة في تدفق الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة خلال العشرين سنة الأخيرة، إذ وصلت إلى ستة أضعاف ما كانت عليه من قبل.

لكنه عند المقارنة بين نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى دول العالم النامية، إلى إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، نجد أنها لم ترتفع إلا{ قليلا. إذ أن تلك النسبة لم تتجاوز الثلث. أما الملاحظة الأكثر أهمية تتجلى في تباين توزيع تلك الاستثمارات بين مجموعات الدول النامية في المناطق المختلفة، وبين الدول النامية داخل المجموعة الواحدة. حيث نجد أن معظم تلك الاستثمارات استقطبت من طرف دول شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية.

وفي هذا الصدد نتساءل عن تطور حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة ؟

وما هو نصيب الدول النامية من هذا الحجم ؟ وكذا نصيب الدول العربية ؟

وما هي أهمية ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ؟

ونتساءل أيضا. عن الدول النامية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي العالمي المباشر على حساب الدول النامية الأخرى ؟ ونجيب عن هذه الأسئلة خلال المبحثين التاليين:

المبحث (1): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الدول النامية والعربية.

المبحث (2): استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا على حساب الدول النامية.

المبحـث الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الدول النامية والعربية

لقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر، تطورا مذهلا في السنوات الأخيرة، بسبب تنامي ظاهرة العولمة، وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وانفتاح الأسواق العالمية، وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود. إذن ما هي حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر، ولاسيما نصيب المنطقة العربية منه ؟ وما مدى فائدة هذا الاستثمار للدول النامية ؟

مع التركيز على معوقات الاستثمار بالدول النامية ؟

والإجابة على هذه الأسئلة المطروحة تكون خلال هذا المبحث.

المطلب (1): تحليل الاتجاهات الدولية الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قدر التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال سنوات السبعينات بـ 27،5 مليار دولار، وارتفع هذا الحجم إلى 50 مليار دولار خلال النصف الأول من الثمانينات، ووصل هذا الحجم إلى 155 مليار دولار خلال الفترة 85-1990، ثم بلغ 350 مليار دولار في عام 1996. وبتنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وما تبعها من موجة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، قدر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1] خلال عام 1997 بحوالي 364 مليار دولار بزيادة قدرها 4% عن سنة 1996، وأن نسبة 84% من هذه التدفقات الاستثمارية كان مصدرها مجموعة الدول الصناعية المتقدمة متمثلة في عملية الاندماج والتملك. أما في

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1997، الكويت، ص:10.

عـام 1998 سجل رقما جديدا بـ 648 مليار دولار [1] إلى أن بلغ 800 مليار دولار عـام 1999 حتى بلغ 1,3 تريليون دولار عام 2000 [2].

وفي أعقاب المستويات العالمية للتدفقات المالية التي لم يسبق لها مثيل والتي سجلت في عام 2000، شهدت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا في سنة 2001 بـ 735 مليار دولار وذلك لأول مرة خلال عقد من الزمن، وجهت منها 503 مليارات إلى الإقتصادات المتقدمة، و 250 مليار إلى الإقتصادات النامية، بينما وجه المبلغ المتبقي والبالغ 27 مليار دولار إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوربا الوسطى والشرقية[3]. ويرجع سبب هذا الانخفاض نتيجة لضعف الاقتصاد العالمي وهبوط في قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، وتأثير أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذا تركز الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصادات المتقدمة. وفي هذه السنة تبين انه أكثر من 95 % من حجم الاستثمار العالمي تستضيفه 30 دولة فقط، كما أن نفس العدد من الدول وجدت على جانب المصدر للاستثمار، وهذا ما يبرر أن هناك دول نامية جديدة ظهرت في عالم تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي سنة 2002 قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر بـ 537 مليار دولار منخفضة بنسبة 27 % عن مستواها لعام 2001، وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 347 مليار دولار (ما نسبته 65 % من الإجمالي) وحصة الدول الناميـة منها بحوالي 157 مليار دولار (ما نسبته30 %)،ودول الأقتصادات المتحولة بحوالي 27 مليار دولار(ما نسبته 5 %) [4]. ويتوقع أن تكون الصين قد احتلت المرتبة الأولى عالميا عـام

---

[1]- رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص: 102.

[2]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تقرير الاستثمار العالمي 2000، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2000، ص : 10.

[3]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تقرير الاستثمار العالمي 2002، عن مجلة التعاون – مجلس التعاون لدول الخليج، العدد 27، يونيو 2003، ص: 161.

[4]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص: 15.



2002 في تلقي الاستثمارات الأجنبية (50 مليار دولار)، مع التراجع الحاد في تدفق الاستثمـارات الأجنبية إلـى كل من الولايـات المتحدة (44 مليار دولار) وبريطانيـا بـ (112 مليار دولار).

والجدير بالذكر أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية قد لعبت دورا كبيرا في تدويل الاقتصاد العالمي، وذلك باستحواذها على نصيب الأسد من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (01): نصيب التكتلات الاقتصادية الاقليمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1999-2002) بالمليار دولار.

السنــة	الاتحاد الأوروبي		(APEC) جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية		(NAFTA) اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية		(ASEAN) رابطة جنوب شرق آسيا		الدول العربية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1999	476	44 ,1	445	41,2	321	29,8	60	5،6	3,2	0,3
2000	684	49,1	554	39,8	396	28,5	94	6،7	2,8	0,2
2001	390	44,3	303	36,7	198	24,1	45	5،5	6,7	0,8
2002	374	57,5	171	26,2	64	9,9	30	4،6	4,5	0,7

Source : (UNCTAD), United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report, 2003

ويتبين لنا من الجدول رقم (01)، أن الاتحاد الأوروبي يأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، بحيث يستحوذ في عام 2002 على نسبة 57,5 % بقيمة 374 مليار دولار، يليه تكتل الابيك في المرتبة الثانية، في حين يأتـي كـل

من تكتل النافتا والآسيان في المرتبتين الثالثة والرابعة، وأخيرا تأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة لتحتل ذيل القائمة [1].

ونستطيع أن نرجع الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في السنوات الأخيرة إلى العديد من العوامل أهمها[2]:

- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول النامية إلى التمويل الخارجي في وقت انخفض فيه معدل الادخار.
- اتجاه العديد من الدول التي تعاني من كثرة الديون إلى عملية بيع الديون للمستثمرين بأسعار مشجعة على الاستثمار.
- استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتلافي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة قيام التكتلات الاقتصادية.
- تزايد عدد الدول التي بدأت في فتح المجال أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة تلك الدول التي بدأت في تطبيق برامج الخصخصة.
- اتجاه دول شرق آسيا إلى إتباع إستراتيجية ذات توجه انفتاحي، وانتهاج سياسة مرنة لسعر الصرف، وعدم تدخل الدولة في قوى السوق فيما يخص الأسعار والأجور.

المطلب (2): نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر

في الثمانينات كان نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمار العالمي 20%، وفي فترة 1991-1996 بلغ نصيب الدول النامية 33%، بزيادة قدرها 13%، بينما بلغ نصيب الدول المتقدمة 64% في نفس الفترة. وفي هذا الشأن فقد ارتفع نصيب الدول النامية من 12,6 مليار دولار في الثمانينات إلى 51,8 مليار دولار في النصف الأول

---

[1]- أنظر المرجع: -عماد الليثي، بعد نصف قرن- التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2003، ص:105-107.

[2]- إيمان محمد محب زكي: تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة الجديدة –مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (1)، المجلد (39)، -مارس 2002، ص: 12.

من التسعينات، وإلى 70 مليار دولار عام 1994، وفي نفس السنة هناك 11 دولة نامية حصلت على أكثر من 76 % من إجمالي الاستثمار العالمي[1] .

وفي الفترات 1975/1980، 1991/1996 ارتفع نصيب دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بما فيها الصين والهند، من الاستثمار الموجه للدول النامية من 26% إلى 62%. في الوقت الذي انخفض فيه نصيب أمريكا اللاتينية والكاريبي من 53% إلى 34%. وحسب تقرير الاستثمار في العالم، انتعشت دول أمريكا اللاتينية ثانية، وحصلت على معظم الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنوات 1998/1999، وذلك بنصيب مشابه لنصيب دول شرق آسيا، التي اعتادت الحصول عليه قبل أزمتها المالية في عام 1997[2]. أما في سنة 1995 استضافت دول نامية من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية 80% من الاستثمار الموجه للدول النامية. ومن هنا نستنتج أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتأرجح بين كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

فبعد فتح أسواق دول أوربا الشرقية، بعد انهيار الإتحاد السوفيتي أصبحت سوقا واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من دول أوربا الغربية. فوفقا لتقارير الاستثمار في العالم 1995، 1996، 1997، 1998 ،1999، 2001، فإن نصيب تلك الدول يتضاعف كل عام، حيث بلغ 72 مليار دولار عام 2001، بسبب السياسات التحريرية، وتوافر العمالة الماهرة والرخيصة، والتقارب الجغرافي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

من 238 [3]كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مليار دولار في عام 2000 إلى 205 مليار دولار في عام 2001. إلاّ أن الجزء الأعظم من هذا الانخفاض اقتصر على عدد قليل نسبيا من البلدان المضيفة، وبصفة خاصة شهدت -انخفاضا في تدفقات)الصين(ثلاثة اقتصادات، الأرجنتين والبرازيل وهونغ كنغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بمبلغ وصل إلى 57 مليار دولار. وتظل إفريقيا تشكل متلقيا هامشيا للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن هذه التدفقات الواردة إليها قد ارتفعت

---

[1]- رضا عبد السلام ....، مرجع سابق، ص: 107.

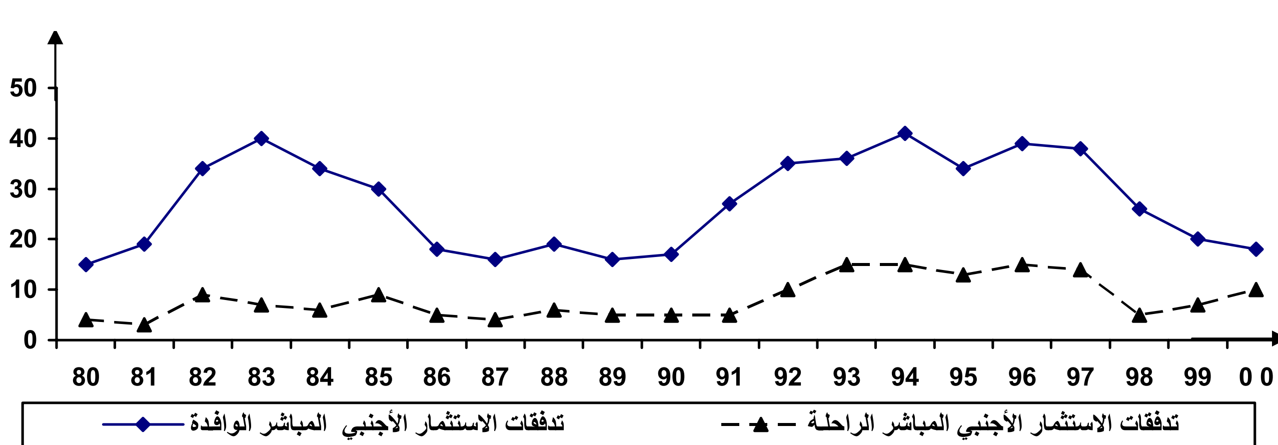
[2]- نفس المرجع ...، ص: 108.

[3]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تقرير الاستثمار العالمي 2002، جنيف،ص: 163.

من 9 مليارات دولار في عام 2000 إلى أكثر من 17 مليار دولار في عام 2001، وهذه الزيادة تبدو ملفتة للنظر لأول وهلة، ولكنها تخفي حقيقة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان الإفريقية قد ظلت تقريبا على نفس المستوى الذي بلغته عام 2000. أما الزيادة بمقدار 8 مليار دولار فتعزى إلى حد بعيد إلى عدد قليل من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة، ولاسيما في جنوب إفريقيا والمغرب، وإلى الطريقة التي تنعكس بها في إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن بعض الدول حديثة التصنيع، مثل الصين وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان، بدأت تظهر كدول لها وزن نسبي في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتب على ذلك ارتفاع نصيب مجموعة الدول النامية في إجمالي الاستثمار الأجنبي المتدفقة إلى الخارج من 5% في بداية الثمانينات إلى 9% في عام 2000[1]. أما نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية الداخلة في أواخر التسعينات، فقد انخفضت من 173 مليار دولار عام 1998 إلى 166 مليار دولار في عام 1999، والسبب الرئيسي وراء تلك الظاهرة يعزي إلى الأزمات المالية الأخيرة التي بدأت في آسيا منذ عام 1997. ثم في البرازيل في عام 1999، والأرجنتين في عام 2000 (أنظر الشكل الموالي):

الشكل رقم (02):تطور نصيب الدول النامية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل والخارج على مستوى العالم (1980-2000)



Source : (UNCTAD), world investment report 2001

[1]- إيمان محمد محب زكي .....، مرجع سابق، ص: 19.

المطلب (03): ضعف المنطقة العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

على المستوى العربي نجد أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منحها الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية، فإن نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات على المستوى العالمي ما زال ضئيلا. وعلى العموم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية [(1)]، لم يتجاوز في أحسن أحواله 1,5 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم سنة 1997، وظل يتأرجح حول 1% في الأعوام 1996 و1998 و2001. كما بلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمارات في العالم خلال الفترة 1995-2001 حوالي 0,65 %، في حين بلغ متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة ذاتها 0,7 %.

وفي الفترة من عام 1999 إلى عام 2002 تراوح النصيب النسبي للدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بين 0,2 % و 0, 8%.

ففي عام 1999 كانت قيمة ما حصلت عليه الدول العربية من هذه الاستثمارات نحو 3،2 مليار دولار فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة التي بلغت 1080 مليار دولار[(2)]. وتراوحت النسبة المئوية لنصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبيـة المباشرة ما بين الهبوط في عام 2000 إلى نسبة (0,2 %)، والصعود في عام 2001 إلـى نسبة (0,8 %)، ثم عاودت الهبوط مرة أخرى في عام 2002 إلى نسبـة (0,7 %) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة، حيث بلغت ما يقرب من (3) مليـار دولار، (7) مليار دولار، (4,5) مليار دولار على الترتيب، في الوقت التي كانـت فيه القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة تبلغ (1393) مليار دولار، (824) مليـار دولار، (651) مليار دولار على التوالي في نفس الأعوام (أنظر الجدول رقـم (02)):

---

(1)- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص:47.
(2)- عماد الليثي....، مرجع سابق، ص: 102.

الجدول رقم (02): نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2002- بالمليون دولار

البيـــان	1999	2000	2001	2002
مصر	1065	1235	510	647
السودان	731	392	574	681
ليبيا	118-	142-	101-	96-
تونس	368	779	486	821
الجزائر	507	432	1196	1065
المغرب	1376	423	2808	428
موريتانيا	1	9	6-	12
جيبوتي	4	3	3	4
الصومال	00	00	00	00
فلسطين	19	62	11	41
لبنان	250	298	249	257
سوريا	263	270	205	225
الأردن	158	787	100	56
العراق	7-	3-	6-	9-
السعودية	780-	1884-	20	350-
الكويت	72	16	147-	7
عمان	21	44	42	40
قطر	113	252	296	326
البحرين	454	364	81	218
اليمن	328-	6	136	64
الإمارات	985-	515-	257	95
الدول العربية	3184	2834	6714	4532
إجمالي العالم	1.079.083	1.392.957	823.825	651.188
% من العالم	% 0,3	% 0,2	% 0,8	% 0,7

Source : UNCTAD, united nations conference on trade and development world investment report (wir), 2003

ولعل ضعف المنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوجه عام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية منذ سنوات طويلة، مما أدى إلى ضآلة هذه الاستثمارات بوجه عام في هذه المنطقة من بين مختلف مناطق العالم (اقتصاديات الدخل المرتفع، واقتصاديات الدخل المتوسط والمنخفض، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، إفريقيا جنوب الصحراء) وتكتلاته الاقتصادية الإقليمية المختلفة.

المطلب (04): ضعف الاستثمارات العربية البينية

من الجدير بالذكر أن المنطقة العربية تتصف ليس فقط بضعفها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنما أيضا بضعف الاستثمارات العربية البينية (الاستثمارات العربية –العربية). فالاستثمارات العربية البينية قد بلغت قيمتها التراكمية خلال الفترة من 1985 – 2002 حوالي 26,3 مليار دولار شملت 20 دولة عربية، كما شهدت انتشارا تدريجيا بين هذه الدول[1]. وبلغت هذه الاستثمارات في فترة 1995– 2002 حوالي 16,9 مليار دولار متضمنة 21 دولة عربية[2]. كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص:47.

[2] - نفس المرجع، ص: 68.

الجدول رقم (03): الاستثمارات العربية البينية المسجلة خلال الفترة 1995-2002

الوحدة: مليون دولار.

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
الأردن	35,7	13,5	10,6	12,7	24,2	26,2	27,6	21,0	171,5
الإمارات	-	-	-	380	176	196	215	217,4	1184,5
البحرين	13	-	-	16	14	-	217,4	159,6	420,00
تونس	54,7	70,2	135	290	506	49,1	69,1	75,0	1249,2
الجزائر	3,5	-	-	122	85,8	347,5	350	54,6	963,4
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	12,2	20,6	27	198	82	76,8	651,4	716,9	1784,9
السودان	38,8	554	142,5	70,3	151,7	414,6	554,9	567,4	2494,3
سوريا	333,5	303	328	212	224	8،7	43,5	46،5	1499,2
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	4,2	24	18,7	42	45,8	-	-	-	134,7
فلسطين	250	-	24,8	56	-	-	-	-	330,8
قطر	-	-	-	54,4	58	61,8	65,5	68,5	308,2
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	157,8	250	312	400	500	350	225	650	2844،8
ليبيا	-	-	-	-	-	80,4	85	82,7	248،1
مصر	455	711	532	390	277	113	96,5	100,4	2675,0
المغرب	59,8	61,2	48	48,6	22,2	24,8	39,5	12,8	316,9
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	11,9	86	11	22,2	16,7	68,5	6,5	139,4	362,2
الإجمالي	1430,1	2093,5	1589,6	2314,2	2183,4	1817,4	2646,9	2912,3	16987,6
المتوسـط السنـوي للفتـرة 1995- 2002									**2123,45**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص: 68.

وتشير المؤشرات الإحصائية للاستثمار العربي الدولي (العربي- العربي)، إلى ضعف النتائج وكثرة التشريعات، وكثرة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة، وتتسم الاستثمارات العربية-العربية[1] بضعف حجم الاستثمار العربي – العربي، والتمركز في بعض الدول دون البعض الآخر، وإنها تدار بأساليب إدارية حكومية تقليدية.

أما في مجال تطور إجمالي الاستثمار المحلي بالدول العربية في الفترة من 1965 إلى سنة 1997، نلاحظ أنه يتسم بالتقلبات ويختلف من دولة عربية إلى أخرى، إذ نلاحظ أنها تتجه للتناقص في اليمن والأردن ومصر، وبالعكس تتجه إلى الزيادة في كل من الجزائر والمغرب وتونس (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (04): تطور إجمالي الاستثمارات المحلية بالدول العربية (1965-1997) بالمليون دولار

السنوات / البلد	1965	1973	1980	1988	1989	1990	1997
الجزائر	22,3	40,3	39,1	30,4	30,7	22,4	18,1
مصر	28,7	26,7	18,0	24,2	23,6	23,1	35,0
الأردن	34,8	26,3	22,7	18,9	18,3	18,9	19,9
المغرب	11,5	16,9	24,2	21,4	24,1	24,6	27,8
السودان	9,8	11,7	15,1	10,0	9,1	9,2	8,1
تونس	18,0	21,3	29,4	19,2	22,8	26,4	19,0
اليمن	19,8	16,0	17,1	18,9	15,7	13,6	19,0

Source : World Bank, Trends in developing economics, 1998, Washington, DC, USA.

هذا بالإضافة إلى أن الدول العربية ما زالت تمثل منطقة طاردة لاستثمارات مواطنيها. وتقدر قيمة الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي بقيمة تتراوح ما بين

[1]- فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 46.

800 و1000 مليار دولار، وهي استثمارات كانت كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعه في مصاف الدول المتقدمة[1].

ولعل السبب في هجرة رؤوس الأموال العربية إلى خارج الوطن العربي، إنما يرجع في الأساس إلى أن مناخ الاستثمار بالدول العربية غير مشجع.

فالاقتصادات العربية تعاني من التدخلات الحكومية، وفقدان المستثمر الثقة بسبب تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار، وكذلك ارتفاع تكلفة المعاملات وكثرة التقييدات مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، هذا علاوة على محدودية إجمالي الاستثمارات العربية البينية.

المطلب (05): ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة من النمو الكبير. فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى. فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدرا هاما للتمويل الخارجي للدول النامية في الستينات. أما الآن فهي في تناقص مستمر وتمثل أقل من 1/4 رأس المال الدولي. أما القروض المالية التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي، لتدفق رأس المال خلال السبعينات تآكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال الثمانينات ولاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر في البورصات العالمية، والذي شهد ثورة خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية. لا يزال يشكل أهمية ولكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق آسيا خلال عامي 1997-1998[2]. فحتى بعد الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

---

(1) - عماد الليثي......، مرجع سابق، ص: 107.

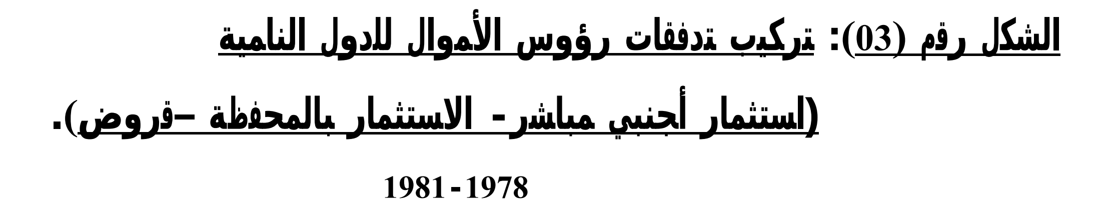
(2) - رضا عبد السلام.....، مرجع سابق، ص: 102.

(3) - نفس المرجع......... ص:102.،

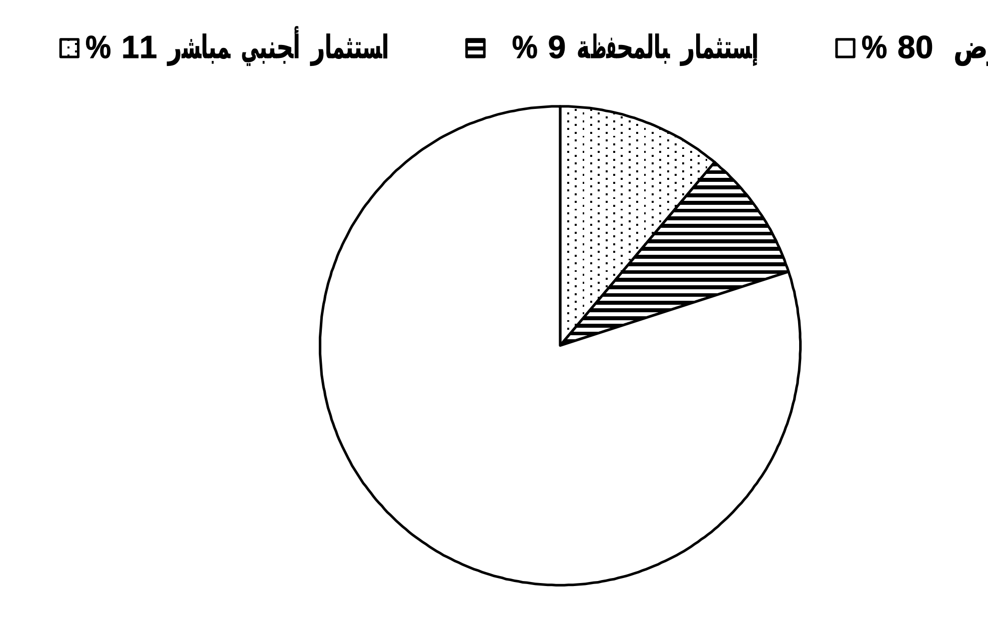
وقد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر، العديد من الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال. وهذا ما ظل قائما لعدة سنوات كما هو موضح في الشكل التالي:

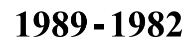
الشكل رقم (03): تركيب تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية

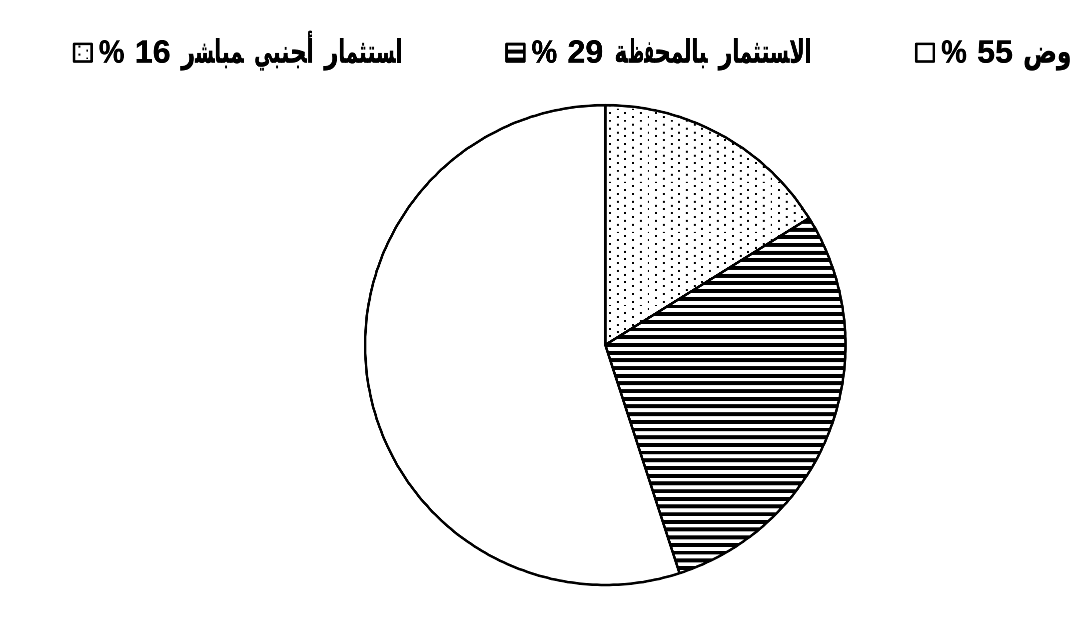
(استثمار أجنبي مباشر- الاستثمار بالمحفظة –قروض).

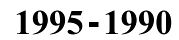


1981-1978








1995-1990

قروض 36 %   الاستثمار بالمحفظة 44 %   استثمار أجنبي مباشر 20 %

المصدر: صندوق النقد الدولي –مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001، المجلد 38، العدد (2)، ص:06.

وما يمكن استنتاجه من الشكل رقم (03)، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هو في تطور ملحوظ. إذ انتقل من 11% من مجموع أنواع الاستثمارات سنة 1981/1978 إلى نسبة 20% سنوات 1995/1990. عكس القروض التي انخفضت من 80 % إلى 36% في نفس السنوات المذكورة. وهذا يدل على أن الدولة النامية أنها تحبذ الاستثمار الأجنبي المباشر على أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأخرى. هذا نظرا للمكاسب التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية وهي تتمثل فيما يلي:

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج[1]. كما انه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.
- يسهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلد المضيف[2].

---

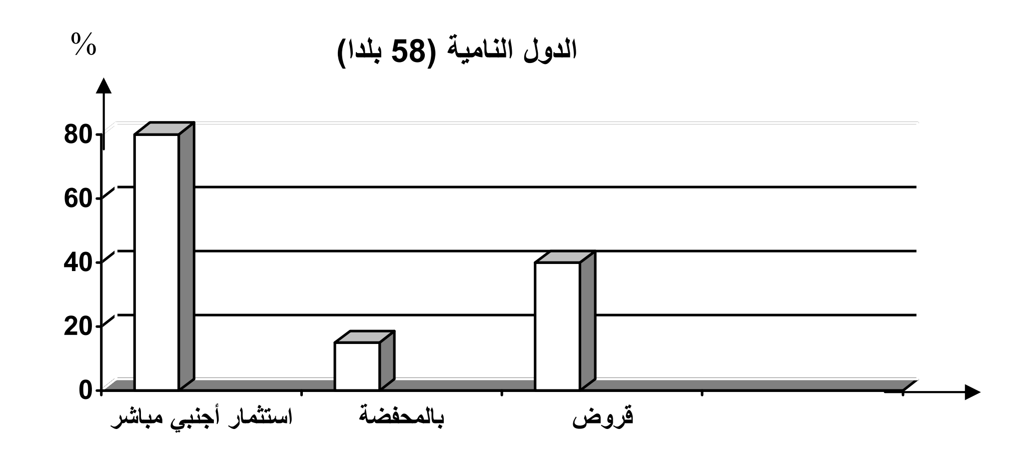
(1) - صندوق النقد الدول – مجلة التمويل والتنمية، يونيه 2001......، مرجع سابق، ص: 07.

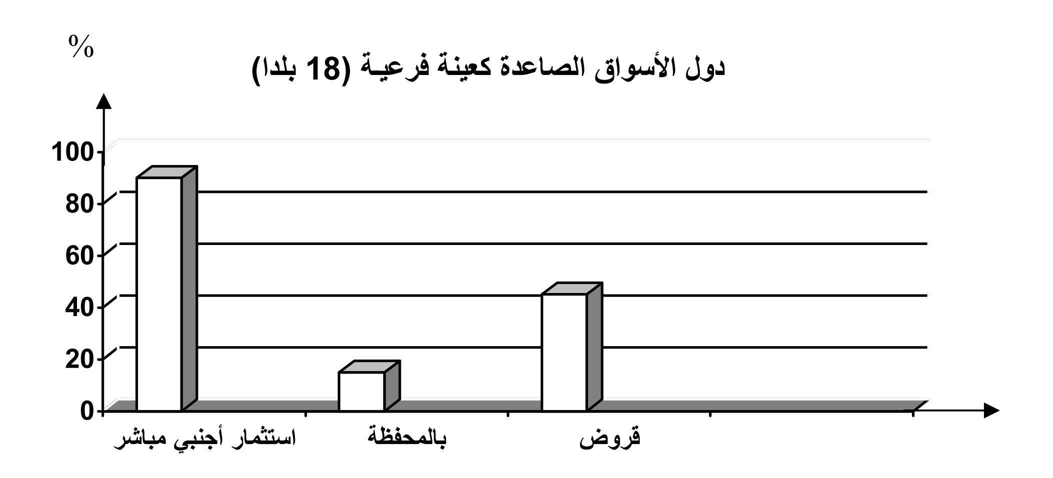
(2) - نفس المرجع ......، ص:07.

- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر، النقص الحاد في الادخار الوطني، الذي تعاني منه الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية. في حين يساهم[1] في تنمية قطاع التصدير، كمساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، مثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل مكروسوفت وموتورولا.
- ولإبراز العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستثمار المحلي في الدول النامية. قدمت دراسة شاملة قام بها (بوزورث وكولينز) سنة 1999، تبين تأثير تدفقات رؤوس الأموال على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية خلال الفترة (1978 – 1995). وتغطي العينة كل أمريكا اللاتينية وآسيا تقريبا، إضافة إلى العديد من الدول في إفريقيا[2]. وهذان الباحثان يفرق بين ثلاثة أنواع من التدفقات (الاستثمار الأجنبي المباشر – استثمار محافظ الأوراق المالية – القروض). وأخذا عينة مكونة من 58 دولة نامية، و 18 دولة فرعية تمثل الأسواق الناشئة. كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- رضا عبد السلام ....، مرجع سابق، ص: 103.
[2]- صندوق النقد الدولي –مجلة التمويل والتنمية، يونيه 2001 ....، مرجع سابق، ص:07.

الشكل رقم (04): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار بالمحفظة، والقروض على الاستثمار المحلي-خلال الفترة (1978-1995).





المصدر: صندوق النقد الدولي –مجلة التمويل والتنمية، يونيه 2001، المجلد 38، العدد (02)، ص: 07.

ويتبين من الشكل أعلاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظة. إذ أن ارتفاع كل عمود يشير إلى الأثر التقديري لتدفق رأس المال المبين على الاستثمار المحلي. مثلا في الشكل ناحية اليسار الذي يمثل الدول النامية، يؤدي كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى

زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما وجد أن الاستثمار يزيد في النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعا.

وفي الأخير نشير إلى أن الدول النامية، يجب أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، في إجمالي تدفقات رأس المال، يدل على ضعف الدول المضيفة، أي ضعف مؤسسات الدولة. وبالتالي يجب الأخذ بشيء من الحذر للآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية. ومن ثم ينبغي تحسين مناخ الاستثمار لكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي على حد سواء بالنسبة لهذه الدول.

المطلب (06): العناصر المعوقة للاستثمار بالدول النامية

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار. طبقا للبحث الذي قامت به، على عينة من المستثمرين في الدول العربية. إلى خمس مجموعات، من حيث ترتيب أهميتها على اتخاذ القرار الاستثماري. ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية، باعتبار الدول العربية جزءا لا يتجزأ من الدول النامية، وذلك على النحو التالي[1]:

المجموعة الأولى:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار.
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية:

- عدم توافر مناخ استثماري ملائم.

---

(1)- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار –تقرير مناخ الاستثمار في الدول لعربية 1993.

- عدم توافر النقد الأجنبي.
- صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار.
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول.
- عدم توفر الأيدي العاملة المدربة.
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر.
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف.

المجموعة الثالثة:

- عدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.
- عدم توافر الاستقرار الأمني.
- ازدواجية الضرائب،وارتفاع معدلات الضرائب.
- ارتفاع معدلات التضخيم.
- تسلط السلطة الحكومية.
- عدم توفر خرائط استثمارية.

المجموعة الرابعة:

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف.
- محدودية السوق المحلية، وعدم توافر فرص استثمارية.
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية.
- عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة.
- تفشي الرشاوى والعمولات.
- غياب التكامل الاقتصادي العربي.
- القيود المفروضة على رأس المال.

المجموعة الخامسة:

- عدم توافر بنوك للمعلومات.
- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار.
- عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار.
- عدم وجود سوق مالية متطورة.
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية.
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية.
- عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر متعددة، مرتبطة بالمناخ الاستثماري، منها وجهة نظر المستثمر، والذي يسعى إلى توفر مناخ استثماري مناسب لاستثماراته، دون دخول في مشاكل مع الدولة المضيفة للاستثمار. وهناك وجهة نظر الدولة المضيفة حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد والتكاليف. وهناك وجهات نظر أخرى[1]، ترتبط بالمناخ الاستثماري، مثل وجهة نظر الدول المرتبطة بصورة من التكامل، مع الدول المضيفة، أو مع الدول المستثمرة. كما أن هناك وجهات نظر أطراف أخرى مثل وجهات نظر الدول المجاورة.

المبحث الثاني: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا على حساب الدول النامية

لقد اخترنا دراسة تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. باعتبار دول أمريكا اللاتينية فازت بحصة الأسد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1997، 1998، 1999 بعد الأزمة المالية في شرق

[1]- رجب إبراهيم إسماعيل إسماعيل: دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمارات في مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين شمس –مصر، 1997، ص: 17-19.

وجنوب شرق آسيا. في حين كانت المنطقة الآسيوية إلى منتصف عام 1997 ولحقبتين مضتا هي اكبر المناطق جذبا للاستثمار الذي يوجه للدول النامية.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى حجم ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دول أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب شرق آسيا.

المطلب (01): حجم ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أمريكا اللاتينية

1- نصيب دول أمريكا اللاتينية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بين تقرير الاستثمار في العالم لعام 2001، أنه لأول مرة تنضم شركتين من دول أمريكا اللاتينية إلى قائمة أعظم 100 شركة في العالم. كما أن 11 شركة من بين 50 شركة دولية من الدول النامية، كانت من دول أمريكا اللاتينية. وكانت حصة دول أمريكا اللاتينية من الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب الجدول التالي للفترة(1986-1995):

الجدول رقم (05): نصيب دول امريكا اللاتينية من الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (1986-1995)   (مليار دولار)

السنـــوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الاستثمار الأجنبي المباشر	4,176	4,696	8,374	8,374	6,657	11,103	13,743	13,661	18,173	17,692

المصدر: رضا عبد السلام.....، مرجع سابق، ص:132.

فمن بين الدول النامية، كانت أمريكا اللاتينية والكاريبي، هما الأفضل أداء من ناحية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات متعددة الجنسيات في عام 1997. وفي إطار تلك المنطقة كانت البرازيل هي الرائدة حسب تقرير الاستثمار في العالم لسنة 1998. ففي عام 1997 بلغت نسبة الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 28% لتصل إلى 56 مليار دولار، فالبرازيل التي جذبت 1,3 مليار في عام 1993، نجحت في جذب 16,3 مليار دولار في عام 1997، وظلت أعلى من المكسيك في السنة التالية.

ولكن مع حلول عام 1999 انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ليصل إلى 43 مليار دولار[1].

وبمقارنة عامي 1991 و1996 نلاحظ ما يلي[2]: في عام 1991 مثل حجم تدفق رأس المال للمنطقة 22,9 مليار دولار، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر منها 54,5 %، في حين مثل الاستثمار غير المباشر 27 %.

أما في عام 1996 فقد تغير الوضع كلية، حيث بلغ حجم رأس المال المتدفق 74,4 مليار دولار، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر منها 34,8 %، في حين صار النصيب الأكبر للاستثمار في صورة أسهم وسندات 38%.

وعند مقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مـع حجم الاستثمارات في الدول النامية. فقد انخفضت تلك النسبة من 34,9% سنويا فـي المتوسـط خلال الفترة 1981-1985 إلى 32,3% سنويا في المتوسط خلال الفتـرة 1986-1990، واستمـرت في الانخفاض إلى 31,3 % فـي المتوسط خـلال الفترة 1991-1993، وإلى 27,1 % في عام 1993، وإلى 24,0 % خلال الفترة 1994[3].

أما في عام 1995 كان ثلثي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلقته الدول النامية، يوجه إلى الصين وشرق آسيا، فقد حصلت دول أمريكا اللاتينية على 27%، من هذا الاستثمار موزع على المكسيك بـ 7 مليار دولار، والبرازيل بـ 4,9 مليار دولار، والأرجنتين بـ 3,9 مليار دولار وتشيلي بـ 3 مليار دولار.

أما آخر البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بتلك المنطقة، حسب تقرير الاستثمار في العالم لعام 2001، تبين أن نصيب البرازيل خلال عام 2001 بلغ 34 مليـار دولار، كأكبر دولة جذبـا للاستثمار بالمنطقة، ولكن غالبية الاستثمارات كانت في قطاع الخدمات. أما المكسيك كانت ثاني دولة في الترتيب لعام 2001، حيث بلغ نصيبهـا 13

[1] - كلوديوم لورز- ومارتين جرجيل: الطريق الطويل لتحقيق الاستقرار المالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي- مجلة التمويل والتنمية (FMI)، مارس 2000، المجلد 38 العدد (1). ص: 10.

[2] - رضا عبد السلام...، مرجع سابق الذكر، ص: 133.

[3] - علي محمد بونمر المزروعي: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين شمس- مصر، 2001، ص: 59.

مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10% عن عام 2000، والسبب الرئيسي يرجع إلى الانضمام السريع لأتفاق (NAFTA)، أما أغلبية هذه الاستثمارات كانت في قطاع التصنيع.

أما عن إحصائيات عام 2002، تشير إلى أن التدفقات التي استقطبتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 85,4 مليار دولار. تركزت في كل من المكسيك (24,7 مليار دولار) والبرازيل(22,5 مليار دولار).وتلقت الدول النامية (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) حوالي 11,8 مليار دولار، تركزت في جنوب أفريقيا (6,7 مليار دولار) وأنجولا (1,12 مليار دولار) ونيجيريا (1,10 مليار دولار)[1].

2- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدول أمريكا اللاتينية:

كانت السنوات 1997 و1998 عصيبة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، نتيجة للإضرابات التي اجتاحت الأسواق الدولية لرأس المال. مما أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجاري للمنطقة، وانخفاض إيرادات التصدير وخفض الدخول انتشار البطالة.

وعلى الرغم من تأثر أمريكا اللاتينية بالأزمة الآسيوية، إلا أنها مستمرة في تطبيق برنامج الخصخصة طويل المدى. وقد أظهرت الآثار الإيجابية للاستثمار، والدخول في اقتصاد السوق، والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

كما أن هذه الدول قامت بمحاربة معدل التضخم وتحقيق الاستقرار المالي، عن طريق التقليل من الإنفاق الحكومي، وإصلاح الخدمات المدنية، مع إجراء شامل للأنظمة الضريبية.

ففي عام 1993 بلغ معدل التضخم في كل من تشيلي والأرجنتين والبرازيل والبيرو والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا إلى 888 %، ولكن مع نهاية عام 1997 انخفض معدل التضخم إلى أقل من 11 %.

[1]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص: 16.

فعلى الصعيد الاقتصادي، قامت معظم الدول بالمنطقة بفتح حدودها التجارية، واخذ سياسة الخصخصة بجدية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.والنتائج كانت إيجابية، بحيث بلغ معدل النمو 5,3 % في عام 1997 وهو أعلى مستوى له منذ 15 سنة خلت (أنظر الجدول التالي):

الجدول (06): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول أمريكا اللاتينية (1992-1997)

السنوات	معدل النمو (%)	الصادرات (مليار$)	الواردات (مليار $)	الميزان التجاري (مليار $)	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
1992	3,0	146,2	151,4	- 5,2	417,2	6,2
1993	3,9	157,7	166,1	- 8,4	882,2	6,2
1994	5,2	183,0	197,3	- 14,3	335,1	6,3
1995	0,2	264,4	272,8	- 8,4	25,9	7,2
1996	3,5	294,0	302,2	- 8,2	18,4	7,7
1997	5,3	326,2	354,3	- 28,1	10,5	7,5

المصدر: رضا عبد السلام...، مرجع سابق، ص: 137.

كما أدت الخصخصة في تلك الدول، إلى تجنب خسائر التشغيل التي تعرض لها الكثير من المشروعات المملوكة للدولة، وزيادة الاستثمار الخاص، وفي خلال الفترة من 1988 إلى 1997 تم خصخصة حوالي 800 مؤسسة[1]. كما انخفض متوسط التضخم في المنطقة من 1000 % في نهاية عام 1990 إلى حوالي 10% سنة 1998 ليصل إلى 9,5 % في نهاية 1999، وهو أقل مستوى للتضخم خلال 50 عاما[2].

ويمكن تلخيص أهم عوامل جذب الاستثمار بتلك المنطقة في النقاط التالية:

---

(1)- كلوديوم لوزر- ومارتين جرجيل...، مرجع سابق الذكر، ص: 8

(2)- نفس المرجع...، ص: 9.

- الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في تلك الدول، إذ نلاحظ أن 25% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استقبلته أكبر سبع دول بالمنطقة كان نتيجة لعمليات الخصخصة.
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع في الناتج القومي الإجمالي، ومستويات مداخيل الأفراد.
- غزارة الموارد الطبيعية في دول إمريكا اللاتينية، مثل الشيلي وفنزويلا وذلك لتوافر الموارد الطبيعية لديها وخاصة البترول.
- الإصلاحات التشريعية، التي تمثلت بعدم التمييز بين الشركات الوطنية والأجنبية، وفتح قطاعات كانت مغلقة أمام الشركات الأجنبية، وتسهل الإجراءات الإدارية.
- التقارب الجغرافي من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ نرى أن الولايات المتحدة هي المستثمر الرئيسي بدول أمريكا اللاتينية.
- إنشاء منطقة اتحاد إقليمي، تمثل في اتفاقي (NAFTA) في الشمال والميركوسر في الجنوب، التي لعبت دورا محوريا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من داخل المنطقة أو من خارجها.

<u>المطلب (2): حجم ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول شرق وجنوب شرق آسيا</u>

إن أهمية دراسة تجارب بعض الدول الآسيوية، في مجـالات التنمية والطاقـة الاستيعابيـة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبيـة. كانت نتيجـة للنجاح الكبير الذي حققته خلال الحقبتين الماضيتين هذه الدول، كما تسمى (بالنمـور الآسيوية) في المجالات المذكورة. والدول الآسيوية تقسم إلى ثلاث أقاليم:

- إقليم شرق آسيا والباسيفيك: ويضم كل من اليابان والكوريتين والصين.
- إقليم جنوب شرق آسيا: ويضم مجموعة دول رابطة الأسيان (تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، سنغافورة، برناوي، فيتنام، كمبوديا، لاوس، ميانمار).

- إقليم جنوب آسيا: ويضم الدول التي نتجت عن عملية الاستقلال الكبرى في شبه القارة الهندية وتوابعها في جزر المحيط الهندي.

1- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق وجنوب شرق آسيا:

خلال الثلاث حقب الماضية وبلا منازع، كانت دول جنوب شرق آسيا على قمة الدول النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام 1996 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول النامية 81 مليار دولار، كان نصيب الدول المذكورة 2/3 في تلك السنة (حسب تقرير الاستثمار في العالم 1999).

وتتفاوت الدول داخل المنطقة من حيث نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر، تبعا للمراحل التي وصل إليها الإصلاح الاقتصادي والسياسي في كل دولة حيث نجد نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج القومي الإجمالي في اندونيسيا يشكل 5%، وفي ماليزيا 9 % وفي تايلاند 10 % وفي الفلبين 11 %.

ولقد انخفض نصيب كل من اندونيسيا وتايلاند في عام 1996 عن حصتهما في العام 1995، ولكن الصين شهدت ارتفاعا متواليا في حصتها من الاستثمار المباشر. أما بالنسبة للمنطقة ككل (آسيا) ارتفع نصيبها بحوالي 9 مليار دولار ليصل 61 مليار دولار في عام 1996، وذلك بسبب الزيادة في تدفق الاستثمار إلى الصين بما يعادل 6 مليار دولار (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (07): نصيب دول شرق وجنوب شرق آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر (1986-1996)- بالمليون دولار

السنة / البلد	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
كوريا الجنوبية	354	1.063	1.284	1.090	803	1.396	894	1.044	1.317	1.941	3.203
هونغ كونغ	206	245	359	343	303	348	364	379	485	679	-
تايوان	770	1.419	1.183	2.418	2.302	1.778	1.461	1.213	1.631	2.925	2.461
سنغافورة	547	688	824	833	1.224	1.425	1.678	1.966	2.833	3.423	4.054
ماليزيا	654	818	1.863	3.194	6.517	6.202	6.977	2.442	4.321	3.651	6.779
تايلاند	579	1.949	6.249	7.995	8.031	4.988	10.022	4.295	5.875	16.492	13.124
الفلبين	110	415	999	568	550	556	776	1.238	1.591	1.459	1.517
اندونيسيا	826	1.457	4.435	4.719	8.750	8.778	10.340	8.142	23.724	39.915	29.931
فيتنام	-	-	147	364	512	1.147	1.926	2.615	3.722	6.524	8.497
ماينمار	-	-	-	450	281	6	104	377	1.352	1.744	2.266
لاووس	-	-	3	68	58	1.586	328	361	2.598	615	960
كمبوديا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.476	490
الصين	2.834	3.709	5.297	5.600	6.596	11.977	58.124	111.436	82.680	91.282	73.276
مانتوليا	-	-	-	-	1	3	2	4	30	50	49
باكستان	-	-	209	216	246	335	298	354	442	1.102	682
بانغلادش	40	38	45	14	57	17	32	659	366	1.180	610

Source : JETRO- from statistics of individual countries.

أما الاستثمار غير المباشر أو في الأسهم وأسواق رأس المال الآسيوية، فهو متذبذب نحو الارتفاع والانخفاض، فانخفض هذا النوع من الاستثمار عام 1996 إلى 12,9 مليار دولار، بعد أن كان أكثر من 14,7 مليار دولار عام 1995.

ووفقا لتقرير الاستثمار في العالم (1998)، استطاعت الصين وهونغ كونغ اجتذاب ما يزيد عن 45 مليار دولار في صورة استثمار أجنبي مباشر. أما سنغافورة نجد أن فروع الشركات الأجنبية فيها تستحوذ على من 40- 50% من الإنتاج الصناعي، وفي كوريا تستحوذ الشركات الأجنبية على 21,5%، أما في هونغ كونغ تمثل النسبة 17,3% ولقد أكد تقرير الاستثمار في العالم لعام 2001، أن دول هونغ كونغ- والصين- وكوريا وتايوان، تعتبر أفضل مكان للاستثمار في العالم، حيث زاد نصيب تلك البلدان إلى 143 مليار دولار، بزيادة قدرها 44% عن عام 1999. ولقد بلغ نصيب الصين وهونغ كونغ 64 مليار دولار عام 2000. ومن ثم فإن معظم الزيادة في نصيب المنطقة كان من نصيب الصين وهونغ كونغ عقب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية (OMC) خلال عام 2001.

أما نصيب دول ا لأسيان (العشرة)، فلا يزال أقل من معدلاته قبل الأزمة المالية، حيث انخفض من 30% في منتصف التسعينات إلى 10% عام 2000.

ووفقا لتقرير الاستثمار في العالم لسنة 2001، كانت 35 شركة من شرق آسيا تعد من بين 50 شركة كبرى بالدول النامية.

كذلك انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من 134 مليا دولار في عام 2000، إلى 102 مليار دولار في عام 2001، ويعزى قدر كبير من هذا الانخفاض إلى حدوث هبوط بنسبة تزيد عن 60% في التدفقات إلى هونغ كونغ من مستوى قياسي بلغ 62 مليار دولار في عام 2000 [(1)]. وبينما ظلت التدفقات الواردة راكدة في شمال شرق وجنوب شرق آسيا. فقد سجلت زيادة كبيرة في جنوب آسيا وآسيا الوسطى بنسبة 32% و88% على التوالي. وارتفعت حصة منطقة آسيا _ المحيط الهادئ في التدفقات العالمية الواردة من 9% في عام 2000 إلى 14% في عام 2001[(2)].

[(1)]- مؤتمـر الأمـم المتحدة للتجارة والتنميـة (UNCTAD) : تقرير الاستثمـار العالمي 2002، جنيـف، ص: 163.

[(2)]- نفس المرجع السابق، .... ، ص: 163.

2- محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدول شرق وجنوب شرق آسيا:

تتلخص عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا في النقاط التالية:

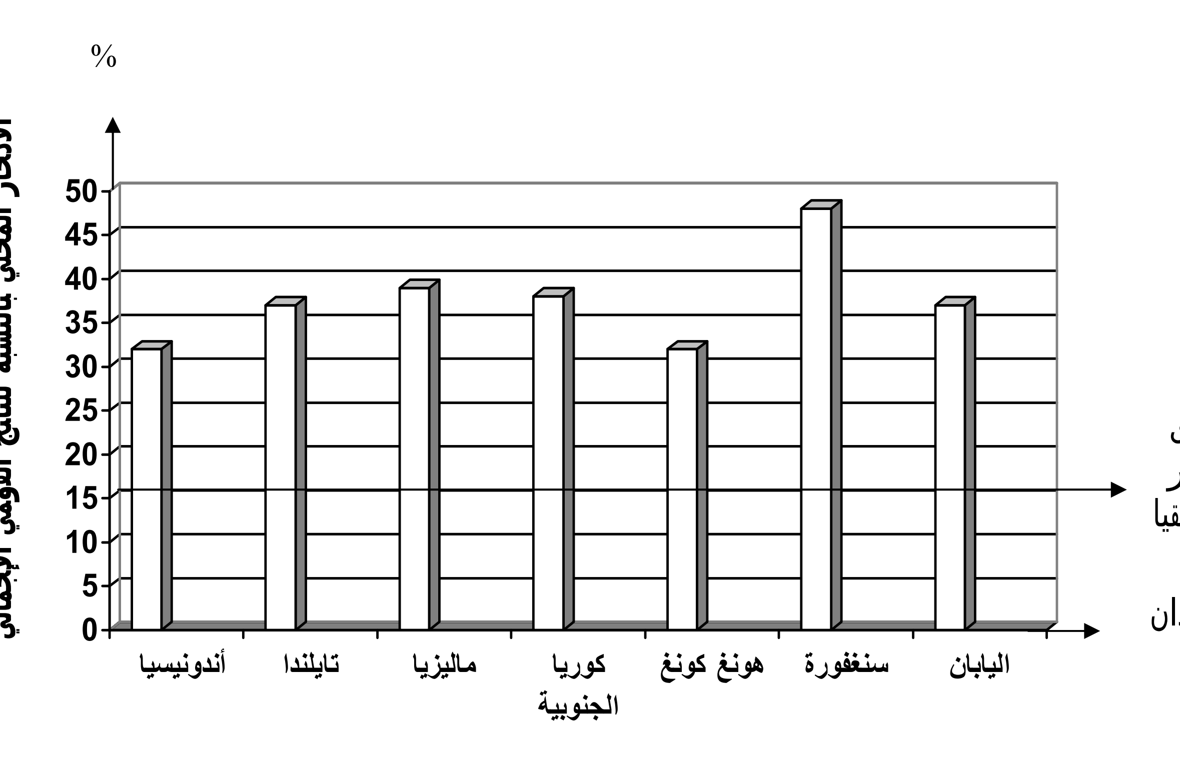
أ- المستويات المرتفعة من النمو الاقتصادي:

لقد لعب النمو الاقتصادي أهم عنصر في جذب الاستثمارات الأجنبية بدول شرق وجنوب شرق آسيا، خاصة اندونيسيا والصين.فوصل معدل النمو بتلك المنطقة 7% سنة 1996. فعلى سبيل المثال حققت الصين في سنة 1992 معدل نمو بلغ 12% وهذا المعدل لم تحققه أية دولة من دول العالم، أما في سنة 1996 حققت معدل نمو قدره 9,7% وانخفض معدل التضخم إلى 6 % ومن ثم بلغ نصيبها من الاستثمار الأجنبي 63 مليار دولار سنة 2001.

ب- وضعية الاستثمار والادخار المحلي بالمنطقة:

يعتبر الاستثمار والادخار المحلي عاملا مهما في نجاح الدول الآسيوية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث كان معدل الادخار أعلى من الدول والمناطق الأخرى، فمعدل الادخار في سنة 1995 بلغ 35% من الناتج القومي الإجمالي، بينما كان معدل الادخار بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء أقل من 15% ودول أمريكا اللاتينية 19%. فدول شرق آسيا في مجموعها هي الدول الوحيدة في العالم التي يرتفع فيها معدل الادخار عن الاستثمار جاعلا منها مصدرا صافيا لرأس المال (انظر الشكل 05 التالي):

الشكل رقم (05): الادخار المحلي بمنطقة آسيا.



Source : World Development Report, 1995.

ج- الاستثمار في العنصر البشري:

إن دول شرق وجنوب شرق آسيا استثمرت بمعدلات مرتفعة في العنصر البشري، والتي كانت من بين عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في القطاعات عالية التقنية، فالاستثمار في التعليم والتدريب يحقق عائدا كبيرا على المدى البعيد.

د- القرب الجغرافي من اليابان:

لقد لعب التقارب الجغرافي لدول شرق وجنوب شرق آسيا من اليابان، دورا حاسما في عملية تدفق الاستثمار الأجنبي لتلك الدول. فعلى سبيل المثال في عام 1993 كانت الاستثمارات الأمريكية بدول شرق وجنوب شرق آسيا أقل من ربع استثماراتها بدول أمريكا اللاتينية. ولكن الاستثمارات اليابانية بدول شرق آسيا كانت أربعة أضعاف استثماراتها بدول أمريكا اللاتينية. وهذا ما يبرر أهمية العامل الجغرافي في تركز الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الأزمة المالية لعام 1997 وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شرق وجنوب شرق آسيا:

مرت مجموعة دول شرق آسيا منذ منتصف عام 1997 بأزمة اقتصادية ومالية شديدة، تمثلت أهم مظاهرها في انكماش الاقتصاد الأندنوسي بنسبة 80% وتايلاندا بنسبة 50% وكوريا الجنوبية بنسبة 45%، تليها ماليزيا بنسبة 25 % . وتعد هذه الدول هي المركز الحقيقي للأزمة. والذي امتد منها ليزحف على باقي الدول المجاورة، خاصة اليابان الذي انخفض فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (- 3,7 %)، وارتفع معدل البطالة إلى 4,3% [1]. كما امتدت تأثيرات الأزمة إلى الهند والباكستان، وأدت إلى انخفاض في الاستثمارات والصادرات. وتأثرت أيضا الدول الأوروبية والأمريكية بهذه الأزمة.

أ- أسباب الأزمة المالية والاقتصادية في دول آسيا:

تجلت أسباب الأزمة المالية والاقتصادية فيما يلي :

- عجز موازين مدفوعات هذه الدول، وتضخم ديونها الخارجية خاصة قصيرة الأجل. فقد بلغت ديون تايوان عام 1997 نحو 89 مليار دولار، وديون كوريا الجنوبية بلغت 120 مليار دولار. مما أدى إلى حدوث خلل بين النمو المالي السريع والنمو الاقتصادي الفعلي.
- ضعف القطاع المصرفي والتوسع في منح الائتمان بدون ضمانات حقيقية لاعتبارات سياسية وشخصية بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية السليمة.
- انخفاض نسبة تدخل القطاع الحكومي، وما يملكه في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، حيث لا يمثل سوى 20% من حجم الاقتصاد القومي.
- اختيار سعر الصرف الثابت للعملات الآسيوية، لتقليل المخاطر على أصحاب رؤوس الأموال عند انتقالها من دولة إلى أخرى. وعند دخول اليابان مرحلة

---

[1]- ياسر يحي عطية إبراهيم: قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبية مع المقارنة بدول جنوب وشرق آسيا- أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة). كلية التجارة- جامعة عين شمس- مصر، 2001، ص: 208.

الانكماش الاقتصادي منذ عام 1995. هذا ما أدى إلى تخفيض قيمة الين الياباني بـ 20% أمام الدولار في عام 1997. مما أدى إلى انهيار العملات الآسيوية.

ب- نتائج الأزمة المالية والاقتصادية في آسيا:

تتمثل أهم النتائج التي أفرزتها الأزمة فيما يلي[1]:

- انخفاض صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة للدول الآسيوية بدرجة كبيرة، حيث انخفضت من 102,2 مليار دولار عام 1996 إلى 1,5 مليار دولار عام 1998.
- حدوث تذبذب ملحوظ في صافي الاستثمارات المباشرة، التي بلغت 55,4 مليار دولار في عام 1997، ثم انخفضت إلى 40,6 مليار دولار و43,7 مليار دولار عامي 98 و1999 على التوالي.
- انخفاض صافي تدفقات الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية من 10,2 مليار دولار عام 1996 أي قبل الأزمة مباشرة إلى 2,2 مليار دولار عام 1997.
- انخفاض صافي الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل الأخرى، والتي تشمل القروض العامة والخاصة من 33,5 مليار دولار عام 1996 إلى (- 14,7) مليار دولار عام 1997. مما يعني حالة نزوح لهذه الاستثمارات إلى خارج مجموعة الدول الأسيوية المضارة بالأزمة (أنظر الجدول رقم 08):

الجدول رقم (08): صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لآسيا خلال 1999/94

(الوحدة: مليار دولار)

البيـــان	1994	1995	1996	1997	1998	1999
- صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة	63,1	91,8	102,2	38,5	1,5	58,8
- صافي تدفقات الاستثمار المباشرة	43,3	49,7	58,5	55,4	40,6	43,7
- صافي الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية	11,3	10,8	10,2	2,2	7 -	5,3
- استثمارات صافية أخرى	8,3	31,3	33,5	14,7 -	32,1 -	9,8

Source : FMI, finance and development, june , 1999, P : 19.

(1)- ياسر يحي عطية إبراهيم...، مرجع سابق، ص: 211.

ج- أثر الأزمة على مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر بالمنطقة الآسيوية:

على الرغم من بروز حالة عدم اليقين التي أفرزتها الأزمة المالية لعام 1997، بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة في دول الأسيان العشرة. فقد استطاعت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا بعد حدوث الأزمة، استقطاب أكثر من ثلاثة أخماس الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول النامية.

كما ازدادت عمليات اندماج المنشآت الوطنية مع المنشآت دولية، وشراء المنشآت الدولية لمنشآت وطنية زيادة كبيرة في شرق آسيا عقب الأزمة المالية لعام 1997. وقد ارتفعت بشكل حاد قيمة عمليات اندماج الشركات في (أندونيسيا- تايلاند- كوريا الجنوبية- ماليزيا) من 3 مليار دولار عام 1996 إلى 22 مليار دولار عام 1999، ثم تراجعت إلى مبلغ 18 مليار عام 2000[1].

وتعني عمليات اندماج الشركات حصول المستثمرين الأجانب على أكثر من 50% من حقوق الملكية.

ونتيجة لتلك الزيادات التي حدثت في عمليات الاندماج بين المنشآت عبر الحدود، أصبحت[2] تمثل حصة متزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة شرق آسيا. وبالتالي فإن عوامل جذب الاستثمار الأجنبي لمنطقة آسيا لازالت مستمرة في عملها على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1]- صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية، العدد (1)- المجلد 38، مارس 2001، ص: 07.

[2]- نفس المرجع...، ص: 07.

خلاصـــــــة الفصـــــــل الثانـــــــي

إن الحديث عن تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة، ونصيب الدول النامية والعربية من هذه الاستثمارات، سوف يؤدي بنا إلى الوصول إلى النتائج التالية:

* إن التحول الاقتصادي لدول العالم، بتطبيق برامج الخصخصة وانتهاج اقتصاد السوق، والتوجه نحو الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والأسواق العالمية، وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود، وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية. كل ذلك ساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في السنوات الأخيرة.

* على الرغم من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول النامية، إلا أنه لم يتعد الثلث. غير أن هذه النسبة تتباين في توزيعها بين الدول النامية تباينا شديدا، فيما بين مناطق تلك الدول النامية، وفيما بين دول كل منطقة على حدى.

* نستنتج كذلك أن المنطقة العربية ضعيفة جدا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن نصيب هذه المنطقة لم يتجاوز 1,5% في أحسن أحواله من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. بالرغم من الجهود التي تبذل في مجال منح الحوافز والاعفاءات الضريبية لهذه الاستثمارات. بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات العربية البينية، نتيجة لعدم توفر المناخ الملائم للاستثمار بهذه الدول.

* تؤكد الدراسات الاقتصادية أن للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية له آثار إيجابية على نقل ونشر التكنولوجيا، وعلى الثروة البشرية. كما أنه يساهم بصورة أكبر من الاستثمار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية.

* بعد دراستنا لتجارب كل من دول أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب شرق آسيا، في جذب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها كدول نامية. نستنتج أن هذه الدول قد فازت بنصيب الأسد واستأثرت بأكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية

الأخرى.وهذا يشكل اختلال وعدم التوازن في توزيع هذه الاستثمارات على مستوى العالم النامي.

يبقى السؤال المطروح حول أثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟ والإجابة على هدا السؤال تكون خلال الفصل الثالث ...

الفصـل الثالـث

تقييم أثر التطورات العا ية ا عاصرة على الاستثمار الأجن ا باشر ا زائر

ا بحـث الأول: العو ة وأثرها على الاستثمار الأجن ا باشر ا زائر ودول ال إفريقيا

ا بحـث الثا : ا نظمة العا ية للتجارة وأثرها على الاستثمار الأجن ا باشر ا زائر

ا بحث الثالث: منطقة الأورو وأثرها على الاستثمار الأجن ا باشر ا زائر ودول جنوب ا توسط

تمهيد:

شهد مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، مرحلة جديدة ومتميزة في تطور النظام الرأسمالي، يطلق عليها تسمية عمولة الاقتصاديات. فتشمل العولمة الاقتصادية تحرير السوق ورفع القيود عنها، وتوسيع دور القطاع الخاص مع تراجع وظائف الدولة وانتشار التكنولوجيا وتكامل رأس المال. إذ تعبر العمولة عن وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى مرحلة الانتقال من تدويل عمليات التبادل والتوزيع والسوق والتجارة، إلى تدويل عمليات الإنتاج والاستهلاك، حيث تشمل إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وتماثل السلع المستهلكة في مختلف الدول. وترعى المنظمات الدولية الثلاث، منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مصالح الحركة الدولية لرؤوس الأموال. حيث أنها تنشئ الأجهزة الضرورية لتنفيذ إصلاحات الليبرالية الجديدة، وجعل قراراتها تؤثر تأثيرا مباشرا على الحركات المناهضة للعولمة الرأسمالية.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد عموما والاستثمار الأجنبي في الجزائر يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات العابرة للقوميات، التي تمكنت من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول. هذا بالإضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تستلزم الإعداد الجيد للسياسة الاستثمارية لمجابهة آثارها على الاقتصاد الجزائري. كما أن ظاهرة العولمة ارتبطت بظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي، الذي يحتل المرتبة الأولى في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولما له من آثار على الاقتصاد الجزائري عموما والاستثمار الأجنبي على الخصوص.

وبناء على ما سبق تتناول الدراسة في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث (1): العولمة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول شمال إفريقيا

المبحث (2): المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث (3): منطقة الأورو وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول جنوب المتوسط

المبـحث الأول: العولمة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول شمال إفريقيا

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي، إلى زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصاد المتبادل. والمتمثل في زيادة حجم معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية. ويشير الاقتصاديون إلى هذه الظاهرة على أنها العولمة "Globalisation". إذن ما مفهوم العولمة وما هي عوامل وأسباب ظهورها ؟ وما علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عابرة القوميات؟ وكيف تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول شمال إفريقيا؟.

المطلب (1): ماهية العولمة.

1- مفهوم العولمة "la Mondialisation":

لقد تعددت الاجتهادات لوضع تعريف محدد للعولمة، نظرا لتعدد أبعادها على جميع المستويات، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وتعد العولمة عملية معقدة تاريخيا، فهي ليست نتاج العقود الماضية فحسب، وإنما تمتد إلى عدة قرون خلت.

تعني العولمة في معناها العام، التحول من النطاق القومي على النطاق العالمي أو الكوني. وبقدر ما يتسم هذا المفهوم من تبسيط إلا أنه ينطوي على عدد من الأبعاد المتنوعة[1]:

- يتمثل الوجه السياسي العولمة في سقوط السلطوية، والنزوح نحو الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.
- أما الوجه الاجتماعي، يمكن الإشارة إلى بروز حركات اجتماعية جديدة، كحركات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة، والتي تزايد دورها وامتد ليتجاوز الحدود السياسية للدول، باستخدام الوسائل التكنولوجية، ومن خلال التفاعل في المؤتمرات الدولية.

---

[1]- عبد السلام نوير: العولمة والسياسات الاجتماعية في إفريقيا – المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية (إفريقيا والعولمة)، جامعة القاهرة – مصر 12-14 فبراير 2002، ص: 02.

- وبالنسبة للوجه الثقافي: يتجلى في صياغة ثقافة واحدة لها قيمها ومعاييرها، التي يمكن أن تنطبق على مختلف الدول. بحيث يصبح نمط ثقافي واحد تذوب فيه الخصوصيات الثقافية للدول.

- أما العولمة الاتصالية أو التكنولوجية، فتشير إلى التقدم الهائل في وسائل الاتصال عبر شبكة الأنترنت والأقمار الصناعية.

- أما العولمة الاقتصادية، حسب مفهوم صندوق النقد الدولي "بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا"[1]. وتتميز العولمة الاقتصادية بشكل خاص[2]، بتكشيف التجارة عبر الحدود، وبزيادة التدفقات المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعززها التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات.

ورغم عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم العولمة، يمكننا وصف هذه العملية بكونها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات العابرة للقوميات (Internationalization of production) بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات، التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة[3].

وما يمكن استخلاصه من مفهوم العولمة، أنها تشير على تزايد سهولة انتقال الأفراد والسلع والخدمات، والمعلومات ورؤوس الأموال عبر الحدود وعلى النطاق العالمي. بمعنى انهيار الحدود بين الدول، وتأثير هذه الظاهرة على النظام السياسي، وعلى الدولة عموما.

---

[1] - عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية – الإسكندرية- مصر 2001، ص: 5.

[2] - محمـد داواس: إفريقيا تواجه تحديات العولمة، مجلة التمويل والتنمية- FMI، العدد 4، ديسمبر 2001. ص: 4.

[3]– أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة- مصر، 2001، ص: 36.

ويمكن الإشارة إلى أن العولمة (Globalisation) في جوهرها ليست إلا امتداد لعملية تاريخية طويلة، تتمركز حول انتشار الرأسمالية وهيمنتها عالميا. وتمثل اتجاها قويا نحو التوحيد القسري للعالم، وفق نموذج يتمحور حول أفكار الليبرالية الجديدة، وتمركز قواها حول الولايات المتحدة الأمريكية. وكأن العولمة هي عملية أمركة للعالم وفقا لرؤى أمريكية على جميع الجوانب[1].

2- عوامل وأسباب ظهور العولمة:

أ- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول من تخفيض القيود المفروضة على التجارة الدولية، وذلك باستخدام الضرائب الجمركية في إطار منظمة GAAT، وقد تم تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40 % عام 1940 إلى أقل من 10 % في المتوسط بعد جولة طوكيو عام 1979، حيث بلغت 6 % للإتحاد الأوربي، 4.4 % لليابان، 4.9 % للولايات المتحدة[2]. ومن ثم حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي 8 % منذ عام 1950 وحتى عام 1975 في الدول الصناعية[3].

كذلك تعتبر اتفاقيات جولة أورجواي، خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة العالمية والاستثمار، حيث بلغ عدد الدول المشاركة فيها إلى 117 دولة منها 87 دولة نامية. بالإضافة إلى قيام عدد من التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، والآسيان. أدى ذلك إلى مضاعفة معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للعالم، خلال الفترة (1985-1995) ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة على تلك الفترة، وضعف المعدل الذي تحقق في الستينات. ومن ثم يمكن النظر إلى العولمة التي بدأت في منتصف الثمانينات على أنها تطور في عمليات التكامل الاقتصادي العالمي، المتمثل في انخفاض القيود على التجارة الدولية والاستثمار.

---

[1]- يوسف محمد الصواني: إفريقيا والعولمة (الآثار، التحديات، الاستجابة)، المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية (إفريقيا والعولمة). جامعة القاهرة- مصر، 12-14 فبراير 2002، ص: 01.

[2]- عمر صقر...، مرجع سابق الذكر، ص: 9.

[3]- أسامة المجدوب...، مرجع سابق الذكر، ص: 36.

ب- التطور الصناعي في الدول النامية وتكاملها مع السوق العالمي:

إن ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية، يعتبر كأحد أهم أسباب للعولمة. فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة 1965-1988 من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5 % إلى 20 %. ومن الناتج الصناعي العالمي من 10 % إلى 23 %. أما الدول النامية زاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلـي الإجمالي من 27 % عام 1965 إلى 34 % عام 1988. بينما زاد نصيب التجارة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من 33 % في منتصف الثمانينات إلى 43 % في منتصف التسعينات. وهكذا زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23 % في عام 1985 إلى 29 % في عام 1995.

جـ- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أدى إلى ظهور العولمة في النصف الثاني من الثمانينات، التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر بقيادة الشركات عابرة القوميات، بسبب تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة، والسياسة الأوروبية الهادفة إلى إنشاء السوق الموحدة. وتشجيع أمريكا على الاستثمار فيها بفضل الشركات الأجنبية خاصة اليابانية. ونتيجة لذلك حققت الاستثمار الأجنبي المباشر نموا في النصف الثاني من الثمانينات، يماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي، وثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدوليـة[1].

بينما سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات ذات الموطن الأم في مثلث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان على 80 % من هذه الاستثمارات. ويلاحظ أن النمو في الاستثمار قد حقق معدلات أسرع في القطاعات كثيفة التكنولوجيا في دول المثلث.

أما بالنسبة للدول الناميـة، فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص (باستثناء الدول حديثة التصنيع) حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة 1993-1996. وهو ما يمثل 6

---

[1]– نفس المرجع السابق...، ص: 37.

أضعـاف المتوسط السنوي للتدفقـات الوافدة في الفترة 1983-1989. وزادت تدفقـات رأس المـال الخاص من 0.5 % مـن إجمالي الناتج المحلي للدول النامية في الفتـرة 1989/83، إلى 4 % من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال الفترة 1996/94.

المطلب (2): الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية

لقد شهدت حقبة التسعينات تغيرات كبيرة في منظومة الاقتصاد العالمي، خاصة بعد انهيار أنظمة التخطيط الاشتراكية على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي. وانفتاح الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية (OMC). كل هذه التغيرات أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا جديدة بواسطة الشركات عابرة القوميات، في ظل العولمة الاقتصادية. "La Mondialisation de l'économie"[(1)].

فالنمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة، وهذا الاستثمار التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية.

وعلى الرغم من أن هذه الشركات تستثمر بالخارج منذ أكثر من 100 عام، إلا أنها لم تكن بهذا الحجم الآن، كما أنها لم تكن تستثمر في كل تلك القطاعات والدول.

فثروة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر دلالة على عولمة الاقتصاد الدولي، نظرا لتوسيع الشركات في عملياتها خارج حدودها القومية. والدليل على أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاتجاه نحو العولمة، يمكن قراءته من الأرقام التالية:

لقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو في الستينات، بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي، بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي

(1) – Maurice durausset : la Mondialisation de l'économie, ellipses, Paris 1994, P : 76.

الإجمالي[1]. وقد تصاعدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 160 مليار دولار في عام 1991[2] . وفي عام 1996 بلغ 350 مليار دولار بزيادة قدرها 10 % عن عام 1995[3].
وفي سنة 2000 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر 1.3 ألف مليار دولار.

واتجهت معظم تدفقات رؤوس الأموال خلال السنوات السابقة إلى الأسواق الصاعدة، إذ تلقت 21 دولة من الدول التي تقع في آسيا وأمريكا الجنوبية في الفترة 1990-1995 ما يزيد عن 65 % من صافي التدفقات. وقد ترتب على العولمة زيادة المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة، بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي بلغ عددها 63.000 شركة تحتوي على 550.000 فرع في الخارج (تقرير الاستثمار في العالم 2001)، وانتقل العدد إلى 65.000 شركة متعددة الجنسيات (حسب تقرير الاستثمار في العالم 2002).

وبالتالي فإن العولمة والشركات متعددة الجنسيات زوجين شديدي الارتباط. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي (تقرير الاستثمار العالمي لمنظمة UNCTAD لعام 1998) .

وفيما يلي نستعرض جدول يوضح أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (1979-1990):

---

[1]– عمر صقر...، مرجع سابق، ص: 27.
[2]– بيترد- ساذرلاند: لماذا يجب علينا تقبل العولمة- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي (FMI)، العدد 3، سبتمبر 2002، ص: 20.
[3]– عمر صقر...، مرجع سابق، ص: 28.

الجدول رقم (09): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف أعظم الدول في العالم (1979-1990) بالمليار دولار

الدول المستثمرة / السنوات	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا
1979	3	25	2	12	4
1980	2	20	3	11	4
1981	5	9	4	12	4
1982	4	3	3	7	3
1983	4	7	2	8	3
1984	6	12	3	8	4
1985	6	13	3	11	5
1986	15	22	6	19	10
1987	22	28	9	33	9
1988	37	16	15	36	11
1989	44	32	20	31	14
1990	38	34	27	23	18

Source : Maurice durousset, la Mondialisation de l'économie, ellipes, paris, 1994, P : 79.

وعند المقارنة بين أهم الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول، ثم تليها بريطانيا في المركز الثاني، ثم تأتي فرنسا في المركز الثالث، بينما تأتي الصين في المركز الرابع. أما ترتيب الدول يتغير طبقا لمتوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فنجد سنغافورة تأتي في المرتبة الأولى ثم لكسمبورغ، وهولندا، والسويد على التوالي (أنظر الجدول رقم 10):

الجدول رقم(10) : أهم الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1985-1995

(مليار دولار)

الترتيـب	الدولة	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)	متوسط نصيب الفرد من (IDE)	ترتيب نصيب الفرد من (IDE)
1	الولايات المتحدة الأمريكية	477,5	1820	13
2	المملكة المتحدة	199,6	3410	7
3	فرنسا	138,0	2380	10
4	الصين	130,6	110	20
5	إسبانيا	90,9	2320	11
6	لكسمبورغ	72,4	6900	2
7	هولندا	68,1	4410	3
8	استراليا	62,6	3470	6
9	كندا	60 ,9	2060	12
10	المكسيك	44,1	470	17
11	سنغافورة	40,8	13650	1
12	السويد	37,7	4270	4
13	إيطاليا	36,3	630	16
14	ماليزيا	30,7	1520	14
15	ألمانيا	25,9	320	18
16	سويسرا	25,2	3580	5
17	الأرجنتين	23,5	680	15
18	البرازيل	20,3	130	19
19	هونغ كونغ	17,9	2890	9
20	الدنمارك	15,7	3000	8

Source : WTO, annual report 1996, Vol (1), trade and FDI, Geneva, 1996.

وساهمت العولمة في زيادة حجم الشركات المتعددة الجنسيات، نتيجة للدمج والتملك عبر الحدود[1]. وفي عام 1996 بلغ حجم الدمج والتملك 247.6 مليار دولار، الذي شكل أكثر من 80 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وفي عام 1998 بلغت عمليات الدمج والتملك 586.8 مليار دولار، مسجلة رقما قياسيا بزيادة 75 %. وفي عام 1999 بلغت في التسع أشهر الأولى 498 مليار دولار.

وبالتالـي زاد نصيب عمليات الدمج والتملك من الاستثمار المباشـر الأجنبي، من 55 % عام 1995 إلى أكثر من 90 % عام 1998. وحسب تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2001، أن السبب الرئيسي في الارتفاع الخيالي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، كان مرجعه عمليات الدمج والتملك عام 2000 الذي بلغ 1,3 تريليون دولار.

المطلب (3): أثر العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول شمال إفريقيا

1- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على دول شمال إفريقيا:

لقـد سعت دول شمال إفريقيا، إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار هـذا الأخيـر من القضايا المهمة بهذه الدول. ولكن الملاحظ أن دول شمـال إفريقيا (الجزائر- مصر- تونس- ليبيا- المغرب) جذبت حتى عام 1997 جزءا يسيرا من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، ولم يكن توزيع هذه التدفقات متساويا بين دول الشمال إفريقيا (أنظر الجدول رقم(11) التالي):

---

[1] – Yves- gervaise : le développement économique mondial, ellipses, Paris, 1994, PP : 272-280.

الجدول رقم (11): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم والدول النامية وإفريقيا ودول شمال إفريقيا (مصر - تونس - المغرب - ليبيا - الجزائر) للفترة 80-1997.

القيمة بالمليون دولار.

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (IDE)	الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية	الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا	(IDE) لدول شمال إفريقيا	(IDE) في مصر	(IDE) في تونس	(IDE) في المغرب	(IDE) في ليبيا	(IDE) في الجزائر
1980		10634		1621	541	235	89	408	349
1981	متوسط الفترة	12062		1501	747	212	57	408	77
1982	85/80	14309	متوسط الفترة	994	294	212	80	408	54
1983	49831	10418	85/80	1216	490	184	57	408	77
1984		12157	2253	1357	729	113	30	408	77
1985		13582		1736	1200	108	20	408	صفر
1986	78283	14184	1728	1109	1300	63	01	177	5
1987	132949	25021	2186	1006	900	92	60	98	4
1988	158289	29718	2325	1447	1200	61	85	98	13
1989	195153	29756	4446	1997	1300	78	167	125	12
1990	183835	31776	2196	1341	700	58	165	159	12
1991	158936	41696	2752	886	300	125	317	180	12
1992	173761	49625	3151	1582	500	526	422	165	10
1993	218094	73045	3691	1679	500	562	491	100	13
1994	238738	90462	5496	2364	1256	432	551	110	15
1995	316524	96330	4699	1265	600	264	290	105	8
1996	337550	129813	4828	1313	636	253	311	110	13
1997	400486	148944	4710	1811	834	360	500	110	7

Source: UNCTAD: World investment report 1997, New York, geneva

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن نصيب دول شمال إفريقيا بلغ حوالي 2.8 % سنويا في المتوسط من إجمالي الاستثمار العالمي المباشر خلال الفترة 80-1985. لكن هذه النسبة انخفضت إلى 0.7 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 86-1997، وهذه الفترة الأخيرة هي فترة تسارع العولمة.

وبالنسبة لنصيب دول شمال إفريقيا، من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، بلغ في المتوسط 11.2 % سنويا خلال الفترة 80-1985.

أما الفترة 86-1997 تدهور هذا النصيب، حيث بلغ 2.3 % سنويا في المتوسط (وهي فترة تسارع العولمة).

- أما على المستوى الإفريقي، فقد بلغ نصيب إفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعالم ككل 4.5 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 80-1985. بينما هذه النسبة انخفضت إلى 1.6 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 1986-1997.

ونستخلص مما سبق، أن فترة تسارع العولمة (1986-1997)، انخفض فيها نصيب دول شمال إفريقيا (مصر- الجزائر- ليبيا- المغرب- تونس) من الاستثمار الأجنبي العالمي، وتدهور نصيبها من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية. وكذلك تقلص نصيبها من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا. الأمر الذي يعني انخفاض قدرة دول شمال إفريقيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة العولمة، وأن العولمة أثرت تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا.

2- <u>انعكاسات العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:</u>

إن الجزائـر باعتبارها دولة نامية، فهي تنظر إلى العولمة بوجه متشائم لكنها تقوم بمحاولات مستمرة لإنعاش اقتصادها، من خلال الإصلاحات الهيكلية التي اعتبرت ضرورية للانتقال إلى اقتصاد السوق، ودخوله من بابه الواسع. وفي هذا الصدد يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تاج العولمة الاقتصادية بأمارة الشركات المتعددة الجنسيات. ومن ثم أجرت الجزائـر في السنوات الأخيرة إصلاحات اقتصادية وقانونية، تجسدت في قانون 12/93 المؤرخ فـي 5 أكتوبر 1993. يمنح هذا النظام إعفاءات ضريبية تتراوح

بين سنتيـن على 10 سنوات. من خلال هذا النظام الجديد الذي يعكس السياسة الاقتصاديـة الحديثة للجزائر. لم تعد الإدارة تتدخل في تحديد مجالات الاستثمار المسموح بها، وأصبحت الخطط الاقتصادية غير ملزمة.

وعلى الرغم من هذه الحوافز الممنوحة، لم تحض الجزائر بثقة كبيرة خاصة من قبل المستثمرين العرب. ففي عام 1995 بلغ مجموع الاستثمارات العربية فيها 5.3 مليون دولار فقط، وهي استثمارات سعودية في قطاع الخدمات[1].

وبلـغ التدفق السنوي المتوسط للاستثمار الأجنبي المباشر إلـى الجزائر، حوالي 97 مليـون دولار خلال الفترة 1980 - 1985. ويمثل نحو 7 % من التدفق لدول شمـال إفريقيـا، وحوالي 0.9 % من إجمالـي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة (أنظر الجدول التالي):

[1]– صباح نعوش: أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى للثقافة والنشر- سوريا، 1998، الطبعة الأولى، ص: 154.

الجدول رقم (12): مؤشرات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (80-1997)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلى الدول النامية (%)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دولار)	معدل التضخم (%)	معدل تغيير سر الصرف أمام الدولار (%)	الاصلاح الاقتصادي	العولمة
1980	3,2	42,3	13,4	صفر	لا يوجد	لا توجد
1981	0,63	44,3	14,0	(-) 10,61	لا يوجد	لا توجد
1982	0,37	45,1	22,3	(-) 5,55	لا يوجد	لا توجد
1983	0,73	48,8	24,4	(-) 5,72	لا يوجد	لا توجد
1984	0,63	51,8	32,5	(-) 4,03	لا يوجد	لا توجد
1985	صفر	57,1	15,0	7,33	لا يوجد	لا توجد
1986	0,03	60,8	16,0	(-) 1,05	لا يوجد	توجد
1987	0,01	63,0	15,0	(-) 0,02	يوجد	توجد
1988	0,04	53,5	17,0	(-) 26,66	يوجد	توجد
1989	0,04	49,2	16,0	(-) 16,2	يوجد	توجد
1990	0,03	53,2	20,0	(-) 34,4	يوجد	توجد
1991	0,02	45,7	21,0	(-) 10,62	يوجد	توجد
1992	0,02	47,8	30,0	(-) 18,2	يوجد	توجد
1993	0,01	49,7	20,5	(-) 6,91	يوجد	توجد
1994	0,01	42,0	29,0	(-) 50,17	يوجد	توجد
1995	صفر	41,2	29,8	(-) 35,94	يوجد	توجد
1996	صفر	45,7	18,7	(-) 14,86	يوجد	توجد
1997	صفر	47,7	5,7	(-) 5,4	يوجد	توجد

المصدر: التقرير العربي الموحد- أعداد مختلفة نقلا عن مرجع:

- عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة...، مرجع سابق، ص: 81.

وخلال فترة 86-1997، نلاحظ انخفاض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إلى نحو 10 مليون دولار. ويمثل ذلك حوالي 0.6 % من إجمالي التدفق لدول شمال إفريقيا، وصفر % تقريبا من الدول النامية.

وبذلك تدهور الموقف النسبي للجزائر بنسبة 87 %، بالنسبة لمجموعة دول شمال إفريقيا، وبنحو 100 % بالنسبة للدول النامية.

ونستنتج مما سبق، أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر، كانت علاقة عكسية قبل العولمة. وقد انقلبت تلك العلاقة لتصبح طردية بعد العولمة. وعلى العكس من ذلك كان لسعر الصرف قبل العولمة علاقة طردية، وأصبحت عكسية بعد العولمة. وقد كان تأثير العولمة على النصيب النسبي للجزائر من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية سالبا بمقدار 12 %.

وقد مارست العولمة تأثيرا سلبيا على دول شمال إفريقيا ماعدا المغرب، حيث قدر تأثيرها السلبي بنحو 6 % بالنسبة لمصر، و 4.5 % لليبيا، و12 % للجزائر، و 5 % لتونس، وذلك من نصيب كل دولة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية. بينما كان تأثير العولمة موجبا بنحو 1.6 % بالنسبة للمغرب من نصيبها النسبي من الاستثمار الموجه للدول النامية.

المبحـث الثانـي: المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تلعب التجارة الخارجية دور فعالا في اقتصاديات الدول النامية، حيث تعتمد اقتصاديات هذه الدول، على إنتاج المواد الأولية الزراعية أو البترولية أو التعدينية والسلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

وفي إطار تنظيم التجارة الدولية، أنشأت المنظمة العالمية للتجارة (OMC)[(*)] في سنة 1994، للإشراف على تنظيم التجارة العالمية، وكانت قبل ذلك تسمى بالاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GAAT).

والواقع أن آثار منظمة (OMC) لم يقتصر فقط على الدول الأعضاء في المنظمة، بل تؤثر على جميع البلدان سلبا وإيجابا بدرجات متفاوتة، وخاصة على الدول النامية،ومنها

[(*)] – OMC : Organisation Mondial du Commerce.
وتسمى بالإنجليزية world trade organisation (WTO)

الجزائر. إذن ما مدى تأثير هذه المنظمة على الاقتصاد الجزائري والاستثمار على الخصوص ؟

المطلب (1): جولة الأورغواي وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

1- تأسيس المنظمة العالمية للتجارة:

لقد برزت فكرة إنشاء منظمة للتجارة الدولية لأول مرة، ضمن مؤتمر هافانا الاقتصادي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعدت مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة سنة 1945، وذلك قبل عمل منظمةGAAT[*]. على غرار ظهور مؤسسات بريتون وودز. ولكن هذا المشروع لم يكتب له النور في حينه.

ويرجع فشل قيام منظمة التجارة العالمية في عام 1947 إلى مواقف الدول من ذلك القرار[1]. وبمرور الوقت وتشعب عمليات التجارة الدولية وتطورها، تعالت الأصوات وأصبح الأمر أكثر إلحاحا لإنشاء منظمة للتجارة الدولية. وبرز ذلك بشكل واضح أثناء مفاوضات جولة الأ ورغواي (1986-1993)[2]. وبانتهاء جولة أورغواي في 15 ديسمبر 1993 في جونيف تم التوصل إلى إصدار "اتفاقية عامة للتعريفات التجارية" وذلك بهدف إزالة جميع الحواجز التي تعوق التجارة العالمية. وقد وقعت على هذه الاتفاقية 117 دولة اشتركت في المفاوضات. وعقد المؤتمر الوزاري للتصديق على الاتفاقية في مدينة مراكش في 15 أفريل 1994 لقيام "منظمة التجارة العالمية (OMC)" ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ ابتداء من 1 يناير (جانفي)[3] 1995. لتحل محل اتفاقية GAAT التي عملت مراقبا مؤقتا للتجارة العالمية منذ 1947.

---

[*] – GAAT general agreement on tariffs and trade.

[1]– عبد الناصر نزال عبادي: منظمة التجارة العالمية (WTO) و اقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان الأردن الطبعة الأولى. 1999 ص: 89.

[2] –Yves gervaise…, op.cit, P : 227.

[3]– سليمان المنذري: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي- القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص: 208.

وتمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي والمؤسسي، الذي يحتوي على جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي، ويشمل اختصاص المنظمة الإشراف على تجارة السلع والخدمات والإستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياستهم التجارية.

وبالفعل تضمنت نتائج جولة الأورغواي، إنشاء منظمة التجارة العالمية مع بداية عام 1995. وقد أكد تصريح مراكش (15 أفريل 1994) على أن نتائج جولة الأوروغواي ستدعم الاقتصاد العالمي، وتضمن ارتفاعا كبيرا في حجم المبادلات والاستثمارات والتشغيل والمداخيل عبر العالم أجمع. وعليه يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (OMC) هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GAAT) التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي النتاج الطبيعي لدورة الأورغواي.

2- منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر:

World trade organisation (WTO) and (FDI)

لقد تقدمت الدول الصناعية في جولة أوروغواي بمقترح سمي إجراءات حماية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة "TRIMS". ولأول مرة في تاريخ الدورات التجارية، تضمنت نصوصا واضحة تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. فكل من الاتفاقيات التالية شديدة الصلة بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات وهي[1]:

- الاتفاقية التجارية المرتبطة بتدابير الاستثمار.
- الاتفاقية التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية.
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

فالاتفاقية التجارية المرتبطة بتدابير الاستثمار، تتعامل فقط مع الاستثمار الصناعي. والهدف منها منع الحكومات بالدول المضيفة أن تطلب حدا أدنى من مدخلات الإنتاج من المستثمر الأجنبي، أو أن تطلب منه أن يصدر بالمعدل الذي يستورد به، وإلى غير ذلك من التدابير التجارية التقييدية.

[1]– عاطف السيد: الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة)، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية- مصر- 1999، ص: 29.

فاتفاقات جولة الأورغواي تضع قيودا على ما يمكن أن يفعله صانعي القرار لإدارة عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. هدفها إزالة معوقات انسياب الاستثمار الأجنبي ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية. وبالتالي تحظر القيود التجارية التي تؤثر على الاستثمار، حتى وإن كانت تدمر التجارة، ولكنها لم تتضمن أي معالجة للتدمير المحتمل للتجارة، والناجم عن أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات. ومن ثم فإن اتفاقات التجارة المتعلقة بتدابير الاستثمار ستضعف من قوة الدول النامية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات.

غير أن الدول النامية تحفظت على هذا المقترح، حيث رأت أن تحرير الاستثمار يخدم مصالح الدول المتقدمة الغنية على حساب الدول النامية الفقيرة، لوجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة. وإن الدول المتقدمة تعمل على عولمة المجالات التي اكتسبت فيها ميزات تنافسية كثيرة، لتسمح لشركاتها التي تمتلك قدرات مالية وتنظيمية فائقة من إيجاد أسواق جديدة لها في العالم، تحقق أرباحا طائلة على حساب الدول النامية.

كما يحظر تطبيق أية إجراءات للاستثمار مرتبطة بالتجارة في البضائع التي تتعارض مع أحكام الاتفاقية. وأعطيت الدول المتقدمة مهلة عامين خلالها تلزم تلك الـ دول بإزالة كافة القيود التجارية ذات الصلة بالاستثمار، بينما أعطيت الدول النامية مهلة 5 سنوات، والدول الأقل نموا أعطيت مهلة 7 سنوات.

أما الاتفاقات التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية " Protection of intellectual property"، فهي تلزم الدول الأعضاء في المنظمة بضمان حد أدنى من الحماية، عبر مراحل زمنية لحماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف. وقد أعطيت الدول النامية وقت أطول من الدول المتقدمة، لتعديل تشريعاتها لتواكب تلك الالتزامات.

فهذا الاتفاق يحمي المستثمر الأجنبي، من أن تسرق أو تقلد أو تنسخ ابتكاراته من قبل الشركات العاملة بالدولة المضيفة سواء كانت شركات محلية أو دولية.

المطلب (2): آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

تعد وضعية التجارة الخارجية بمثابة المرآة العاكسة، لمدى قدرة الجزائر على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. وإذا كان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة أصبح ضرورة حتمية. فإنه لابد من تقدير مخاطر الانضمام، والفوائد المترتبة عن الانضمام. وفي هذا الصدد نتطرق إلى عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وآثار عملية تحرير التجارة الخارجية على هيكل الصادرات والواردات. والسؤال المطروح هل عملية التحرير هذه، تؤهل الجزائر لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

1- عملية تحرير التجارة الخارجية للجزائر:

إن تحرير التجارة الخارجية تعد إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة (OMC). وعليه مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية بمرحلتين:

أ- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994:

إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 91-37 المـؤرخ في فبراير 1991، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح. الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة.

ونتيجة للفوضى التي عمت من إجراء تراخيص الاستيراد، وبهـدف ضبط وتنظيـم عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار التعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992، وهدفها حماية المنتوج الوطني، ولكن هذا يتنافى مع شروط اتفاقيات الجات[1].

وما ميز مرحلة العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية (1991-1993)[2]، انخفاض في المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، حيث بلغت المديونية 28,38

---

[1] – YOUCEF Deboub…, op, cit, P : 66.

[2] – La banque d'Algerie : Media BANK, le journal interne de la banque d'Algérie, N=° 46, FEV/MARS 2000, P : 08.

مليار دولار سنة 1990، وانخفضت إلى 27.88 مليار دولار عام 1991 ،ثم انخفضت إلى 26.68 مليار دولار ،الى أن بلغت 25,72 مليار دولار عام 1993.

ب- مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994:

لقد حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديونها، ونظرا لارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار عام 1994[1]. اضطرت بعد تردد طويل إلى إبرام اتفاق (STANDBY) مع صندوق النقد الدولي (FMI)، والمتكون من برنامجين هما:

- برنامج الاستقرار الاقتصاد الكلي (94-1995) والذي أدى إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية. وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998). والذي يهيئ الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي. ويتضمن هذا الاتفاق[2] شرط تحرير التجارة الخارجية، وفي إطار تحقيق هذا الشرط، صدرت التعليمة الحكومية رقم 94-13 المؤرخة في 12 أفريل 1994، والتي ألغت التعليمة 625 السابقة، والتي كانت تتنافى مع اتفاقية الجات وصندوق النقد الدولي. واحتوت هذه التعليمة السماح لكل عملية استيراد البضائع دون أي قيد إداري، وهذا ابتداء من 01 يناير 1995. كما تم إلغاء القيود المفوضة على الصرف، وتخفيض التعريفة الجمركية من 60 % سنة 1996 إلى 45 % سنة 1997.

ثـم إلغاء تراخيـص الاستيراد والتصدير وإبقائها على بعض المعاملات التجاريـة فقط.

2- أثر عملية تحرير التجارة الخارجية على هيكل الصادرات والواردات:

إذا كان تحرير التجارة الخارجية ضرورة تمليها الإصلاحات الاقتصادية والتحولات العالمية، فإنه لا يعني أنه حل لا يخلو من السلبيات. لذا سنحاول تقييم آثار هذه التجربة على الاقتصاد الوطني، من خلال دراسة آثارها على هيكل الصادرات والواردات.

---

(1) – Ibid…, op,cit, P : 08.

(2) – HOCINE BENISSAD : l'ajustement structurel (l'experience du Maghreb), opu, Alger, 1999, PP : 63-73.

أ- **تحليل هيكل الواردات:**

يتجلى تحليل هيكل الواردات من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (13): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-1994)

الوحدة بالمليار دولار

البيانات / سنوات ونسبة التطور	1990	1991	نسبة التطور %	1992	نسبة التطور %	1993	نسبة التطور %	1994	نسبة التطور %
الصادرات	11,304	12,101	7,05	10,837	-10,45	10,091	-6,88	8,340	-17,35
الواردات	9,584	7,681	-20,68	8,406	9,44	8,788	4,54	9,365	6,56
الميزان التجاري	1,620	4,420	172,83	2,431	-45	1,303	-46,40	-1,025	-178,66
معدل التغطية التجارة الخارجية %	117,95	157,54	/	128,91	/	114,82	/	89,05	/

المصدر: (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات- للجمارك الجزائرية

الجدول (14): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1995-2001)

الوحدة بالمليار دولار

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
1995	10,240	10,761	- 0,521	95,16
نسبة التطور %	22,78	14,90	/	/
1996	13,375	9,089	4,277	147,01
نسبة التطور %	30,61	- 15,45	/	/
1997	13,889	8,687	5,202	159,88
نسبة التطور %	3,84	- 4,51	/	/
1998	10,213	9,403	0,810	108,64
نسبة التطور %	- 26,46	8,24	/	/
1999	12,522	9,164	3,358	136,64
نسبة التطور %	22,60	- 2,54	/	/
2000	19,575	9,201	10,374	212,74
نسبة التطور %	56,32	0,40	/	/
2001(*)	20,04	9,76	10,28	205,33
نسبة التطور %	2,38	6,07	/	/

المصدر: (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات- للجمارك الجزائرية

(*) – الموقع على الانترنيت: WWW.Douanes-CNIS.DZ

يتضح من خلال الجدولين 13 و14، ارتفاع الواردات في سنة 1990 إلى 9,584 مليار دولار، وهذا ما يفسر أن سنة 1990 هي سنة بداية تحرير التجارة الخارجية، كما تم في هذه السنة إلغاء التراخيص العامة للاستيراد. ورغم صدور التعليمة 625 السابقة الذكر، المتعلقة باستيراد المواد الضرورية، والتحديد من استيراد الكماليات. فقد واصلت الواردات في الارتفاع منذ سنة 1990 إلى سنة 1993، مع انخفاض في سنة 1991.

ومن أسباب هذا الارتفاع أيضا ندرة المواد الضرورية في السوق الوطنية، كالأدوية، وقطع غيار السيارات..الخ.

وابتداء من سنة 1994 عرفت الواردات انتعاشا نتيجة سياسة التحرير المتبعة تبعا لشروط صندوق النقد الدولي، لاسيما إلغاء تراخيص الاستيراد، واستمرت في الارتفاع إلى غاية 1995 حيث بلغت 10,761 مليار دولار.

إلا أنه ابتداء من 1996 عرفت الواردات انخفاضا استمر إلى غاية 1997. يمكن إرجاعه إلى سياسة الضغط الممارس على الطلب، تبعا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبالتالي نقص الطلب على السلع الاستهلاكية لارتفاع الأسعار، أيضا نقص استيراد المواد التجهيزية والوسيطية، حيث تقلصت حصة الواردات من الإنتاج الداخلي الخام، لانتهاء عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي استوردت الكثير دون أن تكون فعالة.

وقد ارتفعت الواردات من جديد ابتداء من سنة 1998 في سنة 2001 إلى 9,76 مليار دولار. وتتكون واردات الجزائر أساسا من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية والفلاحية، والأدوية.

ب- <u>تحليل هيكل الصادرات</u>: حتى نستطيع أن نقوم بتحليل الصادرات الجزائرية يجب أن نستعرض الجدول التالي:

<u>الجدول (15): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (1980-2000) بالمليار دولار</u>

البيانات \ السنوات	1980	1985	1990	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات المحروقات	15,370	9,893	10,865	12,687	13,378	9,855	12,084	18,952
الصادرات خارج المحروقات	2,428	0,251	0,439	0,688	0,511	0,358	0,438	0,623
الصادرات الإجمالية	17,798	10,144	11,304	13,375	13,889	10,213	12,522	19,575

<u>المصدر</u>: (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات- للجمارك الجزائرية.

يتضح من خلال الجدول أعلاه والجداول السابقة، أن انخفاض وارتفاع قيمة الصادرات الكلية مرهونة بانخفاض وارتفاع قيمة صادرات المحروقات، وعليه فإننا سنسجل ما يلي:

- ارتفاع قيمة الصادرات الكلية الذي بدأ في سنة 1991 بفعل ارتفاع أسعار البترول.
- تدهور قيمة الصادرات الكلية في الفترة الممتدة ما بين 1992 و1994 بسبب تدهور أسعار البترول.
- ارتفاع مدهش في قيمة الصادرات، بدأ في سنة 1995 واستمر إلى غاية سنة 1997 وهو راجع إلى ارتفاع أسعار البترول. حيث بلغ سعره 17,6 دولار للبرميل سنة 1995، و 21,6 دولار للبرميل سنة 1996. ويرجع أيضا إلى سياسة التعديل الهيكلي المتبعة في هذه الفترة، خاصة انخفاض قيمة الدينار، واستمرار ذلك مع تحسن قيمة الدولار، مما أدى إلى زيادة الإيرادات من مداخيل المحروقات.
- تراجع قيمة الصادرات سنة 1998، نظرا لتراجع أسعار البترول في هذه السنة، وارتفعت من جديد في سنة 1999، واستمرارها في الارتفاع إلى أن وصلت الصادرات عام 2001 مبلغ 20,04 مليار دولار.

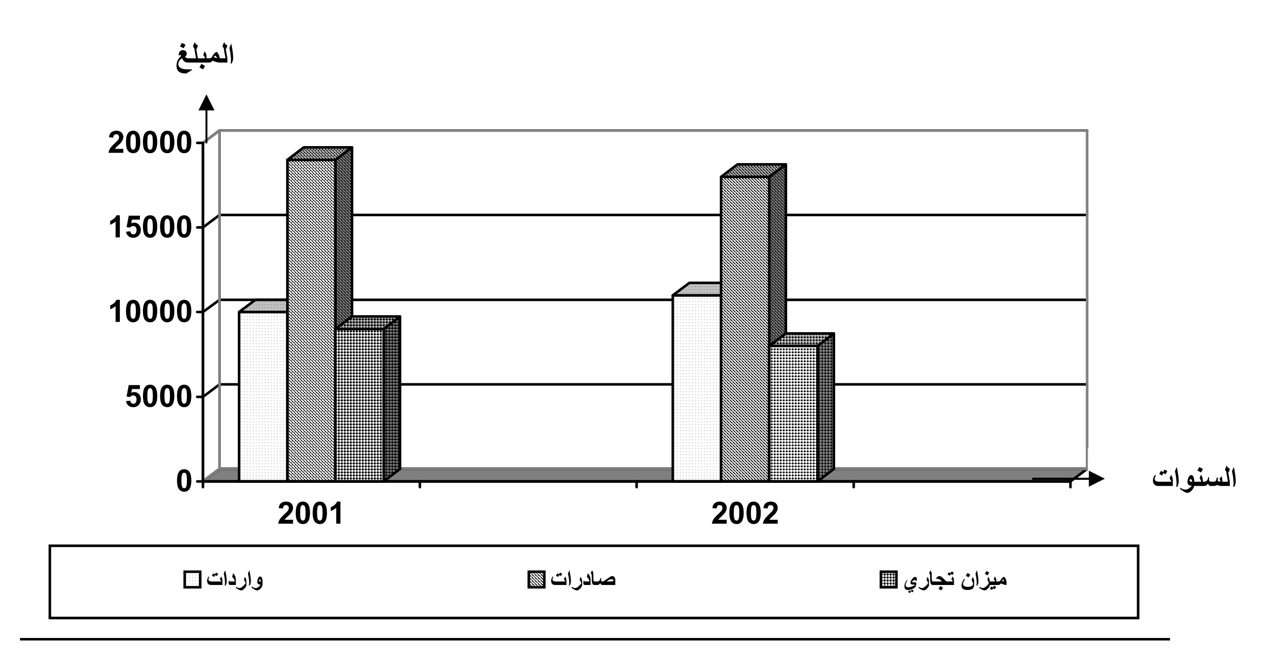
مع العلم أن الصادرات الجزائرية من المحروقات تمثل نسبة 97 % من مجموع الصادرات. تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات هامشية تمثل ما يقارب 3 % فقط من حجم الصادرات الإجمالي.

جـ - <u>تحليل هيكل الصادرات والواردات الجزائرية في الألفية الثالثة (2001-2002):</u>

فيما يخص التجارة الخارجية لعام 2002 مقارنة مع عام 2001، نجد ارتفاع طفيف حدث في الواردات، حيث سجلت 11,75 مليار دولار بارتفاع قدره 18,20 %. أما الصادرات سجلت 18,42 مليار دولار بانخفاض قدره 3,72 %. أما الميزان التجاري فقد تجاوز 6,62 مليار دولار، ومعدل تغطية الواردات والصادرات بلغ 157 % وهي نسبة مرتفعة. ومن هنا نستنتج أن التجارة الخارجية قد تدهورت خلال عام 2002 بالمقارنة مع عام 2001، والتمثيل البياني يظهر ذلك:



الشكل رقم (6): تمثيل بياني لتطور التجارة الخارجية الجزائرية (2001-2002)



المصدر: (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية

ومن خلال دراستنا للتجارة الجزائرية الخارجية، نصل إلى أن الفجوة بيننا وبين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة الكبيرة. حيث نسبة وارداتنا مرتفعة جدا، وهذا ما يفقد من أهمية التجارة الخارجية، أما من حيث الصادرات تعد الجزائر دولة أحادية التصدير، ورغم المحاولات التي اتخذت لتنويع الصادرات خارج المحروقات. لكنها لم تنجح لحد الآن. فلو تساءلنا كيف سيكون تعاملنا مع أعضاء منظمة (OMC) ؟ نجد أننا نستورد كل شيء، وهذا سيكون في مصلحة الدول الأعضاء في المنظمة بدون مقابل. بمعنى لن نصدر أي شيء ما عدا المحروقات التي هي خارج اتفاقية منظمة (OMC).

المطلب (3): تقييم أثر اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري

لقد بدأ التفكير الجدي في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، خلال شهر فيفري 1996، ثم تقدمت الجزائر رسميا يوم 5 جوان 1996 بمذكرة تطلب فيها الاندماج، لتصلها بالتالي 170 سؤالا من الدول الأعضاء في المنظمة وعددها آنذاك 131 دولة[(*)].

[(*)]– نشير إلى أن 142 دولة حتى 26 جويلية 2001 انضمت إلى منظمة OMC، وأن ثلاثة أرباع هذا العدد من البلدان النامية.

ولكـن انضمام الجزائر لمنظمة (OMC)، يفرض انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية علـى الاقتصاد الوطني[1].

1- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي

أ- الآثار السلبية:

- إن انضمام الجزائر إلى منظمة (OMC)، سوف يطرح على المؤسسات الصناعية الكثير من التحديات التي ينبغي مواجهتها. أي ماذا ستصدر الجزائر؟ فهل ستصبح سوقا لمختلف السلع الأجنبية؟. مع العلم أن الجزائر أحادية التصدير، فإن هذا سيهمشها داخل المنظمة، التي تبني تعاملاتها على تجارة متعددة الأطراف.

- ومن الانعكاسات الأخرى قتل الإنتاج الوطني، من خلال غلق المؤسسات غير القادرة على المنافسة. وينتج عن ذلك زيادة البطالة، وظهور السوق الموازية حيث تحولت الأسواق الجزائرية مؤخرا إلى بزار للسلع الأجنبية (Economie de BAZAR)، والمستفيد الوحيد من هذه الوضعية هي الدول المصدرة للجزائر.

- فيما يتعلق باتفاق الوقاية في المنظمة، والمتعلق بحق الدول باتخاذ إجراءات حكومية لحماية الصناعات المحلية عند زيادة واردات هذه السلعة بشكل غير متوقع. لكن لا يوجد للجزائر قانون أو تنظيم حول الوقاية وحماية الاقتصاد الوطني، وبالتالي لابد من وضع القوانين والتنظيمات الملائمة والضرورية لذلك.

وبصفة عامة إذا لم تنتعش المؤسسة الصناعية الجزائرية في مجالات الاستثمار، والتحكم في الإنتاج، وتخفيض التكاليف، ونوعية المنتجات. فإنها لن تجد مكانا في السوق الذي يدخله منافسون بحوزتهم قدرات كبيرة لفرض المنافسة، التي لا تعترف بالرداءة وارتفاع الأسعار الذين كرستهما سياسة الاحتكار والحماية.

ب- الآثار الإيجابية: رغم وجود انعكاسات سلبية على القطاع الصناعي، لكن هذا لا يمنع من وجود انعكاسات ايجابية تتمثل فيما يلي:

---

[1] – La banque d'Algerie : Média BANK, le journal interne de la Banque d'Algerie, N=° 56. OCT/NOV, P : 24.

- تنويع الصادرات خارج المحروقات، لأن انضمام الجزائر سيفرض على المؤسسات الصناعية توفير سلع صناعية عالية الجودة ومنخفضة التكاليف والسعر، حتى لا تتعرض للإفلاس من خلال المنافسة.

- خلق أقطاب جديدة للتعامل، بدل إعطاء الأولوية للإتحاد الأوربي.

- تنص اتفاقية المنظمة حول السلع الصناعية، على تخفيض وإلغاء القيود على التجارة الخارجية. وهذا ما سيزيد في المبادلات التجارية الخارجية، ويمكن من جلب الاستثمار الأجنبي. وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة، وتقوية فعالية المؤسسات واستفادتها من خبرة ومعارف المستثمرين.

وعلى كل حال لا يمكن الجزم نهائيا بنتائج المفاوضات الثنائية، لذا يجب على المعنيين إعداد إستراتيجية صناعية وتحديد الاحتياجات الصناعة الوطنية، لاستخدام هذه الإستراتيجية في المفاوضات لصالح الاقتصاد الوطني.

2- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي:

أ- الآثار السلبية: يعتبر القطاع الزراعي الجزائري، من أكثر القطاعات تأثرا بنتائج الاتفاقيات الزراعية المبرمة في إطار OMC، وآثارها السلبية تتمثل فيما يلي:

- لن تخضع المنتوجات الزراعية إلى أي نوع من الحماية ما عدا الرسوم الجمركية، وتتراوح نسبة المعمول بها في قطاع ما بين 3 % و 60 %. ولابد من التخفيض إلى 24% (في حالة الانضمام) خلال 10 سنوات. وهذا لن يسمح للجزائر بضمان حماية كافية للمنتجات الزراعية من المنافسة الأجنبية.

- إن تخفيض الدعم المحلي والدعم الكمي والمالي للصادرات، يؤديان حسب دراسات قامت بها منظمات ومكاتب دولية إلى ارتفاع من 5 % إلى 10 % في متوسط الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية (القمح، الخضر الجافة، اللحوم، منتجات الحليب، الزيوت). وهذا ما ينعكس سلبا على وارداتنا الغذائية حيث ترتفع الفاتورة الغذائية. ضف إلى ذلك أن الدعم المحلي هو وسيلة تستعملها السلطات العمومية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

- إن خفض دعم المنتجات الزراعية الجزائرية، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار، فحسب تقديرات قامت بها المنظمة العالمية للزراعة (FAO) سيرتفع سعر القمح من 6 % إلى 7 %، كما أن هناك ارتفاع مرتقب لسعر كل من الحليب والقهوة واللحوم. ولهذا تأثير على ميزان المدفوعات، ومنه على تسديد المدفوعات الخارجية. وبالتالي تصبح نسبة مرتفعة من إيراداتنا تسديد المحصلة بالعملة الصعبة ستوجه إلى استيراد المواد الغذائية، مما يؤثر على تسديد الديون. ناهيك عن الانعكاسات الوخيمة على معيشة الطبقات الفقيرة.

ب- الآثار الإيجابية:

- إن انضمام الجزائر لمنظمة (OMC)، من شأنه أن يسيل لعاب المستثمرين. فيتوجهون إلى القطاع الزراعي، وهذا من شأنه تخفيض حدة التبعية الغذائية.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيسمح على المدى الطويل بنفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية. لكن بشرط أن يزيد الإنتاج الداخلي عن الطلب المحلي.

- يجدر بنا الذكر، أنه بقيت للجزائر فترة قصيرة ستنتهي عام 2005. إذ يجب استغلال هذه الفترة، إضافة إلى الاستفادة من الامتيازات المقدمة للدول النامية، وهو الدعم الداخلي لإنتاجها الزراعي غير المسموح به للدول المتقدمة، وهو دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة[1].

3- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات:

أ- الآثار السلبية:

- لا يزال قطاع الخدمات في الجزائر، يعاني من عدة نقائص وخاضع لاحتكار الدولة. وغير قادر على اقتحام المنافسة الأجنبية، حيث لا يزال قطاع البريد والمواصلات والنقل البحري تحت احتكار الدولة، وهذا ما يتنافى مع اتفاقيات (OMC) [2].

---

[1]– عبد الناصر نزال العبادي...، مرجع سابق، ص: 153.

[2]– محمد أحمد بلال، المستشار الإقليمي لشؤون المنظمة العالمية للتجارة، اجتماع التجارة والتنمية، القاهرة 8 – 11 يونيو، 1998.

- فيما يخص القطاع المالي والمصرفي، فإن التزام الجزائر بتجديده، بموجب الالتزامات المدرجة في المنظمة العالمية للتجارة ستكون نتائجه جد مكلفة. حيث ستتزايد المخاطر على المصارف المحلية في ظل توافر المصارف الأجنبية بسبب المنافسة.

- كذلك يقتضي اتفاق التجارة في الخدمات (ملحق خدمات الاتصال)، بالتزام الدولة العضو بمنح موردي خدمات الأجانب، الذي يسمح لهم بممارسة أنشطة خدماتية في إقليم المحيط، استخدام شبكة الاتصالات بشروط معقولة، وبدون تمييز بين المورد المحلي والأجنبي. إلا أنه من المستحيل تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية في قطاع الاتصال في الجزائر الذي ما زال يشهد عدة نقائص.

ب- <u>الامتيازات في حالة الانضمام (الآثار الإيجابية)</u>:

- نفاذ خدمات الجزائر إلى أسواق الدول الأخرى، وبالتالي توسيع التوجه التصديري وترقية الصادرات خارج المحروقات.

- تقوية المنافسة والحد من الاحتكار القائم، وذلك عن طريق توفير الخبرات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

- ينتج عن اتفاق للدول الأعضاء، الاتصال بنقاط للدول الأخرى والتي تنتج معلومات عن النواحي التجارية والفنية للخدمات، بما في ذلك التشريعات الوطنية. من أجل الإطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الخدمات.

وخلاصة القول أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لا يزال مجرد مشروع لم يتجسد بعد على أرض الواقع. لذا يجب التحضير له، بالاستمرار في تحرير التجارة الخارجية، وذلك ببناء سياسة محكمة لتنويع الصادرات والتخفيف من الواردات. وتوجيه المفاوضات في إطار أهداف محددة وحماية المصلحة الوطنية، من أجل التخفيف من حدة آثار الانضمام والاستفادة من الفرص المتاحة[1].

---

[1]– لمزيد من الإطلاع حول الآثار الإيجابية والآثار السلبية الناتجة عن قيام منظمة التجارة العالمية انظر المرجع التالي:
- الوليد صالح عبد العزيز: دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص: 212-216.

المبحـث الثالـث: منطقة الأورو وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول جنوب المتوسط

عن القرن الواحد والعشرين يشهد تنامي وبروز التكتل الاقتصادي الأوروبي، ليكون من أهم التكتلات الاقتصادية العالمية. الذي سوف يلعب دورا أساسيا وبارزا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي.

وبحكم القرب الجغرافي لدول جنوب حوض المتوسط من دول الاتحاد الأوروبي، مع اعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك المالي والاقتصادي الأساسي للعديد من الدول المتوسطية. فإن هذا يعني أن الشراكة الأورو متوسطية لها آثار على الاقتصاد والاستثمار الأجنبي في كل من الدول المتوسطية والدول العربية، ودول المغرب العربي على الخصوص ومنها الجزائر. هذا ما سنراه في هذا المبحث.

المطلـب (1): النظام النقدي الأوروبي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

1- معاهدة ماستريخت ومراحل تنفيذ الوحدة النقدية الأوروبية:

عقدت هذه الاتفاقية في مدينة ماستريخت بهولندا في فبراير من عام 1992، من طرف الدول الأعضاء الإثنتا عشرة بالاتحاد الأوروبي. ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في نوفمبر 1993، من أجل قيام الوحدة الاقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية[1].

وأن يتـم التنسيق بيـن السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء من خلال بنـك مركـزي أوروبي موحد، والتعامل بعملة نقدية موحدة (الإيكو) European -ECU Currency unit [2].

وقد وضعت معاهدة ماستريخت تصور للطريق الذي يسلكه الأتحاد الأوروبي من خلال ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** يتم فيها التركيز على التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وتجنب العجز المفرط في موازنتها العامة، ومنع البنوك المركزية من تمويل هذا العجز.

---

(1)– أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية...، مرجع سابق، ص: 62.

(2)– صفوت عبد السلام عوض ا : الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2001، ص: 18.

ومتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء[1]. على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية عام 1993.

- **المرحلة الثانية:** تبدأ من يناير 1994 إلى آخر عام 1997، ويتم في هذه المرحلة تحقيق معايير التقارب المستهدف، مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، عجز الموازنة الحكومية، أسعار الصرف[2].

- **المرحلة الثالثة:** والتي تبدأ مع بداية عام 1999، حيث يتم عن إعلان وحدة النقد الأوروبية (الأورو). ويتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل.

2- <u>علاقة النظام النقدي الأوروبي بالاستثمار الأجنبي المباشر:</u>

إن الاتحاد الأوروبي شجع بقوة حجم الأنشطة الاستثمارية داخل الاتحاد. وذلك من خلال عمليات الدمج والتملك للشركات. حيث أن الاستثمارات البينية داخل دول الاتحاد ارتفعت إلى 11 % من الناتج القومي الإجمالي عام 1990 بالنسبة لـعام 1980.

وحسب تقرير الاستثمار في العالم الصادر في 2001. أوضح أن دول الاتحاد الأوروبي كانت في مقدمة الدول المصدرة والمستوردة للاستثمار الأجنبي المباشر. فبعد تربع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات على عرش الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي، ظهرت بريطانيا على القمة، حيث بلغت استثماراتها بالخارج 250 مليار دولار، معظمها بدول الإتحاد. أما على جانب الدول المستوردة للاستثمار، فقد لوحظ أن أربع دول أوروبية كانت في مقدمة الدول المستقبلة للاستثمار العالمي بعد الولايات المتحدة (228 مليار دولار)، وهي ألمانيا بـ 176 مليار دولار، بريطانيا بـ 130 مليار دولار، فرنسا بـ 123 مليار دولار، وبلجيكا بـ 95 مليار دولار.

ولعـل أهمية الإتحاد الأوروبي ترجع إلى أنه يتمتع بمعدل نمـو منخفض للكثافـة السكانيـة، إذ يتراوح معدل النمو السنوي بين (0,2 %) و(0,5 %) خلال الفترة

---

[1]– سمير صارم: الأورو- دار الفكر، دمشق- سوريا، 1999، ص: 94.

[2]– مغاوري شلبي علي: اليورو- الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 2000 ص: 11-12.

(1996-2002)- ويتراوح نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين 20.230 و 23.480 دولار. كما أن حجم الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 19,1 % و24,1 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة (1996-2002). هذا علاوة على حصوله على استثمارات أجنبية مباشرة تتراوح نسبتها بين 44,1 % و57,5 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال نفس الفترة. وهذا ما يشير إليه الجدول التالي:

الجدول (16): أهم المؤشرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي في الفترة (1996-2002)

البيان	1996	1998	1999	2000	2001	2002
- الكثافة السكانية (مليون نسمة) - متوسط معدل النمو السكاني	301,4 % 0,3	3001,6 % 0,2	303,3 % 0,2	304,0 % 0,2	305,1 % 0,5	305,8 % 0,2
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار) (%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	7,2 % 24,1	6,7 % 22,6	6,7 %21,8	6 % 19,1	6,1 % 19,6	6,6 % 20,4
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار	23480	22490	21990	21730	20720	20230
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار) (%) من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	....	....	476 44,1%	684 49,1%	390 44,3%	374 57,5%

Source : UNCTAD, world investment report, 2003.

ولا شك أن انتقال دول التكتل الأوروبي، من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي، يقوي من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي، مما يسمح للتكتل الأوروبي أن يلعب دورا أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل والسياسية.

المطلب (2): الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب المتوسط

لقد عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة دول الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية[*]. عولج فيه قضايا الشراكة الاقتصادية والسياسية والأمنية والشراكة الثقافية والاجتماعية والقضايا الإنسانية[1].

وبشأن العلاقات الاقتصادية تضمن إعلان برشلونة التعاون في ميدان الاستثمار والتجارة وتكنولوجيا المعلومات وحركة رؤوس الأموال ...إلخ، وتقديم معونات للبنيات التحتية خلال الخمس سنوات التالية للدول المتوسطية، وإقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا والدول المتوسطية ابتداء من عام 2010. غير أن المعونات الأوروبية[2] المخصصة في برنامج الشراكة (MEDA)، والتي تقدر بـ 4,6 مليار إيكو لمدة خمس سنوات، هي معونات مشروطة سياسيا واقتصاديا، سياسيا بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا بالشروط التي يفرضها البنك والصندوق النقد الدوليان.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي هو الشريك المالي والاقتصادي الأساسي للعديد من الدول المتوسطية. فحصة الوحدة الأوروبية في التجارة الخارجية للمغرب تمثل أكثر من 60 % و 75 % لتونس. وتستقبل الدول المتوسطية أكثر من 40 % من السواح القادمون من الإتحاد الأوروبي. فمالطا وحدها تستقبل 87 % من السواح القادمون من دول الإتحاد الأوروبي. وفي سنة 1995 قدر دخل السياحة في الدول المتوسطية من دول الإتحاد بـ 13,3 مليار دولار، و 3,5 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

إذن هناك علاقات ارتباط اقتصادية ومالية قوية بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية. ويظهر ذلك جليا من خلال معطيات الجدول التالي:

---

[*]– تشمل الدول المتوسطية: مصر- الجزائر- المغرب- تونس- الأردن- سوريا- لبنان- مالطا- تركيا- قبرص- إسرائيل- السلطة الفلسطينية.

[1]– سليمان المنذري: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة...، مرجع سابق، ص: 225.

[2]– علي ناصر محمد: البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية - المتوسطية، ورقة مقدمة إلى "ندوة ما بعد برشلونة"- جامعة الدول العربية، القاهرة 1-2/ سبتمبر 1996.

[3] – Séminaire d'Oran- le passage à l'euro et ses impacts le système bancaire Algérien du 10 au 15 Novembre 2001, P : 55.

الجدول رقم (17): مبادلات الدول المتوسطية مع دول الإتحاد الأوروبي لسنة 1996

(الوحدة: مليون دولار)

الـدول	الواردات من دول الاتحاد الأوروبي	الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي	المبادلات داخل الدول المتوسطية	السياحة من الإتحاد الأوروبي	الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد	المديونية نحو الاتحاد الأوروبي
الجزائر	66,8	62,2	6,2	-	05	24,2
قبرص	48,6	29,2	5,2	65,7	80	-
مصر	40,5	52,5	4,3	37,2	1000	33,8
إسرائيل	51,7	32,3	1,3	41,4	501	-
الأردن	39,6	8,3	10,5	19,6	43	24,3
لبنان	43,6	17,7	4,9	26,8	35	9,4
مالطا	68,5	57,1	1,0	87,2	60	9,2
المغرب	54,1	61,4	2,2	44,1	417	27,7
سوريا	30,1	58,1	14,4	4,2	77	39
تونس	72,3	80,0	4,4	50,2	250	21,8
تركيا	52,6	49,6	5,3	43,8	1037	19,1
المجموع (*)	568,4	508,4	59,7	420,2	3.505	173,4

المصدر: الموقع على الانترنيت WWW.euromed.net

(*)- تم حساب المجاميع من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول

وجديـر بالذكر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أفردت لها "عملية برشلونة" حوافـز متعددة. تعطي المستثمرين ضمانات لحماية نشاطهم ضد أي تغيرات في القوانيـن[1].

[1]– أنظر المراجع التالية:
- la banque d'Algerie : Media BANK, le journal interne de la Banque d'algerie, N=° 52, FEV/MARS 2001, P : 17.
- La banque d'Algérie : Media BANK, N=° 53, Avril/Mai 2001, PP : 26-27.

غير أن هذه الاستثمارات الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية هي ضئيلة. حيث أن استثمارات فرنسا وألمانيا في بلدان جنوب المتوسط لا تتجاوز عام 1998، نسبة 1 % من مجموع استثماراتها الأجنبية. وفي عام 1999 لن تحصل بلدان جنوب المتوسط الأعلى 2 % من الاستثمارات الأجنبية لبلدان الاتحاد الأوروبي. أما أوضاع الاستقطاب لهذه الاستثمارات، فإسرائيل وحدها حصلت على 50 % من رأس المال الأوروبي المستثمر في المنطقة، ثم تليها تركيا والباقي يوزع بين الدول المتوسطية الأخرى[1].

- ومن ثم فإن الشركات المتوسطية ستواجه منافسة شديدة من الشركات الأوروبية، وهي منافسة غير متكافئة. مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات المتوسطية، وفتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية.

- سيترتب على إزالة التعريفات الجمركية، تدني إيرادات الموازنات العامة للدول المتوسطية، وإعاقة تنفيذ مشاريع التنمية.

- أما المنتجات الزراعية للبلاد العربية، فتخضع لنظام حصص أوروبي صارم ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها، في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي، وهذا يعد تهميشا للزراعة. إذا أن الاتحاد الأوروبي يطلب من البلاد العربية أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية عن الصادرات الأوروبية من السلع الصناعية، فيما يبقى الباب موصدا أمام الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية.

المطلب (3): الآثار المحتملة لاتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصادات العربية

يعرف أن الدول العربية ترتبط بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الاتحاد الأوروبي، سواء في مجال التجارة أو مجال الاستثمارات. ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية،حيث يستوعب الاتحاد الأوروبي حوالي 34 % من إجمالي صادرات الدول العربية في العالم، في حين يمثل المصدر لحوالي 43 % من إجمالي

[1]– علي الكنز: المشروع الأورو متوسطي بين الواقع والخيال، مركز البحوث العربية- القاهرة- مصر، 2002، ص: 51.

واردات العالم العربي[1]. وازدادت هذه العلاقات بتوجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كتونس والمغرب والجزائر والأردن...

والجدير بالملاحظة أن حصة الإتحاد الأوروبي[2] من الصادرات المغاربية، خلال عقد التسعينات تتراوح ما بين 70 و 75 %، وبالمقابل فإن حصة أوروبا من الواردات المغاربية لنفس الفترة تتراوح بين 65 % و70 %. وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية لدول المغرب العربي مع دول الاتحاد الأوروبي، مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (18): المبادلات التجارية للدول المغاربية حسب القارات لعام 2002

(بالمائة من مجموع الصادرات والواردات)

الدول / البيان	المغرب	الجزائر	تونس
الصادرات:			
أوروبا	72,2	70,5	79,8
أفريقيا	4,8	3,6	7,9
أمريكا	10,7	25,5	2,4
آسيا	11,5	0,9	6,5
أستراليا	0,8	0,0	3,4
الواردات:			
أوروبا	69,2	67,5	71,5
إفريقيا	4,1	4,7	5,1
أمريكا	10,0	18,1	6,6
آسيا	16,3	8,9	8,2
أستراليا	0,4	0,8	1,1

المصدر: بحوث اقتصادية عربية...، مرجع سابق، ص: 54.

[1]– مغاوري شلبي علي...، مرجع سابق، ص: 92.

[2]– بحوث اقتصادية عربية- مجلة علمية، العددان 31/30 – خريف 2003، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة- مصر، ص: 53

وخلال نفس الفترة السابقة، فإن واردات الدول المغاربية من المنتوجات ذات الأصل الأوروبي لا تتعدى نسبة 8,6 % من إجمالي الصادرات الأوروبية. أما واردات الاتحاد الأوروبي من المنتوجات ذات الأصل المغاربي فهي لا تتعدى نسبة 3,8 % من إجمالي وارداته. وهو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بالاتجاهين المتعاكسين.

أما حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية للدول المغاربية عام 2002 كانت كما يلي:

<u>الجدول رقم (19): حصة الإتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية للدول المغاربية عام 2002.</u>

العمليات / البلد	الصادرات	الواردات	المجموع (الصادرات+الواردات)
تونس	% 70,7	% 79,8	% 74,4
الجزائر	% 59,4	% 64,5	% 62,7
المغرب	% 54,0	% 72,4	% 61,6

<u>المصدر</u>: بحوث اقتصادية عربية...، مرجع سابق، ص: 55.

وبالرغم من توقيع دول المغرب العربي (تونس- الجزائر-المغرب) على اتفاقيات الشراكة، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون 2010. فإن هذا لا يؤدي إلى حدوث تغيير على هيكل صادرات الدول المغاربية، اتجاه بلدان الإتحاد الأوروبي على المدى القريب.

وهذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف السريع مع متطلبات هذه الشراكة.

* وإذا أشرنا إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاستثمارات، فإن مشاركة الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، لا تمثل إلا حصة ضئيلة جدا من مجموع الاستثمارات الأوروبية في العالم. هذا بالرغم من أغلبية الاستثمارات في الدول المغاربية هي من أصل أوروبي. وقد بلغت على سبيل المثال نسبة 70 % في تونس عام 2001. أما

حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الإتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية من عام 1994 إلى عام 2001 كان كما يلي:

الجدول (20): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الإتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية - (مليون دولار)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول المغاربية	264	119	218	214	496	103	540	490

المصدر: بحوث اقتصادية عربية...، مرجع سابق، ص: 59.

ولعل السبب في ضعف الاستثمارات الأجنبية الأوروبية داخل البلدان المغاربية، يرجعه الأوروبيون إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وجزئية الأسواق المغاربية، وغياب منشآت النقل والاتصالات، وعدم توفر اليد العاملة المؤهلة، وتفشي الرشوة والفساد الإداري والبيروقراطية.

أما المساعدات المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي للدول المغاربية، في إطار اتفاقيات الشراكة، فهي ضئيلة مقارنة بما ستخسره هذه الدول من جراء إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتوجات الأوروبية. وفي هذا الشأن استفادت الجزائر من مشروع ميدا (MEDA) بقيمة 254,2 مليون أورو خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى غاية 2001. ففي برنامج ميدا (I) (1995-1999) تحصلت على 164 مليون أورو. وفي برنامج ميدا (II) (2000-2001) تحصلت على 90,2 مليون أورو. وقد وجهت هذه المساعدات لإصلاح القطاع الاقتصادي، وتأهيل النسيج الصناعي وتحسين البنية التحتية للاقتصاد. وبالتالي فإن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها بالأورو من عدة جوانب، أهمها التجارة الخارجية، وأسعار الصرف، وحركة العمالة، ومجالات عمل المصارف العربية وحركة رؤوس الأموال، والاستثمار الأجنبي.

وتنظر بعض الدوائر الأوروبية إلى قيام هذا التجمع "الأوروبي المتوسطي" نظرة أمنية وليس نظرة إنمائية بعيدة المدى. إذ عادة ما ينظر لدول جنوب حوض المتوسط- ومن بينها الدول العربية، شرقي المتوسط وغربه باعتبارها عمق أمني لبلدان الشمال

والجنوب الأوروبي، وهذا ما أكدته القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا يومي 9-10 ديسمبر 1994[1].

ولعل أهم الآثار الاحتمالية لتلك الاتفاقـات على مستقبل الاقتصاد العربي تتمثل فيما يلي:

1- من المتوقع أن حجم التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي سوف يزيد، بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي قياسا بالسلع ذات المنشأ الأمريكي. ولكن السلع العربية باستثناء النفط تقل قدرتها التنافسية مقابل السلع الأوروبية. مما يدفع بعض المستثمرين العرب إلى سياسة النفاد إلى السوق الأوروبية من داخلها، وذلك عن طريق زيادة استثماراتهم في الإتحاد الأوروبي بسبب ارتفاع عائد الاستثمار.

2- من المتوقع سوف يكون هناك حركة لرؤوس الأموال العربية، باتجاه الإتحاد الأوروبي والمتمثل في الاستثمارات العربية، للاستفادة من مزايا انعدام تكاليف تحويل العملات، والعائد على الاستثمارات. مما يؤثر على نصيب بعض الدول العربية المستقبلة للاستثمارات العربية. في نفس الوقت من المحتمل أن يحدث تراجعا في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي، بسبب المزايا التي سوف يخلقها الأورو للاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي[2]. أيضا هناك احتمال لتراجع القروض والمنح المقدمة للدول العربية من طرف الإتحاد الأوروبي، حتى تحافظ على استقرار الأورو، من أجل تقديم المعونة لأي دولة عضو يصادفها مشاكل أو أزمات.

3- وفيما يتعلق بأثر الأورو على حركة العمالة العربية، فإن هذه الحركة ستتقاص بسبب الإجراءات المتعلقة بإعادة هيكلة العمالة الأوروبية، وذلك بإعطاء الأولوية للعمالة الوطنيـة الأوروبية. وسوف تكون دول المغرب العربي الأكثر تضررا من هذه

---

[1]– محمود عبد الفضيل: مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة- دار الشروق، القاهرة 2001، ص: 32.

[2]– مغاوري شلبي علي...، مرجع سابق، ص: 95-96.

الإجراءات، وخاصة تونس والمغرب. لأن نسبة العمالة من هذه الدول مرتفعة من إجمالي العمالة العربية في الاتحاد الأوروبي[1].

4- إن الأورو ساعد على تقارب السياسات النقدية والمالية بين دول الاتحاد الأوروبي. وهذا يمثل حافزا إيجابيا للدول العربية لمراجعة سياستها الاقتصادية والإسراع في الإصلاحـات الهيكلية، وتحقيق تكامل واندماج يسير على خطا ما قامت به الدول الأوروبية[2].

المطلب (4): منطقة الأورو وأثرها على الاستثمار في الجزائر والدروس المستفادة من التجربة الأوروبية

1- منطقة الأورو وأثرها على الاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمثل الإتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية ضخمة في ظل العولمة الاقتصادية، لذلك استقطب أنظار الكثير من الدول. من بينها الجزائر التي عقدت أول ندوة دولية لها كمفاوضة مع أعضاء الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 1996. وتم فعلا توقيع الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 22 أفريل 2002، بهدف إيجاد آلية تحفظ المصالح الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية. ومدى تحقيق هذا الهدف ستكون نتيجة مستقبلية، تعكس قدرات المؤسسات الجزائرية في استغلالها للفرص المتاحة من الشراكة الأوروبية، وأهم تحدياتها للمخاطر التي لا شك من وجودها.

وفـي هـذا المضمار وافق الاتحاد الأوروبي في 17 نوفمبر 2000 على منـح 5,35 مليار أورو (1 أورو = 0,86 دولار)، لبرنامج مساعدة بلدان جنوب المتوسط في الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2006، وهو الشق الثاني من البرنامج الذي انطلق عام 1995 بالموازاة مع انطلاق مسار برشلونة[3]. ويهدف البرنامج الذي سمي (ميدا II) إلى دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، ودعم مسارات التنمية ودعم فتح الأسواق البينية بين

---

(1)– نفس المرجع...، ص: 97.

(2)– سمير صارم...، مرجع سابق، ص: 205.

(3) – La banque d’Algerie : Média BANK…,op,cit, N=° 52, P : 17.

بلدان الجنوب ومع الاتحاد الأوروبي. وحسب المصادر الأوروبية[1]، أن 26 % فقط من القروض التي منحت في إطار برنامج (MEDA I)، والمقدرة بـ 3425 مليون أورو، أنفقت منها 856 مليون أورو. وهذا بسبب التماطل والبيروقراطية المسجلة في إتمام القروض.

أما بالنسبة للجزائر وافق الاتحاد الأوروبي على منح 140 مليون أورو (الذي يقابل 9,56 مليار دج) لتغطية الفترة 2002-2004 في إطار برنامج (MEDA II) [2]. هذا المبلغ الموجه على الخصوص لتمويل المشاريع المدرجة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، كقطاع النقل والتربية والبيئة. ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذه القرارات إلى تطوير مشاريع تتطلب يد عاملة هائلة، بهدف تقليص تدفق المهاجرين نحو بلدان الشمال. خاصة من البلدان المحاذية للمتوسط، كالجزائر وتونس والمغرب.

لكن السؤال المطروح، ماذا ستربح الجزائر من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؟

- لقد تواصلت الضغوط الأوروبية على بلدان الجنوب لقبول اتفاق إلغاء الحواجز الجمركية. وهذا لن يكون سوى لصالح بلدان الاتحاد الأوروبي ذات الاقتصاديات القوية على حساب الاقتصاد الجزائري والمغاربي بصفة عامة. بسبب الطابع الذي يميز الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تصدير المحروقات، التي يفرض عليها الاتحاد الأوروبي ضرائب ورسوم جد مرتفعة. وحسب تصريح عبد الوهاب كرمان محافظ بنك الجزائر، مع إنشاء منطقة التبادل الحر في سنة 2010، أن الجزائر ستخسر 1,4 مليار دولار سنويا من مداخيل ميزانية الدولة بسبب إلغاء الرسوم الجمركية[3].

---

[1]– الصحافة، العدد 478، السبت 2000/11/18 ص: 04.

[2] – La banque d'Algérie : Media BANK, publication Bimestrielle, N=° 56 OCT/NOV 2001, P : 30.

[3] – La banque d'Algérie : Media BANK,….. op, cit, N°= 52., P : 17

- إن الاتحاد الأوروبي لا يزال لحد الآن يغلق حدوده أمام السلع الجنوبية، وأمام حرية تنقل الأشخاص والإنتاج الزراعي، معنى ذلك أن الاتحاد الأوروبي يريد علاقات لصالحه وفقط، رغم الهوة الواسعة في حجم الاقتصاد الشمالي والجنوبي للمتوسط.

- إن الإمضاء المتأخر للجزائر مع الاتحاد الأوروبي، كان إيجابيا من الناحية السياسية. لأن الجزائر تأخرت في تطبيق برنامج الاصلاحات. فهذا الاتفاق لن يأتي بأي جديد للجزائر، على الرغم من أن بقاء الجزائر خارج المنظومة العالمية الاقتصادية غير مشجع. وعليها تحمل الصعوبات التي ستعرفها الميزانية العمومية من التوقيع من جهة، وإلغاء الحدود الجمركية الذي سيترتب عن ذلك من جهة ثانية.

- حسب تقديرات الخبراء، أن الجزائر ستخسر حوالي 150 مليار دج، التي تجنيها الخزينة من إيرادات الجباية على واردات السلع. ولكن لا حيلة لنا غير ذلك، لأن الاقتصاد التونسي حاليا ورغم خسارته لثلث مؤسساته، إلا أنه أكثر تنافسية من جيرانه الجزائر والمغرب. ويصعب على الجزائر تدارك التأخر المسجل في برنامج الإصلاح والاندماج.

- إن المؤسسات الأوروبية تتميز بجودة منتوجاتها وتطبق المعايير الدولية. بينما المنتوج الجزائري لا يزال في بداية تطوره. كما أن الكثير من المؤسسات لن تحصل على شهادة مطابقة المواصفات. مما يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة سواء، من حيث تكاليف الإنتاج الكبيرة جدا مقارنة بتكاليف الإنتاج للمؤسسات الأوروبية، أو من ناحية الجودة.

- إن الاتحاد الأوروبي مصر على قيام منطقة تبادل حرفي السلع المصنعة، بحلول سنة 2010، وأن هذا الإصرار يلبي حاجاته ومصالحه. في حين يتحفظ على إقامة منطقة تبادل حر تشمل منتوجات الصناعات الاستراتيجية، وهي منطقة تحقق مصالح للجزائر وليس لها فقط، وإنما للدول العربية المتوسطية[1].

- سيتحول الاستثمار الأوروبي المباشر إلى شرق أوروبا بدلا من الجزائر. لأن قيام الاتحاد الأوروبي سنة 1992، كان في حد ذاته جاذبا للاستثمارات من الدول الصناعية

[1]– الموقع على الانترنيت WWW.T1T.NET

المتقدمة. وحتـى الآن أخفقت الجزائر في اجتذاب الاستثمار الأجنبي من الاتحـاد الأوروبي[1].

2- الدروس المستفادة للعرب من التجربة الأوروبية:

من دراسة التجربة الأوروبية منذ بدايتها، وحتى إعلان ميلاد الأورو في جانفي 1999. يمكن استخلاص بعض الدروس التي يمكن أن تفيد العالم العربي وهي كما يلي:

1- إن التجربة الأوروبية امتدت إلى أكثر من 40 سنة. تم خلالها إتباع استراتيجية التدرج. فقد انتقلت أوروبا من مرحلة منطقة التجارة الحرة، إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم إلى مرحلة السوق الأوروبية المشتركة، وأخيرا إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وهذا التدرج يؤكد أن التجربة الأوروبية قامت على أسس وأهداف مدروسة، ولم تتم بناء على اندفاع عاطفي من جانب الحكومات، كما في التجربة العربية.

2- في جميع مراحل الوحدة الأوروبية، كانت الحكومات تلجا إلى الشعوب لأخذ رأيها في قضايا الوحدة، بداية من فكرة الانضمام إلى التكتل الأوروبي، وانتهاء بالانضمام إلى الأورو. وهذا عكس ما حدث في التجربة العربية، حيث كانت بعض أنظمة الحكم تلجأ إلى إعلان الوحدة بين دولها كوحدة ثنائية أو ثلاثية، أو تعلن الانضمام إلى تجمعات عربية شبه إقليمية، دون اللجوء إلى أخذ رأي الشعوب العربية.

3- لقد قامت التجربة الأوروبية على أساس أن الوحدة بينها ستحقق للدول الأعضاء منافع وفوائد، وهذه الاستفادات تكون متفاوتة بصورة نسبية حسب المركز الاقتصادي لكل دولة. في حين إذا تعرضت أي دولة من دول الاتحاد لأزمات اقتصادية أو سياسية. فلابد من وضع نظام لإنقاذ هذه الدولة في أسرع وقت ممكن.

على عكس من ذلك في التجربة العربية، حيث كانت الدول الغنية العربية خاصة الدول النفطية متخوفة من مقاسمة الدول العربية الفقيرة لها في عوائد التنمية، وأن تكتلها الاقتصادي مع مثل هذه الدول لن يضيف لها شيء حسب اعتقادها.

(1)– نفس المصدر على الموقع الانترنيت.

4- إن القرارات يتم أخذها بالأغلبية المرجحة، وليس بالأغلبية المطلقة في التجربة الأوروبية، بحيث لا يكون للدولة الصغيرة نفس الوزن النسبي للدولة الكبيرة، أما التجربة العربية نجد عكس ذلك، حيث لوحظ أن دول عربية صغيرة تفرض آراءها في المنظمات والمحافل العربية، بل تعرقل عقد القمة العربية لأسباب ومشاكل سياسية بينها وبين دولة عربية أخرى.

خلاصـــــة الفصـــــــل الثالـــــث

بعد دراستنا لتقييم أثر التطورات العالمية الحديثة، والمتمثلة في ظاهرة العولمة وما لحقها من فعاليات أساسية داعمة لها. كالمنظمة العالمية التجارة وتكتل الاتحاد الأوروبي، على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبعض الدول النامية، نخلص إلى النتائج التالية:

* إن فلسفة العولمة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما تمتد وتشمل جميع الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمعلوماتية.

* إن ما ساعد على ظهور العولمة وانتشارها في العصر الحديث، هو انخفاض القيود على التجارة الخارجية والاستثمار، والتطور الصناعي في بعض الدول النامية وتكاملها مع السوق العالمي، بالإضافة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، الذي تقوده الشركات العابرة للقوميات، وانتهاجها الأسلوب الدمج والتملك.

* إن العولمة أثرت تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر ودول شمال إفريقيا، لأن نصيبها انخفض مع بداية تسارع العولمة(1986)،سواء من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

* نستنتـج مما سبق، أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والاستثمار الأجنبـي المباشر، كانت علاقة عكسية قبل العولمة (كلمـا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي انخفـض الاستثمـار الأجنبي المباشر). وقد انقلبـت تلك العلاقة لتصبح طردية بعد العولمـة (كلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفض معه الاستثمار الأجنبي المباشر). وهذا يعني أن العولمة أثرت سلبا على الاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

* إن انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الوطني بصفة عامة، له آثار سلبية وأخرى إيجابية. ولكن الآثار السلبية تعتبر أكثر من الآثار الإيجابية.

يبقى السؤال المطروح في هذا الشأن، ما هي السياسة التحفيزية التي اتخذتها الجزائر في ظل الإصلاحات لتشجيع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على الخصوص ؟

ونجيب عن هذا السؤال في الفصل الرابع الموالي...

الفصـ ـل الرابـ ـع

سياسة التحفيز على الاستثمار ا زائر ظل القوان

والاتفاقيات الدولية

ا بحـث الأول: التطور التار ي لقوان الاستثمار ا زائر

ا بحـث الثانـي: الامتيازات الضريبية والضمانات ا منوحة للمستثمرين إطار قانون 12/93 ا ؤرخ 5 أكتوبر 1993.

ا بحـث الثالـث: جهود الدولة تيئة مناخ ملائم للاستثمار ال القوان وإنشاء هيئات دمة الاستثمار (1994-2002).

ا بحث الرابع: سياسة التحفيز على الاستثمار الأجن ا باشر ا زائر ظل الاتفاقيات الدولية ا مة ال الاستثمار.

تمهيد:

لقد توصلنا في الفصل الثالث بأن النشاط الاستثماري في الجزائر، يعمل في إطار محيط دولي يتسم بالتطورات الاقتصادية السريعة، ولا شك أنه يتأثر بهذه التطورات العالمية. ومن أجل مواجهة تحديات التطورات الاقتصادية الدولية، والاندماج في الاقتصاد العالمي المعاصر، فقد عمدت الجزائر في مطلع التسعينات وهي مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد الحر، إلى وضع سياسة تحفيزية لزيادة فرص الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل التشجيع على الاستثمار وخلق المناخ الملائم للاستثمار، الذي يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار. فقد وضعت الدولة مجموعة من الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993، الذي جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، والذي كان يرمي إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. ثم بذلت الدولة مجهودات أخرى لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، تمثلت في إنشاء هيئات عمومية لخدمة الاستثمار، كوكالة (APSSI) ووكالة (ANDI) ووكالة (ANSEJ)، هدفها تدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما دعمت سياسة التحفيز على الاستثمار الأجنبي المباشر بإبرام عدة اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار مع الدول الأجنبية.

ولشرح هذه السياسة التحفيزية للاستثمار، قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث (1): التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر

المبحث (2): الامتيازات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.

المبحث (3): جهود الدولة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار في مجال القوانين وإنشاء هيئات لخدمة الاستثمار (1994-2002).

المبحث (4): سياسة التحفيز على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار.

المبحـث الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر

يعتبر الاستثمار ذو أهمية قصوى، في اقتصاديات الدول النامية. التي تواجه العديد من المعوقات ومشاكل التنمية. وعليه فان هذه الدول، ومنها الجزائر، تتنافس في خلق مناخ الاستثمار الملائم، ومنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المختلفة للمستثمرين، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للحد من أخطار الاقتراض من الخارج ومشاكل التمويل. وفي هذا الشأن بذلك الجزائر جهودا مستمرة، في خلق وتهيئة مناخ استثماري مناسب، منذ الاستقلال في مجال القوانين والتشريعات. فقد عرف تطور قانون الاستثمارات في الجزائر ثلاث مراحل، مرحلة الستينات، ومرحلة الثمانينات، ومرحلة التسعينات.

المطلب (1): قانون الاستثمارات في مرحلة الستينات

في هذه الفترة تبنت الجزائر، قانونين للاستثمار، القانون الصادر في سنة 1963، والقانون الصادر في سنة 1966.

1- قانون الاستثمارات الصادر عام 1963[1]:

يتعلق هذا القانون برؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، وقد منحهم ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب. وضمانات خاصة متعلقة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

أ- الضمانات العامة: تتجلى هذه الضمانات فيما يلي[2]**:**

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.
- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.

---

[1] **-** أنظر: قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لـ 2 أوت 1963.

[2] - عليوش قربوع كمال: قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:6.

- ضمان ضد نزع الملكية، ولا يكون نزع الملكية ممكنا، إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة.

ب- المؤسسات المنشأة عن طريق إتفاقية (Entreprises conventionnées):

يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة، أو التوسيع في المؤسسات القديمة. التي يتضمن برنامجها الاستثماري، مبلغ 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات. على أن ينجز هذا الاستثمار، في قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية. أو أن هذا الاستثمار يخلق 100 منصب عمل دائم للجزائريين[1].

يمكن للإتفاقية أن تنص على الامتيازات الممنوحة. وان يجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنـة، وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطه وطويلة المدى. (المادة 19).

لكن في هذه الفترة، لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي. إذ أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية. ففي بداية الستينات كانت الجزائر تقوم بالتأميمات، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيق قانون 1963. حيث أنها لم تبادر في دراسة الملفات التي أودعت لديها، لأن هذا القانون كان غير مطابق للواقع.

2- قانون الاستثمارات الصادر عام 1966[2]:

بعد أن تبين أن قانون 1963 قد باء بالفشل. تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به.

وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة. ولقد وضع قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات المبادئ التالية:

أ- الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

لقد حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية، يرجع إلى الدولة والهيئات التابعة لها. بمعنى هناك احتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية. ويمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي، أن يستثمر في القطاعات الأخرى، على أن لا يتم ذلك بكل حرية.وفي

---

(1)- نفس المرجع السابق....، ص: 7.

(2)- أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، ص: 1202

هذا الصدد، فالمستثمر الخاص الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة. لابد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

ب- منح امتيازات وضمانات للاستثمار:

تتعلق الامتيازات بالاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منع الاعتمادات، وهناك ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون هي:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات. وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
- الاعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

* أما فيما يتعلق بقرار الاعتماد، فإنه يحتوي على ضمانات وامتيازات منها: المساواة أمام القانون، ولاسيما المساواة الجبائية، والضمان ضد التأميم.

ونظرا لصعوبة تطبيق قانون الاستثمارات على المستثمرين الأجانب في هذه المرحلة، تطبق فقط على الاستثمارات الخاصة الجزائرية.

ولكن الشيء الذي طبق في ميدان الاستثمارات الأجنبية، يتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة، وذلك من سنة 1966 إلى سنة 1982.لأن قانون 1966 و قانون 1963 لم يستقطبا المستثمرين الأجانب، لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم.

المطلب (2): قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات

فـي مرحلة الثمانينات تبنت الجزائر قانونين للاستثمارات الخاصة، القانون الأول: رقـم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982. والقانون الثاني هو: قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988. أما القانون الأول، فلقد أوضح الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها كما يلي:

- نشاطات خدمات التوزيع الصناعي، وصيانة التجهيزات الصغيرة، وماكينات صنع الأدوات.
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المكملة لإنتاج القطاع العام، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات، وتحويل المواد الأولية الزراعية.

- ميادين الصيد البحري، والبناء، والشغال العمومية، والسياحة والفندقة، والنقل البري للبضائع والمسافرين.

* أما مزايا وتسهيلات الاستثمار الخاص هي[1] :

أ- المزايا الجبائية للاستثمارات في المناطق المحرومة:

- إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

- إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات.

- إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار.

- إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، وإعفاء من الدفع الجزافي (VF) لمدة خمس سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

- كما أن قانون رقم (82-11) قد أعطي امتيازات أخرى جبائية، للاستثمارات المنتجة للموارد وللاستثمارات الأخرى [2] .

ب- المزايا المالية: تتجلى هذه المزايا المالية في تقديم القروض طويلة ومتوسطة المدى للمستثمرين، شرط أن لا تتجاوز هذه القروض المصرفية نسبة 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به، ما عدا المجاهدين وذوي الحقوق.

ويمكن تقديم مزايا مالية وجبائية أكثر، إذا كان المشروع يتعلق بتصدير المنتوجات.

ج- التسهيلات: من بين تسهيلات قانون (82-11)، هي التسهيلات المقدمة للمستثمرين الخواص،وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضي في المناطق المهيأة. وكذا التموين بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار. أما الحدود القصوى لمبلغ الاستثمار هي:12 مليون دينار للمؤسسة الفردية، و35 مليون دينار لمؤسسة الشركاء[3].

---

[1]- الدليل الاقتصادي والاجتماعي: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، جـوان 1987، ص: 72.

[2]- أنظر: القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 (لاسيما المادة 21) .

[3]- الدليل الاقتصادي والاجتماعي...، مرجع سابق الذكر، ص: 73.

* أما القانون رقم (88-25) المؤرخ في 1988/07/12، جاء متوافقا مع الاصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.

وفي هذه المرحلة يمكن عرض المشاريع الاستثمارية المصادق عليها من سنة 1983 إلى سنة 1986 كما يلي:

الجدول رقم (21): المشروعات الاستثمارية المصادق عليها (1983-1986)

القطاع	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات (بملايين الدينارات(دج))
- النسيج	425	968,6
- المطاط، البلاستيك، الكيمياء	361	1.089
- مواد البناء	345	1.249,6
- الصناعات الغذائية	334	954,4
- الحديد والصلب، والكهرباء	298	1.291,3
- الفنادق والسياحة	279	1.664,3
- المناجم والمحاجر	201	640,8
- البناء والأشغال العمومية	175	594
- الخدمات	145	196
- الخشب، الفلين، الورق	142	490,7
- الجلود والأحذية	52	181,9
- النقل	35	75,3
- صناعات أخرى	34	115,6
المجموع	2835	9.311,5

المصدر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي...، مرجع سابق الذكر، ص: 75.

وما يلاحظ في هذا الجدول أن أكبر حجم للاستثمارات، أعطي لقطاع الفنادق والسياحة بمبلغ 1.664,3 مليون دج بنسبة 15,8 % .وأقل حجم للاستثمارات، منح لقطاع النقل بمبلغ 75,3 مليون دج، بنسبة 0.81 %.

المطلب (3): تقييم القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقروض

صدر القانون رقم 90-10 في 19 رمضان 1410هـ، الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

هدف هذا القانون[1] هو تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظم سـوق الصرف ، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيـم البنوك التجارية. ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات وتحديد مهام البنك المركـزي (بنك الجزائر).

وينص مضمون هذا القانون، بالسماح "لغير المقيمين" بالاستثمار المباشر في الجزائر.حيث تنص المادة 181 من القانون 90-10:" يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعـي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

وجاء في المادة 182 من نفس القانون: "يعتبر مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"[*].

وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:

- تشجيـع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينـه وبين القطاع العـام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.
- حرية تحويل رؤوس الأموال، بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين. أي أنه يتم ذلك بعد 60يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر[2].
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها الجزائر. وتجدر الملاحظة، أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر

---

[1]- HOCINE BENISSAD : Algerie, restructurations et réforme économiques (1979-1993), opu, 1994, PP : 124-125.

[*]- نصت المادة (2) من النظام رقم 90-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1411 هـ. الموافق لـ 8 سبتمبر 1990، الذي يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج ـ الجريدة الرسمية، العدد 45، ص: 1439 : يقصد بغير المقيمين في المادة 181 من القانون 90-10: كل شخص طبيعي أو معنوي. جزائريا كان أم أجنبيا يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل، وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر.
ويقصد بالمقيمين المذكورين في المادة 182 من القانون، كل شخص طبيعي، أو معنوي جزائريا كان أم أجنبيا، يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية في الجزائر منذ سنتين على الأقل.

[2] أنظر قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 184- 185- 186.

أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات[1].

- أن عملية قبول الاستثمار. يخضع إلى الرأي بالمطابقة (AVIS de conformité)، وذلك بتقديم الطلب إلى مجلس النقد والقرض، ويبث في الملف خلال شهرين.إذا لم يبلغ المستثمر، بقرار مجلس النقد والقرض خلال شهرين، يعتبر طلبه مرفوضا.

لكن القانون 90-10 لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، رغم أنه نص على الضمانات المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال. إذ نجد أن الامتيازات المطبقة هي السارية المفعول المدرجة في القانونين: 82-13 و86-13 المتعلقين بالشركات الاقتصادية المختلطة (La société d'économie mixte) إلى أن جاء قانون الاستثمار لعام 1993 ،الذي ألغى كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له. أما في الآونة الأخيرة، طرأت بعض التعديلات على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نظرا للتغيرات التي طرأت في الاقتصاد. هذا التعديل تمثل في الأمر رقم 1-1 الموافق لـ 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. يهدف هذا الأمر جعل القانون مرنا بعدما كانت السلطة النقدية، على رأس النظام المصرفي وانفرادها بالهيمنة الكاملة في ميدان تسيير النقد والقرض، ودورها المنحصر أساسا على صحة العملة الوطنية بالدرجة الأولى، وعدم الاهتمام بالمجالات الأخرى.

هنا تدخلت الحكومة في هذا الشأن واعتبرت أنه ليس من الحق أن تخول مؤسسة واحدة، في أمر هام للغاية يخص الأمة. بل يجب تكريس هذه الثروة، التي هي من حق الشعب بالدرجة الأولى، فيما يعود عليه بالفائدة، كإنعاش الاقتصاد والاستجابة لبعض المتطلبات الاجتماعية الأخرى.

أما فيما يتعلق بتشخيص التعديلات، التي طرأت على هذا القانون، تمثلت في فصل مهام مجلس النقد والقرض، ودعم هذا الأخير بثلاثة أعضاء جدد يعينهم رئيس الجمهوريـة،

[1]- عليوش قربوع كمال، ...، مرجع سابق، ص: 13.

من بين الكفاءات العلمية في المسائل الاقتصادية والنقدية[1].

وهذا ما يؤدي إلى التوازن في قوة القرار، ويساعد الحكومة بتطبيق، برامجها الاقتصادية والاجتماعية في أي وقت تراه مناسبا.

المبحث الثاني: الامتيازات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.

إن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، التي بدأت منذ سنة 1988 بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية. وكان متزامنا أيضا مع الإصلاحات الجبائية المجسدة ابتداء من مارس 1992.

ويهدف هذا القانون، إلى تحرير الاقتصاد الجزائري، وذلك بإرساء قواعد اقتصاد السوق. وتشجيع[2] استثمار القطاع الخاص عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص فبفضل هذا القانون فتحت الجزائر الباب للرأس المال الخاص الوطني، والأجنبي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الهدف الحقيقي هو البحث عن الحل للخروج من أزمة المديونية[3]. لكن السؤال المطروح، هل حقيقة هذا القانون سيحقق هذا الحل، باللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر؟

في هذا الإطار لقد حدد القانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر، جملة من القواعد والمبادئ والإجراءات، وضمانات وامتيازات قسمها حسب الأنظمة الاستثمارية التاليـة[4]:

- النظام العام - نظام المناطق الخاصة - نظام المناطق الحرة - نظام الجنوب الكبير.

---

(1)- أمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض- المادة 10، الجريدة الرسمية رقم 14. 28 فبراير 2001.

(2)- AHMED BOUYACOUB : les investissement étrangers en Algerie (1990-1996), revue-Algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, Algérie, n=° 2 Mai 1998, P : 42.

(3)- عليوش قربوع كمال، ...، مرجع سابق الذكر، ص: 16.

(4)- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) : قانون الاستثمارات (النصوص التشريعية والتطبيقية)، منشورات 1995.

المطلب (1): إمتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العام (Le régime générale)

يمكن تقييم امتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العام، الممنوحة للمستثمرين إلى قسمين: عند مرحلة إنجاز الاستثمار، وعند مرحلة الاستغلال[1]:

1- عند مرحلة إنجاز الاستثمار:

تستفيد الاستثمارات في إطار النظام العام من امتيازات ضريبية عند مرحلة الإنجاز، في مدة لا تتجاوز 3 سنوات وهي كما يلي[2]:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل، بنسبة منخفضة تقدر (5 ‰) تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على السلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محلية.

- تطبيق نسبة منخفضة، تقدر بـ (3 %) في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- عند مرحلة الاستغلال:

بناء على قرار الوكالة، يمكن أن يستفيد الاستثمار ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله من الامتيازات التالية [3]:

---

[1]- INISTERE DES finance ; direction générale des impôts : guide fiscale des investisseurs 1999 , édition du Sahel, Alger, P : 19.

[2]- مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار (المادة 17) الجريدة الرسمية، العدد 64.

[3]- أنظر المادة 18، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المشار إليه سابقا.

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان (2)، وأقصاها (5) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والدفع الجزافي (VF) [*] ، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري (الرسم على النشاط المهني حاليا(TAP) ونسبته 2 %).

- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها، والمقدرة بـ 15 % بعد انقضاء فترة الإعفاء.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والدفع الجزافي (VF)، والرسم على النشاط المهني (TAP)، في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات المحقق.

- تستفيد المشتريات، من السوق المحلية للسلع، المودعة لدى الجمارك والموجهة لتمويل المنتوجات، المعدة للتصدير من إعفاء من الحقوق والرسوم[1].

المطلب (2): الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة (Les zones spécifiques)

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب المناطق للترقية، ومناطق للتوسع الاقتصادي، التي تساهم في التنمية الجهوية من امتيازات ضريبية [2] .

وفي هذا الشأن يقصد (بالمناطق المطلوب ترقيتها- Les zones à promouvoir) المناطق المحرومة والفقيرة والمعزولة.

ومن ثم فإن الدولة تبذل مجهودا، من أجل القضاء على التأخر الاجتماعي في هذه المناطق. وتعرف المناطق المطلوب ترقيتها "بالبلديات التي تعرف تأخرا هاما بالنسبة للمستوى الوطني أو المستوى الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية في مستوى التجهيز وفي مستوى المداخيل"[3].

وقد توصلت الدراسة، إلى تحديد المناطق الواجب ترقيتها والمتمثلة في:

---

[*]- نصت المادة (7) من قانون المالية لسنة 2002: أن الدفع الجزافي (VF) قد حددت نسبته بـ (4 %). كما نصت المادة (23) من قانون المالية لعام 2003 أن نسبة (VF) هي (3 %).

[1]- المادة 19، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المشار إليه سابقا.

[2]- أنظر المادة 20 من قانون رقم 93-12 المشار إليه سابقا.

[3]- أنظر المرسوم التنفيذي رقم 93-321 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 89-09 المؤرخ في 7 فبراير 1989، المتضمن كيفية تحديد المناطق الواجب ترقيتها في إطار المادة 51 من القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية

مجموعة هامة من البلديات في الهضاب العليا والسهوب والجنوب، ومجموعة البلديات الحدودية، وبعض المناطق الجبلية، ومناطق آهلة بالسكان تعرف حجما كبيرا من البطالة. أدت هذه الدراسة إلى وجود 671 بلدية من مجموع 1541 بلدية موجودة في القطر الجزائري.

تحتوي على 5.751.000 نسمة أي بنسبة 25 % من مجموع السكان، وحجم البطالة يرتفع إلى 333.810 أي بنسبة 26 % من السكان.

وهذه النسبة مرتفعة بالمقارنة بنسبة البطالة على المستوى الوطني التي تبلغ. 21,9 % توزع هذه البلديات حسب المناطق الجغرافية التالية[1]:

- 160 بلدية في الجنوب: عدد السكان بما هو 1.504.204 نسمة يمثل 26,2 % من المناطق المطلوب ترقيتها. وحجم البطالة بها 74.550 فردا يمثل 22,3 % من المناطق المطلوب ترقيتها.

- 194 بلدية في الهضاب العليا: عدد السكان بها 1.470.570 نسمة يمثل 25,6 % من المناطق المطلوب ترقيتها. وحجم البطالة بها 91.900 فردا يمثل 27,5 % من المناطق المطلوب ترقيتها.

- 317 بلدية في المناطق الجبلية والحدودية، والمناطق الآهلة بالسكان:

عدد السكان بها 2.776.490 نسمة يمثل 48,3 % من المناطق المطلوب ترقيتها، وحجم البطالة بها 167.360 يمثل 50,2 % من المناطق المطلوب ترقيتها.

* أما مناطق التوسع الاقتصادي (Zones d’expansions économiques): فإنها تتكون من الفضاءات الجيواقتصادية، التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي. والتي تزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية، والهياكل القاعدية الكفيلـة بتسهيـل إقامة مشاريع إنتاج السلع والخدمات. والهدف من تكوين مناطق التوسع الاقتصـادي، هو التوصل إلى إبراز بعض المناطق التي تحتوي على عناصر ذات حيوية اقتصادية على المدى المتوسط والقصير.

---

[1]- عليوش قربوع كمال، ...، مرجع سابق الذكر، ص: 26-27.

إذن يستفيد المستثمرون في المناطق الخاصة (المناطق الواجب ترقيتها ومناطق التوسع الاقتصادي)، من امتيازات جبائية حسب مرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة إنجاز الاستثمارات، والمرحلة الثانية هي مرحلة استغلال الاستثمارات.

1- في مرحلة إنجاز الاستثمارات (La période de réalisation l'investissement):

إن منح الامتيازات الضريبية، أثناء مرحلة إنجاز الاستثمار، في هذا النظام هي نفس الامتيازات الممنوحة للاستثمار في إطار النظام العام أثناء مرحلة إنجاز الاستثمار الموضحة في المادة 17 من القانون رقم 93-12.

2- الامتيازات الممنوحة عند مرحلة استغلال الاستثمارات:

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، المصنعة حسب المناطق المطلوب ترقيتها ومناطق التوسع الاقتصادي، في مدة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات. وتستفيد هذه الاستثمارات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة (APSI) من الامتيازات التالية[1]:

- الإعفـاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهنـي (TAP) طيلة فترة تتراوح بين 5 سنوات و10 سنوات من النشاط الفعلي.
- إعفـاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة بين 5 و 10 سنوات.
- تخفيض 50 % من النسبة المخفضة للأرباح، التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة نشاط المنصوص عليها سابقا.
- الإعفـاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهنـي (TAP)، في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة الإعفاء المؤقت المحدد سابقا (بين 5 و10 سنوات).
- يمكن الدولة، أن تمنح بشروط إمتيازية، قد تصل إلى الدينار الرمزي تنازلات عـن أراض

[1]- المادة (22): المرسوم التشريعي 93-12 المشار إليه سابقا.

تابعة للأملاك الوطنية، لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة [1].

المطلب (3): الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة

(Les zones franches)

1- تعريف وهدف المنطقة الحرة:

تعرف المنطقة الحرة على أنها " منطقة تمارس أنشطة صناعية، وخدمات أو أنشطة تجارية. تقع في مساحات مضبوطة، حدودها قد تشتمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية" [2].

وقد نصت المادة (25) من المرسوم التشريعي 93-12، "أنه يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا، من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومستعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري، الذي يتأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني تسمى مناطق حرة. حيث تتم عملية الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير، وفق إجراءات جمركية ".

والهدف الرئيسي من إنشاء المناطق الحرة، هو ترقية الصادرات من المنتوجات المصنعة، والحصول على العملة الصعبة، وخلق منصب الشغل ونقل التكنولوجيا. وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي. وهذه هي الأهداف التي تصبو الجزائر إلى تحقيقها في هذا المجال.

2- خصائص المناطق الحرة:

حتى تتضح الرؤية حول مفهوم المناطق الحرة حدد المشرع الجزائري، الخصائص التالية:

أ- تتم فيها عمليات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل، أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة.

ب- تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق، بعملات قابلة للتحويل، مسعرة من البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر).

---

(1)- المادة (23): من نفس المرسوم.

(2)- عليوش قربوع كمال، ...، مرجع سابق، ص: 33.

جـ - تحدث المنطقة الحرة بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويحدد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها، وعن الاقتضاء يحدد الأنشطة التي يسمح بممارستها[1].

د- يتم استغلال المنطقة الحرة عن طريق إمتياز، ويخضع ذلك لقواعد التجارة الخارجية.

3- **امتياز الاستثمار في المناطق الحرة**:

تختص الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة بالامتيازات التالية:

- الإعفـاء من جميع الضرائب والرسوم، والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائـي (Parafiscalité) والجمركي. باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، والمساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي[2].

- تعفى عائدات رأس المال الموزعة، الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب [3].

- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بنسبة 20 % من مبلغ أجورهم [4].

- تستـورد السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار. أو التي هي لازمـة لاستغلالـه بكل حرية، وتتم تسوية هذه العمليات وفق تنظيم الصرف الخاص بالمناطق الحرة (المادة 31 من المرسوم التشريعي رقم 93-12).

- يرخص للمستثمرين في المناطق الحرة، أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر.

- يمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة، أن يوظفوا العمال والمواطنين والمؤطرين الأجانب بدون شكليات مسبقة.

---

(1)- المرسوم التنفيذي رقم 94-320 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994، يتعلق بالمناطق الحرة، المادة (2).

(2)- المادة (28): المرسوم التشريعي رقم 93-12، المشار إليه سابقا.

(3)- المادة (29): من نفس المرسوم.

(4)- المادة (30): من نفس المرسوم.

المطلب (4) : امتيازات الاستثمارات المنجزة في المناطق أقصى الجنوب

تتمثل مناطق أقصى الجنوب، المساحة الإقليمية المشكلة، من المناطق الإدارية للولايات التالية: تندوف –أدرار –تمنراست -إليزي.

تستفيد الاستثمارات المنجزة بهذه المناطق، بالامتيازات التالية:

1- في مرحلة إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 5 ‰، فيما يخص الحق الثابت على العقود التأسيسية، والزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات، التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة (TVA).

- تطبيق معدل مخفض يقدر ب(5 %)، في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار[1].

2- في مرحلة استغلال الاستثمار[2]:

- الإعفـاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)[*]، والدفع الجزافـي (VF)، والرسم على النشاط المهني (TAP).

- إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار، من الرسم العقاري. ابتداء من تاريخ الحصول عليها لمدة 10 سنوات.

---

[1]- MINISTERE des finances ; direction général des impôts : guide fiscale des investisseurs, 1999,…., op.cit, P :26.

[2]- Ibid,…, P : 26.

[*]- إذا كانت مداخيل ناتجة عن نشاط قائم في ولايات: تندوف، أدرار، تمنراست، إليزي.
فإن القانون الجبائي يمنح بشكل استثنائي، تخفيض عن مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبـة على أرباح الشركات (IBS) مقداره 50 % لمدة 5 سنوات ابتداء من أول جانفي 2000، بمعنى أن نسبة التخفيـض (50 %) تطبق على المداخيل المحققة في السنوات 2000- 2001- 2002- 2003- 2004.
المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، منشورات الساحل، الجزائر 2002، ص:61.

- الإعفاء بعد مدة 10 سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال المحقق من الصادرات.

المطلب (5): الضمانات الممنوحة للاستثمارات

بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، في مختلف الأنظمة المذكورة سابقا: النظام العام، والنظام الخاص، ونظام مناطق أقصى الجنوب. كان الهدف منها تشجيع الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. واستثمار القطاع الخاص، وانفتاح الجزائر على هذه الاستثمارات، إنما هدفه أيضا إرساء قواعد اقتصاد السوق. من أجل خلق مناصب جديدة للشغل، والحصول على العملة الصعبة.

ولكن هذه الامتيازات الممنوحة، في ظل قانون الاستثمار الجديد لا توصل إلى نتائج جيدة، ما لم تتوج بضمانات على المستوى الداخلي والدولي.

1- الضمانات الممنوحة للاستثمارات على المستوى الداخلي:

تتجلى الضمانات الداخلية الممنوحة للاستثمارات، في الحماية القانونية والحماية القضائية:

أ- الحماية القانونية: تتمثل الحماية القانونية في المبادئ التالية:

- يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب، بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون، من حيث الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستثمار (المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12).

لا تطبق المراجعات، أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي (93-12) . إلا إذا طلب المستثمر ذلك (المادة 39 من المرسوم التشريعي (93-12). وحسب هذه المادة أن المستثمر محمي من التغيرات التي تطرأ في التشريع الجزائري في المستقبل. وهذا ما يؤدي إلى تجميد القانون الجزائري المتعلق بالاستثمارات. وهذا يعتبر تقييد للتشريع الجزائري ومن أجل أن يطمئن المستثمرون الأجانب.

- يمكن أن تكون الاستثمارات، التي تستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي، موضوع تحويلات أو تنازلات. ويلتزم مستأنف الاستثمار أمام الوكالة بالوفاء

بجميع الالتزامات، التي تعهد بها المستثمر الأصلي. والتي سمحت بمنح الامتيازات وإلا ألغيت هذه الامتيازات.

ب- الضمان القضائي: إن الضمان القضائي للاستثمارات، يمثل في قضاء الدولة الجزائرية، أو اللجوء إلى التحكيم الدولي. إذا وجدت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولة المستثمر.

وهذا ما نصت عليه المادة (41) من المرسوم التشريعي 93-12: (يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية، أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية. تتعلق بالصلح والتحكيم. أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم. أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص).

2- الضمانات الممنوحة على المستوى الدولي:

من الضمانات الأساسية الممنوحة للمستثمرين، على المستوى الدولي. هي انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات، بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمـارات[1].

أ- انضمام الجزائر إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)[*]:

من أجل حل منازعات الاستثمار، بين الدول والمستثمرين الأجانب. أنشأت الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول، وبين مواطني الدول المتعاقدة الأخرى. المبرمة بواشنطن في 25 أوت 1965، مركزا دوليا لتسوية منازعات الاستثمار هو (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)[2] .

---

(1)- أنظر: أمر رقم 95-04 المؤرخ في 21 يناير 1995، يتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى- ويتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد7، الموافق لـ 15 فبراير 1995، ص: 7.

(*) - ICSID: the international center for settlement of investment disputes.

(2)- جلال وفاء محمدين: التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار، (أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2001، ص: 13.

ويعتبر هذا المركز هيئة متخصصة في تسوية المنازعات التي تنشب بين الدول المتعاقدة والمستثمرين الأجانب من الأفراد أو الشركات الخاصة، ويقوم هذا المركز بإدارة التحكيم وفقا لما تقضي به الاتفاقية.

ومن الشروط الأساسية لصحة تقديم النزاع إلى محكمة المركز يجب تقديم التصريح الكتابي لكلا الطرفين (الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي).

ولهذا المركز أهمية قصوى، من حيث أنه يمكن للأفراد الوقوف على قدم المساواة مع الدول ذات السيادة في إجراءات التحكيم[1].

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذا المركز. يعتبر في حد ذاته ضمان للمستثمرين الأجانب، حتى يكونوا مطمئنين لرؤوس أموالهم المستثمرة، داخل الوطن الجزائري.

ب- <u>المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:</u>

لقد تمت اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في تاريخ 11 أكتوبر 1985 بسيول، تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير. والهدف الذي أنشأت من أجله هذه الوكالة حسب ما جاء في المادة (2) من الاتفاقية:

(هدف الوكالة هو تشجيع تدفق الاستثمار، للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء. وعلى الخصوص إلى الدول النامية الأعضاء، تكملة لأنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وشركة التمويل الدولية ومنظمات التمويل الدولية الأخرى، وتقوم الوكالة تحقيقا لهذا الهدف بما يلي:

- إصدار ضمانات، بما في ذلك المشاركة في التأمين، وإعادة التأمين ضد مخاطر غير التجارية، لصالح الاستثمارات في دولة عضو التي تعد من الدول الأعضاء الأخرى.
- القيام بأوجه النشاط المكملة المناسبة، التي تستهدف تشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية الأعضاء فيما بينها.
- ممارسة أية صلاحيات ثانوية أخرى، كلما كان ذلك ضروريا أو مرغوبا فيه لخدمة الهدف منها).

---

[1]- نفس المرجع...، ص: 14.

وبمصادقة الجزائر على الاتفاقية المتضمنة، إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات في 21 يناير 1995. يكون قد وفرت للمستثمرين الأجانب، ضمان آخر لا يقل أهمية عن الضمانات الأخرى، يزيد من ثقة واطمئنان المستثمرين الأجانب. وكذلك بانضمام الجزائر إلى المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية المتعلقة بالاستثمارات الخارجية. تكون قد حققت الشروط الأساسية لضمان الاستثمارات الأجنبية. ومهدت الطريق إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد الوطني.

المبحـث الثالـث: جهود الدولة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار- في مجال القوانين وإنشاء هيئات لخدمة الاستثمار (1994-2002):

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة، لتهيئة وخلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. في مجال القوانين والمراسيم التشريعية والتنفيذية والرئاسية المنظمة والمدعمة للاستثمار في الجزائر، في الفترة 1994-2002.

وكذا خلق وكالات مهمة مثل وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته (APSSI) ثم خلق وكالة جديدة على غرار الوكالة السابقة وهي (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI). وكذلك إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ). كل هذه الهيئات العامة. كان الهدف منها خلق جو مناسب لتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار، على جميع الأصعدة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم القوانين الهامة والهيئات المتعلقة بالاستثمار في هذه الفترة.

المطلب (1): إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI) (*)

أنشـأت وكالـة (APSSI) بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ فـي 05 أكتوبر 1993. المتعلق بترقية الاستثمار، لاسيما المواد من (7) إلى (11).

- وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI). التي عرفها

(*)- (APSSI) : Agence de promotion, du soutien et de suivi de l’investissement.

بأنها (مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص (الوكالة). وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة)[1].

وتؤسس الوكالة في شكل (شباك وحيد) يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار في الجزائر. وهذا الشباك يضم وكالة APSSI، ومصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية، والبيئة، والشغل[2]. وهو يسمح، بتأدية كل الإجراءات المطلوبة. لإنجاز مشاريع الاستثمار. ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الاقتصادية على إنجاز مشاريعهم ويضمن أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار في الجزائر.

كما أن الشباك الوحيد يقوم بإبلاغ المستثمرين، قرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل أقصاه (60) يوما، وتسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار[3].

1- __أهداف وكالة APSSI__[*]: تتمثل أهداف الوكالة فيما يلي:

- مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم.
- وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين.
- المساهمة في تطوير وترقية فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة بالجزائر.
- تساعد المستثمرين، في إستيفاء الإجراءات اللازمة للاستثمار بإقامة الشباك الوحيد.

2- __مهام وكالة (APSSI)__: تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات، في إطار المرسوم التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية (المادة 3 من المرسوم التنفيذي 94-319).

---

(1)- مرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (المادة1)، الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

(2)- APSSI : Algeria investment focus, 5-6 décembre 1998 ; P : 17.

(3)- Ibid, P : 17.

(*)- للإشارة بدأ نشاط وكالة APSSI منذ شهر مارس 1995.

- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية.

- تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار، الذي أودعه وتبلغه ضمن الأشكال ذاتها بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها.

- تجري التقويم المطلوب، لمشاريع الاستثمار. قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها.

- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة (المادة 4، المرسوم التنفيذي 94-319).

- تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار.

- تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا، للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.

المطلب (2): خلق أجهزة وهيئات حديثة لدعم وتطوير الاستثمار في الجزائر

1- المجلس الوطني للاستثمار:

لقد أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة ويكلف هذا المجلس بما يلي[(1)]:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية.

- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.

- يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم،، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة. وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

[(1)]- أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 غشت 2001، المادة (19) ، ص: 07.

- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

- وحسب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001، والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره. فقد حدد هذا المجلس الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كما يلي[1]:

- الوزير المكلف بالمالية -الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الاصلاحات -الوزير المكـلف بالجماعات المحلية -الوزير المكلف بالتجارة -الوزير المكلف بالطاقة والمناجـم -الوزير المكلف بالصناعة -الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة -الوزير المكلف بالتعاون -الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.

يحضر في هذا المجلس رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، اجتماعات المجلس بصفة ملاحظين، ويمكن أن يستعين المجلس بأي شخص آخر له كفاءة في ميدان الاستثمار. ويعقد هذا المجلس مرة واحدة كل 3 أشهر[2]. ويمكن استدعاؤه عند الحاجة من رئيسه أو بطلب من أحد أعضائه.

2- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)[*]:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، لدى رئيس الحكومة. بواسطة الأمـر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[3]، وعملا بأحكـام المادة (6) من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001. المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. والذي عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة[4].

---

(1)- مرسوم تنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر يوم 26 سبتمبر 2001، (المادة 5) .

(2)- المادة (6): من المرسوم التنفيذي رقم 01-281، المشار إليه سابقا.

(*)- ANDI : Agence national de développement d'investissement.

(3)- المادة (6): من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001، المشار إليه سابقا.

(4)- المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001، المادة (1).

يكون مقر الوكالة في مدينة الجزائر، وتتوفر للوكالة هياكل غير مركزية على المستوى المحلي.

أ- مهام الوكالة: هناك عدة مهام منوطة بهذه الوكالة وهي كما يلي[1]:

- تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تستقبل وتعلم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تسهيل إستيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- تسير صندوق دعم الاستثمار، المنصـوص عليه في المادة 28 من الأمـر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 [*].
- تقيم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين (23) و(24) من الأمر رقم 01-03 المذكور سابقا.
- تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.
- تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأوساط العمل، بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار. وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات.
- تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون، مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها.
- تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

---

(1)- أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المذكور سابقا، المادة (3) والمادة (4).

(*)- تنص المادة 28 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 ما يلي: ينشأ صندوق لدعم الاستثمار في شكل تخصيص خاص، ويوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات،ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشات الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار .ويحدد المجلس الوطني للاستثمار النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

- وفقا للمادة (5) من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المذكور أنفا، يمكن للوكالة أن تكلف مجموعة من الخبراء من أجل معالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار. وتنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية متعلقة بهدف الوكالة، وإقامة علاقات تعاون مع هيئات مماثلة أجنبية، واستغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها، والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى.

- تقوم الوكالة بتقديم إلى المجلس الوطني للاستثمار، وإلى السلطة الوصية كل تقرير واقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار.

ب- __أحكام أخرى خاصة بالوكالة:__

- تحـول حافظة المشاريع التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتهـا (APSSI)، إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

- تحول أيضا إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل عناصر الذمة المالية المنقولة والعقارية، التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وكذلك المستخدمون العاملون بها.

- تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الحقوق والواجبات، محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994. ثم تلغى أحكام هذا المرسوم المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقيـة الاستثمارات ودعمهـا ومتابعتها (أنظر المادتين 51 و52 من المرسوم التنفيذي رقـم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001).

وفي ضوء هذا المرسوم، نظم ملتقى وطني يوم 20 مارس 2002 من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بولاية وهران[1]، أشرف عليه السيد نائب المدير العام للوكالة، بغرفة التجارة والصناعة بوهران. والذي دارت أشغاله حول النصوص القانونية لتنظيم الاستثمار في الجزائر، على ضوء الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001. حيث أوضح نائب المدير العام، أمام المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين. أنه من بين الإجراءات التي حولت إلى الوكالة (ANDI)، فتح شبابيك موحدة على مستوى 48 ولاية. وسيفتح أول

[1]- جريدة الرأي، العدد 1118، الصادرة يوم الخميس 21 مارس 2002.

شباك وحيد بولاية وهران بعد العاصمة، ثم في كل من عنابة وورقلة وهي خطوة نحو اللامركزية التي نص عليها أمر رقم 01-03، حيث يسمح هذا الأخير للشباك الوحيد بمعالجة ملفات المستثمرين، وكذا اتخاذ القرارات في عين المكان .وهذا لدفع عجلة الاستثمار إلى الأمام خاصة في المدن الداخلية ولاسيما ولايات الجنوب.

المطلب (3): خلق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. حيث نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة، ودفعهم إلى عالم الشغل.

كما تعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة. من أجل دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب. ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الحكومة. وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. في حين يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة..ويمكن إنشاء فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي.

مهام وكالة (ANSEJ): تكمن مهام الوكالة في النقاط التالية:

- ترافق وتدعم وتتابع أصحاب المشاريع، في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تقوم بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفائدة، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل.
- تبلغ الشباب أصحاب المشاريع المرشحين، بالاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، وبالإعانات والامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى، عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة ترغب في ذلك.
- تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

ومن أجل السير الحسن لمصالح الوكالة فإنها تقوم بـ:

- تكليف مكاتب دراسات متخصصة، ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية لدراسة الجدوى. كما تكلف أيضا هياكل متخصصة لإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، وتقوم بتنظيم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم، وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية. كما تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

- تطبق كل التدابير التي من شأنها، أن تسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات، واستعمالها في الآجال المحددة.

وعلى هذا الأساس فإن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، في سنة 1996 تعتبر من بين الأسس والأطر القانونية المسخرة لاستثمار الشباب.

وتعتبـر من بين الدعائم الأساسية للقانون الجديد لترقية وتدعيم الاستثمار في الجزائـر. الـذي يعتبر كمناخ ملائم، وموافق للإصلاحات الاقتصادية التي تشجع الاستثمار الخـاص والاستثمار الأجنبي على حد سواء، وهو من بين الأحجار الأساسية لبناء قواعد اقتصاد السوق.

المطلب (4): بعض الأطر القانونية الجديدة لتشجيع وضمان الاستثمارات في الجزائر:

بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI) المذكورة سابقا. جاءت عدة مراسيم تنفيذية أخرى وأوامر وأنظمة قانونية إلى غاية سنة 2002 على غرار المرسوم التشريعي الأساسي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993. والمتعلق بترقية الاستثمار، والتي كانت تهدف كلها إلى تدعيم وتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر. في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي ترمي إلى تأسيس قواعد اقتصاد السوق، وتحرير الاقتصاد الجزائري، نذكر منها:

1- المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة:

إن هـذا المرسوم يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة (34) من المرسوم التشريعي رقـم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار[1]. وهو متعلق بالمناطق الحرة وهو يهدف إلى ما يلي:

أ- تحديد امتياز المنطقة الحرة، وتسييرها الممنوحة الاستغلال إلى الأشخاص المعنويين العموميين، أو الخواص. على أساس اتفاقية وعن طريق المزايدات الوطنية والدولية[2].في إطار أنظمة التجارة الخارجية والجمارك والصرف والتشغيل[3] المعمول بها.

ب- كما أعطى هذا المرسوم حرية التصدير والاستيراد، للمتعاملين في المناطق الحرة فيما يتعلق بالبضائع والخدمات التي يستلزمها إقامة المشروع.

جـ- خضوع المناطق الحرة للحراسة الجمركية، وخضوع كل الأشخاص ووسائل النقل للمراقبة الجمركية عند دخول أو خروج من المنطقة الحرة [4].

د- كما حدد هذا المرسوم نظام التشغيل المتعلق بالمناطق الحرة، فيما يتعلق بتوظيف المستخدمين التقنيين والإطارات من ذوي الجنسية الأجنبية [5].

---

[1]- أنظر المادة (1) من المرسوم التنفيذي 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، الجريدة الرسمية رقم 67 المؤرخة في 19 أكتوبر 1994.

[2]- أنظر المواد (4) و(5) من نفس المرسوم التنفيذي.

[3]- المادة (7): من نفس المرسوم التنفيذي.

[4]- المادة (14) من المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المشار إليه سابقا.

[5]- نفس المرسوم – المواد: 21- 22 و23.

2- المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتعلق بشروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها:

يضمن هذا المرسوم شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها [1]. حيث تصنف المناطق الخاصة إلى مناطق يجب ترقيتها، ومناطق للتوسع الاقتصادي[2].

أما المناطق المطلوب ترقيتها، يتم تعيينها وضبط حدودها في إطار الكيفيات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 21-321 المؤرخ في 14 سبتمبر1991 والمتضمن كيفيات تحديد المناطق الواجب ترقيتها في إطار قانون التهـيئة العمرانية.

أما مناطق التوسع الاقتصادي، فإنها تتكون من الفضاءات الجيواقتصادية، التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، وتـزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهـياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة أنشطة اقتصادية، لإنتاج السلع والخدمات[3]. أما هذه المناطق تحدد وفقا للتحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار المنشآت الأساسيـة، والمؤشرات المتمثلة في المواد المائية -التطهير- ووسائل الاتصال، والاتصالات السلكية واللاسلكية والتزويد بالطاقة.

3 – المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بمنح أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار:

يحدد هذا المرسوم شروط امتـياز أراضي الأملاك الوطنية،الخاصة بالدولة لإنجاز مشاريع الاستثمار الواقعة في مناطق خاصة[4]."المناطق الواجب ترقيتها ومناطق التوسع الاقتصادي".ومن هذه الشروط، يجب أن تكون الأراضي المعنية متوفرة أي غير مخصصة، ولا محتملة التخصيص لأغراض احتياجات سير المصالح العمومية، أو لإنجاز مشاريع التجهيزات العمومية (المادة 2 من المرسوم 94-321).يقدم طلب منح الامتياز الذي يبين فيه بدقة مساحة القطعة الأرضية المطلوبة وموقعها، وتصريح الاستثمار للسلطة الإدارية

(1)- المرسـوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر1994، الجريدة الرسمية العدد67، المؤرخة فـي 1994/10/19، المادة (1).

(2)- المادة (2)- من المرسوم 94-321 المشار إليه أعلاه.

(3)- المادة (4)-من نفس المرسوم.

(4)- المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المتعلق بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 67، المادة (1).

قصد دراسته[1]، ويمنح الامتياز لمدة تتراوح بين (20) و(40) سنة قابلة للتجديد حسب الكيفية المقررة في دفتر الشروط.

ويقصد بالامتياز هو العقد، الذي تخول بموجبه الدولة مدة معينة حق الانتفاع بقطعة أرضية متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة، شخصا طبيعيا أو معنويا يخضع للقانون الخاص مقيما أو غير مقيم، أو مؤسسة عمومية اقتصادية لتستعمل تلك الأرض أساسا في إقامة مشروع استثمار في منطقة خاصة [2].

4- <u>المرسوم التنفيذي رقم 94-323 المؤرخ في 11 أكتوبر 1994 الذي يحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات</u>:

يحدد هذا المرسوم، الحد الأدنى للأموال الخاصة، المقررة ضمن خطة التمويل المذكورة في المادة 13، من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار[3]. وفي هذا الصدد يقصد بالأموال الخاصة، المساهمة الأولية برأس المال المستثمر فيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة. ويحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة، بالنسبة لمبلغ الاستثمار المراد إنجازه حسب هذا المرسوم كما يلي[4]:

- 15 % من المبلغ الإجمالي للاستثمـار، إذا كان هذا الاستثمار يقل أو يساوي (2) مليون دينار جزائري.
- 20 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار، إذا كان هذا الاستثمار يفوق (2) مليون دج ويقل أو يساوي (10) ملايين دج.
- 30 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار، إذا كان هذا الاستثمار يفوق 10 ملايين دج. أما في حالة الاستثمارات التي وضعت حيز الإستغلال، فإن الأموال الخاصة المعرفة في الأمر رقم

---

[1]- المادة (4)- من المرسوم التنفيذي رقم 94-322، المشار إليه سابقا.

[2]- أنظر المراجع التالية:

- قانون الاستثمارات (النصوص التشريعية والتطبيقية، منشورات وكالة APSSI، 1995، ص: 65).
- Ministère des finances : direction général des impôts, guide fiscal des investisseurs 1999,…,op.cit, P : 25.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 94-323 المؤرخ في 1994/10/17 المحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 67، المؤرخة في 1994/10/19، المادة (1).

[4]- المادة (3)- من نفس المرسوم.

75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975، والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) يجب أن لا يقل عن 30 % من الكلفة الفعلية لهذه الاستثمارات[1].

5- <u>الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار:</u>

إن هذا الأمر يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية، المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة [2].

وجاء هذا الأمر، بنص على الامتيازات الضريبية والجمركية التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في النظام العام وهي كما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة للحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني[3].

كما نص الأمر رقم 01-03 على النظام الاستثنائي، المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة، بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت تستعمل تكنولوجيات من شأنها تحافظ على البيئة، وفي هذا المضمار فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة.

وتستفيد المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من مزايا على مرحلتين كما يلي:

<u>**مرحلة إنجاز الاستثمار**</u>: وهي نفس المزايا الموجودة في النظام العام، المتعلقة بدفع

---

[1]- المادة (4)- من نفس المرسوم.

[2]- المادة (1) من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001، المشار إليه سابقا.

[3]- المادة (9)- من نفس المرسوم.

حقوق نقل الملكية، والرسم على القيمة المضافة، والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى: تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (2‰)، فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال[1].

مرحلة انطلاق الاستغلال: تترتب عنها المزايا التالية:

- الإعفـاء لمدة (10) سنـوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أربـاح الشركـات (IBS)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني (TAP).
- الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ونص هذا الأمر أيضا على الضمانات الممنوحة للمستثمرين في المواد 14، 15، 16، 17 حيث يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب نفس المعاملة مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار.

كما ذكر الأمر رقم 01-03، الأجهزة الجديدة للاستثمار في الدولة الجزائرية، وهي المجلس الوطني للاستثمار، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وحدد مهام كل جهاز من هذه الأجهزة [*].

[1]- المادة (11)-من نفس المرسوم.

[*]- للإشارة: قد سبق وأن ذكرنا في المبحث (3) من هذا الفصل، مهام كل من المجلس الوطني للاستثمار، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

المبحث الرابع: سياسة التحفيز على الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار

في إطار القانون الجديد للاستثمار، الذي يحث على انفتاح الجزائر على الاستثمارات الأجنبية، ورغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة لها من الدول الخارجية. انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار على مستوى دول اتحاد المغرب العربي، ومستوى الدول العربية، والدول الأجنبية الأخرى. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى هذه الاتفاقيات الدولية كما يلي:

المطلب (1): اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي[1]

لقد تمت المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار، بين دول اتحاد المغرب العربي المشكلة من (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا) في الجزائر بتاريخ 23 يوليو سنة 1990، جاء ذلك تطبيقا للمادة (3) من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي [*]. التي نصت على أنه من أهداف الاتحاد: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية، للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات وإعداد برامج عامة.

ومن ثم فإن تشجيع الاستثمارات وضمانها بمقتضى هذه الاتفاقية، يدعم التنمية ويعزز التبادل التجاري، والمنافع المشتركة بين بلدان الاتحاد، وكذلك يمنـح رؤوس الأمـوال والاستثمارات لكل بلد من هذه البلدان معاملة جيدة. وبذا تكون الجزائر[2] قد دخلت أول مرة في تاريخها، في إطار اتفاقية متعددة الأطراف في ميدان الاستثمارات. وقد نصت هذه

---

[1]- انظر: المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة في الجزائر، بتاريخ 23 يوليو1990، الجريدة الرسمية، عدد 06، الموافق لـ 6 فبراير1991.

[*]- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، مراكش، 17 فبراير1989.

[2]- عليوش قربوع كمال، ...، مرجع سابق الذكر، ص: 74.

الاتفاقية، على كيفية معاملة الاستثمار في هذه البلدان، والضمانات المالية والقانونية والقضائية الممنوحة لها في هذا الإطار.

1- <u>معاملة الاستثمارات</u>: لقد بينت الاتفاقية، أن يشجع استثمار رؤوس الأموال في كافة المجالات غير الممنوعة على مواطني البلد المضيف. وغير المقصورة عليهم وفي حدود نسبة المشاركة، كما تتعهد بتمكين المستثمر من الحصول على التسهيلات والضمانات المقررة بموجب هذه الاتفاقية في المادة (2)، عن كيفية معاملة الاستثمار في إطار تقديم الإمكانيات من أجل إنجاز المشروع وتقديم التسهيلات التالية:

- إصدار التراخيص والموافقات اللازمة، لقيام الاستثمار واستيراد المعدات والمواد اللازمة للمشروع.
- الحصول على الأراضي اللازمة للمشروع بالبيع أو الإيجار.
- تقديم خدمات المرافق والمنافع العامة.
- عدم تحمل الاستثمار، الرسوم التأسيسية المختلفة، ورسوم وأجور الخدمات أكثر مما يتحمله الاستثمار الوطني.

وفي هذا الصدد لا يتدخل الطرف المتعاقد، في إدارة الاستثمار أو سياسة الإنتاجية أو المالية أو التوظيفية. ويحق للمستثمر أن يتصرف بحرية في الاستثمار بجميع أوجه التصرف القانونية [1].

2- <u>الضمانات المالية والقانونية للاستثمارات</u>: هناك عدة ضمانات مالية وقانونية وقضائية. أدرجت ضمن اتفاقية اتحاد المغرب العربي. نظرا لتخوف دول الاتحاد من بعضها البعض وحتى تتفادى النزاعات المستقبلية فيما يتعلق بالاستثمار.

* أما الضمانات المالية تتجلى في حرية تحويل رأس المال وعوائده أو أي مدفوعـات أخرى، بدون آجال متعلقة بالاستثمار، وينجز هذا التحويل بعملة قابلة للتحويل حسب سعر الصرف الرسمي الجاري به العمل في تاريخ التحويل [2].

---

[1]- المادة 4 و5 من المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، المشار إليه سابقا.
[2]- المادة 11 من نفس المرسوم الرئاسي.

وتتعلـق الضمانات المالية كذلك في ضمان التعويض عن الأضرار، التي تلحـق بالمستثمـر الناتجة بفعل الطرف المتعاقد. أو إحدى سلطاته العامة أو المحلية أو مؤسساتـه إذا كان:

- المساس بأي من الحقوق والضمانات المقررة للمستثمر في هذه الاتفاقية.

- الإخـلال بأي من الالتزامات والتعهدات الدولية المفروضة على عاتق الطرف المتعاقـد أو عدم القيام بما يلزم لتنفيذها سواءا كان ناشئا عن عمد أو إهمال.

- الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ ذي صلة مباشرة بالاستثمار ويكون التعويض هنا نقديا إذا تعذر إزالة الضرر.

* أما الضمانات القانونية، تتمثل في عدم تأميم أو انتزاع استثمارات رعايا أي من أحد الأطراف المتعاقدة، والنزاعات التي قد تنشب بين دولة من دول الاتحاد والمستثمر فإنها تعرض على الهيئة القضائية لدول اتحاد المغرب العربي.

المطلب (2): الاتفاقية الدولية الثنائية المبرمة بين الجزائر وأمريكا في مجال الاستثمار

إن تبني الجزائر للقانون (90-10)، المتعلق بالنقد والقرض. قد فتح الباب على مصراعيه للاستثمار المباشر الخاص الأجنبي. وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورة لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها، وفي جميع المجالات الاقتصادية. أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية وتوجهاتها الاستراتيجيـة [1]. وبالتالي أدى تغيير الاتجاه الاقتصادي، على المستوى الداخلي إلى تغيير في مواقف الدولة على مستوى العلاقات الدولية الاقتصادية، التجارية والمالية.

فـي هذا الشأن أبرمت الجزائر وأمريكا اتفاقية حـول تشجيع الاستثمارات بتاريـخ 22 يونيو 1990 في واشنطن [2]. وهذه الاتفاقية تدخل ضمن الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار. وهي اتفاقات ضمان، تقوم مؤسسات الاستثمارات

[1]- م. بودهان: الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، 2000، ص: 84.

[2]- مرسوم رئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 1990/10/17 المتضمن المصادقة على اتـفاق تشجيع الاستثمارات الموقع عليه في واشنطن يوم 22 يونيو 1990 بين الجزائر وأمريكا، الجريدة الرسمية العدد 45، 1990.

الخاصة لما وراء البحار (O.P.I.C) (*) بضمان تأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات الأمريكية في الجزائر. وقد نصت المادة (1) من الاتفاقية على ما يلي:

"تشير عبارة (التغطية) كما هي مستعملة هنا. إلى أي تأمين على استثمار أو إعادة تأمين، أو ضمان للاستثمار صادر وفقا لهذه الاتفاقية من قبل مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (أوبيك). أو من قبل أية وكالة تخلفها من وكالات الولايات المتحدة الأمريكية أو من قبل أية هيئة أخرى، أو مجموعة من الهيئات تبعا لترتيبات مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (أوبيك)" (1).

المطلب (3): الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر وأوروبا حول ترقية وتشجيع وحماية الاستثمارات

لقد تمت عدة اتفاقيات بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية. منذ بداية التسعينات حول تشجيع وترقية وحماية الاستثمارات. كانت تهدف إلى تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الأطراف المتعاقدة، وخلق مناصب شغل بين هذه البلدان نذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

1- الاتفاقية الجزائرية- البلجيكية واللكسومبروغية:

لقد تم الاتفاق بين الجزائر، والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسومبرغي، والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 24 أفريل 1991 (2). ويقصد بكلمة الاستثمارات في هذه الاتفاقية، حسب ما جاء في المادة (1): "تبين كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه، وكل حصة مباشرة أو غير مباشرة نقدية كانت أم عينية أو خدمات مستثمرة أعيد استثمارها في أي قطاع نشاط اقتصادي مهما كان نوعه".

وتطرقت هذه الاتفاقية إلى ترقية الاستثمارات وتشجيعها بين الأطراف المتعاقدة وكذا حماية الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بواسطة المعاملة المنصفة والعادلة وتوفير الأمن،

(*)- O.P.I.C : overseas private investment corporation :

- اتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار

(1)- المادة (1) من المرسوم الرئاسي رقم 90- 319 المؤرخ في 1990/10/17، المشار إليه سابقا.

(2)- مرسوم رئاسي رقم 91- 345 المؤرخ في 1991/10/05 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسومبرغي، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 24 أفريل 1991، الجريدة الرسمية، العدد 46، 1991.

وعدم القيام بإجراء نزع الملكية أو التأميم. كما منحت هذه الاتفاقية حرية تحويل الأموال من قبل مستثمري الدولة المتعاقدة، وإذ وقع نزاع بين الأفراد المتعاقدة يرجع التحكيم إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.

2- الاتفاقية الجزائرية- الإيطالية [1]:

لقد تم الاتفاق بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 18 مايو 1991. وتطرقت هذه الاتفاقية إلى تحديد معنى كلمة "استثمارات" وكلمة "مستثمرين". وإلى ترقية الاستثمارات عن طريق التشجيع المتبادل بين الدولتين، وكذا حماية الاستثمارات عن طريق توفير الأمن وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وعدم نزع الملكية والتأميم أو الحجز أو أي إجراء آخر ينزع الملكية.

كما ذكرت هذه الاتفاقية حرية تحويل مداخيل الاستثمارات خاصة الحصص الموزعة والأرباح والفوائد لمستثمري الدولة المتعاقدة. في حين تمنح الدولة الدعم والضمان ضد المخاطر للمستثمرين الأجانب. وأبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية من 10 سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة.

3- الاتفاقية الجزائرية-الفرنسية [2]:

أبرمت هذه الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا والمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمار وتبادل الرسائل المتعلقة بها، الموقعة بالجزائر بتاريخ 13 فبراير 1993، قصد تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بينهما، باعتبار تشجيع وحماية هذه الاستثمارات، تساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين البلدين التي تدعم التنمية الاقتصادية في البلدين.

وأول ما حدد في هذه الاتفاقية مفهوم عبارة " استثمارات" في المادة (1) من المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 2 يناير 1994 كما يلي: "عبارة استثمار تشير إلى

---

(1)- أنظر المرسوم الرئاسي رقم 91-346 مؤرخ في 1991/10/05 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم في الجزائر وإيطاليا، حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار الموقع بالجزائر بتاريخ 18 مايو 1991، الجريدة الرسمية عدد 46، المؤرخة في 1991/10/06.

(2)- أنظر المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 2 يناير 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الاستثمارات، الموقعة بالجزائر بتاريخ 13 فبراير 1993، الجريدة الرسمية العدد 01، المؤرخة في 2 ينلير 1994.

الأموال كالأملاك والحقوق، باختلاف أنواعها إلى جانب كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي".

وتطرقت هذه الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار الذي يقام على إقليم البلدين المتعاقدين، وذلك بتوفير المعاملة العادلة والمنصفة، لاستثمارات مواطني وشركات الطرف الآخر. وتوفير الحماية وتأمين هذه الاستثمارات، ولا تتخذ تدابير نزع الملكية أو التأميم بشأنها"، كما تمنح حرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة باستثمارات الطرف الآخر المتعاقد والمتمثلة في الفوائد والأرباح، ومدفوعات تسديد القروض، وتحويل نسبة من مرتبات العمال إلى بلدهم الأصلي، وإذا وقع النزاع بين الطرفين تحال القضية إلى التحكيم الدولي، المتمثل في المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات المنشأ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (C.I.R.D.I)، بين الدول ورعايا الدول الأخرى الموقعة بواشنطن في 18 مارس 1965.

وأبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية مكونة من 10 سنوات وتبقى سارية المفعول بعد هذه المدة، إلا إذا قام أحد الطرفين بإلغائه عن الطريق الدبلوماسي بواسطة إشعار مسبق مدته سنة واحدة.

4- الاتفاقية الجزائرية- الرومانية [(1)]:

بهدف تدعيم التعاون الاقتصادي بين الجزائر- ورومانيا وذلك بخلق ظروف ملائمة لإنجاز استثمارات من قبل مواطني البلدين، من أجل نقل التكنولوجيا وتحويل رؤوس الأموال وخلق مناصب شغل لمواطني البلدين. أبرمت اتفاقية بين الجزائر ورومانيا بتاريخ 28 يونيو 1994 موقعة بالجزائر. وهي متعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

وقد نصت هذه الاتفاقية على ترقية وحماية الاستثمارات من قبل كل طرف متعاقد على إقليمه، وكذا ضمان المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات المنجزة من قبل الطرف المتعاقد الآخر، وعدم اتخاذ تدابير نزع الملكية والتأميم للاستثمارات المنجزة. وحرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة بالفوائد والأرباح وتسديدات القروض.

[(1)]- أنظر المرسوم الرئاسي رقم 94-328 المؤرخ في 22 أكتوبر 1994، المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا. الموقع بالجزائر في 28 يونيو 1994 والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 69، المؤرخة في 26 أكتوبر 1994.

وإذا وقع خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالاستثمار تحال القضية على المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي أنجز على إقليمه الاستثمار أو على المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (C.I.R.D.I).

يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد، بنفس المدة إلا إذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين نيته في إلغاءه 6 أشهر قبل انتهاء مدة صلاحيته.

5- __الاتفاقية الجزائرية- الاسبانية__ [1] **:** لقد أبرمت الاتفاقية بين الجزائر وإسبانيا، حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بمدريد يوم 23 ديسمبر 1994. كان هدفها تكثيف التعاون الاقتصادي في إطار الفائدة المشتركة للبلدين، وإنشاء الظروف الملائمة للاستثمارات المنجزة من قبل مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف الآخر. وأن تشجيع وحماية هذه الاستثمارات يساهم في تحفيز مبادرات تحويل رؤوس الأموال وتحويل التكنولوجيا بين البلدين، بما يخدم مصلحة البلدين في التنمية الاقتصادية.

وقد نصت هذه الاتفاقية، على قبول وتشجيع الطرفين المتعاقدين الاستثمارات المنجزة على إقليمه من طرف مستثمري الطرف المتعاقد الآخر (المادة 2 من الاتفاقية).

كما أنها ذكرت حماية الاستثمارات للطرف الآخر المتعاقد، وضمان المعاملة العادلة والمنصفة لها [2]. أما فيما يتعلق بالتأميم ونزع الملكية، يجب أن تتخذ بصفة مطلقة لدوافع المنفعة العامة ولا تكون ذات طبيعة تمييزية. وإذا حدثت يجب أن ترفق بدفع تعويض مناسب بعملة قابلة للتحويل مساوي للقيمة الحقيقية للاستثمار[3].

ويمكن أن يمنح كل من الطرفين المتعاقدين، لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر إمكانية التحويل الحر للتسديدات، المتعلقة بهذه الاستثمارات، بعد إتمام جميع الالتزامات الجبائية [4]. وهذا الاتفاق هو ساري المفعول خلال مدة أولية من 10 سنوات وتمدد بفترات متتابعة مكونة من سنتين.

---

[1]- أنظر المرسوم الرئاسي رقم 95-88 مؤرخ في 25 مارس 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وإسبانيا المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع في مدريد يوم 23 ديسمبر 1994، الجريدة الرسمية عدد 23، 1995.

[2]- المادة (3) والمادة(4) من المرسوم الرئاسي 95-88، المشار إليه سابقا.

[3]- المادة (5): من المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المذكور سابقا.

[4]- المادة (7): من نفس المرسوم.

المطلب (4): اتفاقيات دولية حديثة بين الجزائر ودول مختلفة حول ترقية وتشجيع وحماية الاستثمارات (1996-2002)

لقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات دولية أخرى حديثة من سنة 1996 إلى سنة 2002، متعلقة بحماية وترقية الاستثمارات، مع العديد من الدول الأوروبية والآسيوية، والإفريقية، والأمريكية والعربية. إيمانا ورغبة منها في تدعيم التعاون الاقتصادي وخلق الشروط الملائمة لتطوير الاستثمارات مع هذه الدول. وهذا من أجل تجسيد القوانين الجديدة للاستثمار في الجزائر، الذي يفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. ويمكن تلخيص هذه الاتفاقيات في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأخرى حول تشجيع وترقية وحماية الاستثمارات (1996-2002)

الدولة لمبرمة الاتفاقية مع الجزائر	تاريخ ومكان التوقيع على الاتفاقية	مرسوم وتاريخ التصديق على الاتفاقية	موضوع الاتفاقية
- ألمانيا	11 مارس 1996 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 2000-280 مؤرخ في 7 أكتوبر 2000	- التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
- موزمبيق	12 ديسمبر 1998 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 01-201 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
- كوريا	12 أكتوبر 1999 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 01-204 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- ترقية وحماية الاستثمارات
- اليونان	20 فبراير 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 01-205 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
- جمهورية جنوب أفريقيا	24 سبتمبر 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 01-206 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
- اليمن	25 نوفمبر 1999 موقعة بصنعاء	- مرسوم رئاسي رقم 01-211 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
- ماليزيا	27 يناير 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 01-212 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- ترقية وحماية الاستثمارات
- الأرجنتين	4 أكتوبر 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 01-366 مؤرخ في 13 نوفمبر 2001	- الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
- الولايات المتحدة الأمريكية	13 يوليو 2001 موقعة بواشنطن	- مرسوم رئاسي رقم 02-57 مؤرخ في 5 فبراير 2002	- تنمية العلاقات التجارية والاستثمار
- بلغاريا	25 أكتوبر 1998 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 02-123 مؤرخ في 7 أفريل 2002	- الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
- الجمهورية التشيكية	22 سبتمبر 2000 موقعة ببراغ	- مرسوم رئاسي رقم 02-124 مؤرخ في 7 أفريل 2002	- الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
- سلطنة عمان	9 أفريل 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 02- 223 مؤرخ في 22 يونيو 2002	- التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
- إندونيسيا	21 مارس 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 02- 226 مؤرخ في 22 يونيو 2002	- ترقية وحماية الاستثمارات
- الإمارات العربية المتحدة	24 أفريل 2001 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 02- 227 مؤرخ في 22 يونيو 2002	- التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

المصدر:

- الجريدة الرسمية، العدد 58، المؤرخة في 8 أكتوبر سنة 2000.
- الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 25 يوليو سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 41، المؤرخة في 29 يوليو سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 42، المؤرخة في 1 غشت سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 69، المؤرخة في 18 نوفمبر سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 10، المؤرخة في 12 فبراير سنة 2002.
- الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخة في 14 أبريل سنة 2002.
- الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 26 يونيو سنة 2002.
- الجريدة الرسمية، العدد 45، المؤرخة في 30 يونيو سنة 2002.

نلاحظ أن الاتفاقيات الدولية المذكورة في الجدول رقم (22) والمبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية للفترة (1996-2002)، والمتعلقة بالاستثمارات أغلبيتها تركز على المحاور الرئيسية التالية:

في البداية تقوم هذه الاتفاقيات، بتحديد عدة تعاريف ومفاهيم متعلقة كمفهوم الاستثمار ومفهوم مستثمر، وتعريف المواطن، تعريف الإقليم...إلخ. ثم تتطرق هذه الاتفاقيات إلى ترقية وتشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين المتعاقدين، والتطرق إلى المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات. وتذكر كذلك عدم تأميم أو نزع ملكية استثمارات المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين. ثم تقديم التعويضات لاستثمارات أحد الطرفين المتعاقدين في حالة تعرض هذه الاستثمارات إلى خسائر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح. وضمان حرية تحويل عوائد الاستثمارات المتعلقة بالأرباح أو الفوائد بعد الوفاء بكل الالتزامات الجبائية من طرف المستثمر الأجنبي.

وإذا حدثت نزاعات بين الطرفين المتعاقدين تسوى بطريقة ودية دبلوماسية، وإذا تعذر الأمر يحال النزاع على التحكيم الدولي.

أغلبية هذه الاتفاقيات تبقى سارية المفعول لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة برغبته في إنهائها.

خلاصـة الفصـل الرابـع

على ضوء المحاور المذكورة في هذا الفصل، والمتعلقة بمناخ الاستثمار في الجزائر المتمثل في القوانين والامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين وخلق هيئات لتسهيل عمليات الاستثمار، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

* نلاحظ أن قانون الاستثمار الصادر عام 1963 لم يطبق في الواقع العملي، بحيث أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية، ولم تدرس ولم تبث في الملفات المودعة المتعلقة بالاستثمار. أما قانون الاستثمار الصادر عام 1966 تميز بصعوبة في التطبيق على المستثمرين الأجانب. وما يمكن قوله على هذين القانونين أنهما لم يستقطبا المستثمرين الأجانب، لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم.

* إن القانون 12/93 لعام 1993 ينص على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ولكن نجد أن المستثمرين الأجانب يستفيدون من الامتيازات الممنوحة أكثر من المستثمرين المحليين، لأنهم يتوفرون على مؤهلات مالية وتقنية هائلة خاصة إذا كان هؤلاء المستثمرون الأجانب من الدول المتقدمة.

* تجدر الملاحظة أن هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة، إذا رأت أن هناك ضغوطا ضريبية تواجهها عند انتهاء مهلة الاستفادة تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر، من اجل إبرام عقد استثمار مباشر للاستفادة من إعفاءات ضريبية أخرى.

* في إطار سياسة التحفيز على الاستثمار، قامت الدولة الجزائرية بخلق هيئات عمومية كوكالة (APSSI) و (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار، بهدف ترقية وتطوير الاستثمار، وكذا إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية مع الدول الأجنبية والعربية، من أجل خلق فرص جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويبقى السؤال المطروح حول مدى فعالية قوانين الاستثمار والاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار، وانعكاساتها على واقع استثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ ونجيب عن هذا التساؤل خلال الفصل الخامس.

الفصـــل ا امـــس

تقييم سياسة التحفيز على الاستثمار وأثرها على الاستثمار

ا لي والأجن ا زائر

ا بحـث الأول: تقييم فعالية قوان الاستثمار وانعكاساتا على واقع الاستثمار الكلي واستثمار القطاع ا اص ا زائري.

ا بحـث الثانـي: أثر قوان الاستثمار على واقع الاستثمارات الأجنبية ا باشرة ا زائر.

تمهيـد:

إن السوق العالمية التي تدخلها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، ومن بينها الجزائر، هي سوق متكاملة بدرجة متزايدة. ولإمكانية التعامل معها يجب إعادة النظر في السياسة التحفيزية للاستثمار وخاصة السياسة الجبائية المطبقة في الدولة، ومدى إمكانية تعايشها مع هذه الأسواق العالمية، التي فتحت الباب على مصراعيه للتدفقات الاستثمارية. ومن هذا المنطلق يجب تقييم هذه السياسات ومدى تجاوبها مع الأجواء العالمية الجديدة في جذب وتحفيز الاستثمارات، للانتقال صوب سياسات اقتصادية أكثر فاعلية.

ولاشك أن قوانين الاستثمار بوضعها الحالي تحتاج إلى نظرة متأنية، لتبايـن أوجـه النقـص والقصور الذي ينتابها من ناحية الدور المأمول منها في جذب وتحفيز الاستثمـارات، وذلك من خلال آلياتها المستخدمة في ذلك، كسياسـة الإعفاءات الضريبية المعمول بها، والمعاملة الضريبية للاستثمارات، لإمكانية الإصلاح والتطوير، وبيان الإيجابيات التي تتحلى بها هذه السياسة التحفيزية للاستثمارات، والتي كانت النواة الأولى لمواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة، والعمل على تطويرها وتدعيمها بما يحقق المزيد من التواؤم مع تلك المتغيرات.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث (1): تقييم فعالية قوانين الاستثمار وانعكاساتها على واقع الاستثمار الكلي واستثمار القطاع الخاص الجزائري.

المبحث (2): أثر قوانين الاستثمار على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

المبحـث الأول: تقييم فعالية قوانين الاستثمار وانعكاساتها على واقع الاستثمار الكلي واستثمار القطاع الخاص الجزائري

في هذا المبحث نتناول، تحليل مدى فعالية قوانين الاستثمار في الجزائر، ولاسيما قانون 93-12 لعام 1993. وذلك بتحديد نقائص وعيوب هذه القوانين. بالإضافة إلى تقييم الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية المتعلقة بترقية الاستثمار. ثم دراسة آثار ونتائج هذه القوانين على واقع الاستثمارات الكلية استثمارات القطاع الخاص في الجزائر. أي الدور الذي لعبته وستلعبه هذه القوانين في تنمية الاستثمارات الإجمالية والخاصة.

المطلب (1): تحديد نقائص قانون الاستثمار الجديد لسنة 1993

إن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993. المتعلق بترقية الاستثمار، كان الهدف منه استقطاب الرأس المال الخاص الوطني الأجنبي. من أجل ترقية وتطوير قطاعات اقتصادية معنية، وذلك بأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي حددتها الدولة للاستثمار.

ولكن السؤال المطروح في هذا الشأن هل أن قانون 93-12 قد أتى بجديد بالنسبة لقوانين الاستثمار السابقة المتمثلة في قوانين 1963، 1966، 1982 و1988 ؟ أم أنه يعتبر كتجديد للطرق القديمة ؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغي التطرق إلى الملاحظات التالية:

1- إن الأنشطـة والقطاعات الاقتصادية والفروع المخصصة للدولة، المحددة في قانـون 93-12 هي فكرة قديمة أدرجت في قانون 1966، وعرفت بالقطاعات الحيوية. أما الآن سميت في القانون الجديد بالقطاعات الاستراتيجية. ونستنتج من هذا أن الدولة لن تتخلى عن مهمتها كمستثمر.

2- إن الشيء الجديد الملاحظ في هذا القانون، هو استفادة المؤسسات العمومية بأحكام هذا القانون عن طريق التنظيم، ولكن هذا يعني أن هناك تناقض بين القطاع العام، والقطاع الخاص الوطني، والرأسمال الأجنبي. طالما أن هذا القانون ينص على المساواة بين كل المستثمرين. وما دام أن هذا القانون موجه أولا وقبل كل شيء إلى الاستثمار الأجنبي. هذا ما

يؤدي بالشركات الأجنبية إلى الاستفادة من الامتيازات الممنوحة أكثر من المؤسسات المحلية. لأنها تتوفر على المؤهلات المالية والتقنية اللازمة.

3- إن الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، الهدف منها جلب الاستثمار الأجنبي، الذي يترتب عنه تمويل الاقتصاد الوطني، وتوفير العملة الصعبة في إطار ميزان المدفوعات. ولكن هذه الإعفاءات الضريبية الممنوحة تؤدي إلى انخفاض في فائض الميزانية العامة للدولة. وهذا ما يؤدي إلى التقليل من النفقات العامة. ومن ثم إذا رأت هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة، أن هناك ضغوط ضريبية تواجهها عند انتهاء مهلة الاستفادة. تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر من أجل إبرام عقد استثمار مباشر للاستفادة من إعفاءات ضريبية أخرى.

4- لقد حدد القانون 93-12 المتعلق بالاستثمار، أنظمة خاصة تشمل المناطق الخاصة والمناطق الحرة. فإذا كانت الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة المصنفة حسب المناطق الواجب ترقيتها ومناطق للتوسع الاقتصادي، تهدف إلى تنمية هذه المناطق حسب خطة مضبوطة تضعها الدولة، فإن إنشاء المناطق الحرة قد لا تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة نتيجة لبعض المشاكل التي تطرح في هذه المناطق منها:

* أن المناطق الحرة لا تقض على مشكل البطالة، لأن توظيف العمال الأجانب من قبل المستثمرين في هذه المناطق يتم بدون شكليات مسبقة.

* لا يتجسد التكامل الاقتصادي بين المنطقة الحرة، والاقتصاد المحلي، باعتبار المنطقة الحرة لا تلجأ إلى التموين بالمواد الأولية والمنتوجات النصف المصنعة والآلات المحلية.

* أن المنطقة الحرة لا تؤدي إلى نقل التكنولوجيا، طالما أن التكنولوجيا هي حبيسة المنطقة الحرة، وأن تطورها يتم على مستوى الشركة الأم في البلد الأجنبي.

* لا تؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة، بالقدر الذي تنتظره دول العالم الثالث مادام مصدرها يتمثل في المصاريف التي تدفعها المؤسسات في تسديد الأتاوات، واستهلاك الطاقة، وتسديد الأجور، وهذا لا يؤدي إلى تحقيق مردود مالي واقتصادي هام للمنطقة [1].

---

[1]- عليوش قربوع كمال، ...، مرجع سابق الذكر، ص: 72.

5- أن التجارب التي عرفتها بعض الدول. أن سياسة المناطق الحرة كانت سياسة فاشلة. لم تؤدي إلى الأهداف المرجوة، إلا فيما يسمى بالدول الصناعية حديثا. إذ أن الدول التي لجأت إلى لمناطق الحرة في مرحلة الستينات قد تخلت عنها اليوم.

6- زيادة على الامتيازات الممنوحة في قانون الاستثمار الجديد. ذهبت الجزائر إلى منح ضمانات قانونية معتبرة تمثلت في تجميد القانون الجزائري، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية. لذا تكون الدولة الجزائرية قد تخلت عن سيادتها التشريعية المتعلقة بالاستثمارات، وعن سيادتها القضائية لحساب التحكيم الدولي [1]

المطلب (2): تقييم الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية

إن مـا يلاحظ أن اتفاقية تشجيـع وضمان الاستثمار، بين دول اتحاد المغرب العربـي، تعتبر من بين وسائل إنجاز وتحقيق الاتحاد، بحيث أنها تلعب دورا مهما في التقارب الاقتصادي والصناعي والمهني بين دول الاتحاد.

ويبدو أن هناك تخوف لدول الاتحاد من بعضها البعض في هذه الاتفاقية ولاسيما المتعلقة بالضمانات، وترجع أسباب هذا التخوف إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية والطرق المنتهجة في تنمية هذه الدول. ولكن مع اعتماد هذه الدول على قوانين الاستثمار، التي تشجع المستثمر الأجنبي قد يكون هذا التخوف قد زال.

ولكن فعالية الاتفاقية تكمن في التطبيق. وفي وعي دول وشعوب المغرب العربي، حتى تشعر بكيانها ووجودها لمجابهة تحديات هذا القرن. علما أن المستقبل سيكون للتكتلات الجهوية والإقليمية لضمان وجودها على المستوى الدولي.

* أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمارات. نجد مبادئها قد دافعت عنها الدول الغربية منذ الستينات. وكانت الجزائر رافضة لها إلى غاية سنوات التسعينات. لكن الجزائر قبلت بهذه المبادئ والقواعد مع حلول سنوات التسعينيات رغم أنها مازالت دولة متخلفة. وبهذا تكون الجزائر، قد قبلت بقواعد القانون الدولي الكلاسيكي التي رفضتها لمدة طويلة. ويفسر هذا بالوضعية الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر. وتغير موازين القوى في العلاقات

---

[1]- نفس المرجع، ...، ص: 73.

الاقتصادية الدولية ومن ثم أرغمت الجزائر على اللجوء إلى الاستثمار الدولي المباشر، معتقدة بأنـه سيخرجها مـن الأزمة الاقتصاديـة، وأزمة المديونية بمساعدة صندوق النقد الدولـي (FMI)، والمؤسسات المالية الدولية.

وأن إبرام الاتفاقيات الثنائية، في مجال الاستثمارات يؤدي إلى ضمان المستثمرين الأجانب، وتمكن للدولة المضيفة أن تخرق قوانينها الداخلية بكل سهولة، ولكن يصعب عليها أن تخل بأحكام اتفاق دولي، لأن ذلك يؤدي إلى مسؤوليتها الدولية وضغط الرأي العام الدولي. وهذا ما ينطبق على الجزائر في أنها تبنت قانون داخلي يتعلق بترقية الاستثمار، وفي نفس الوقت إبرام اتفاقيات ثنائية دولية متعددة.

* حسب هذه الاتفاقيات الثنائية أنها تبنت مبدأ المعاملة بالمثل ولكن هذه الاستثمارات نجدها منفذة بصفة أحادية من طرف الدول الأجنبية داخل أرض الجزائر، أي أن أغلبية الاستثمارات تنجز في الجزائر. ونجد عدد قليل من الاستثمارات الجزائرية موجودة بالخارج وبذا يكون المستفيد الوحيد من أحكام هذه الاتفاقيات هم المستثمرون الأجانب.

* ومـا يمكن قوله، أن هنـاك تطابقا بين المبادئ التي تبنتها الجزائر على المستـوى الداخلي، والمبادئ المكرسة على المستوى الدولي. وأن سياستها الاقتصادية قد انسجمت مع توجهات اقتصاد السوق الموضحة في سياسة صندوق النقد الدولي، والتي تتمثل آخر خطواتها في تبني أمرا متعلق بالخوصصة.

* والملاحـظ أيضـا في هذه الاتفاقيات الدولية المبرمـة بين الجزائر، والدول الأجنبية. نجـد أنها تعتمـد علـى القواعد الإرشادية للبنك الدولي لتشجيع تدفق الاستثمار الدولي وهي كمـا يلي[1] :

- تسهيل قبول وتشجيع تدفق الاستثمارات المشتركة.
- تجنب القيود والشروط غير الضرورية للاستثمار الدولي.
- احترام قواعد كل دولة في وضع قواعد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

(1)- فريـد النجـار: الاستثمار الدولي والتنسيـق الضريبـي، مؤسسة شبـاب الجامعة، الإسكندرية مصـر، 2000، ص: 31-32.

- من حق الدولة المضيفة، رفض الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة عدم اتفاق الاستثمار مع الأمن القومي، أو دخول المشروع في نطاق المصلحة القومية.

- ضمان حرية تحويل صافي الدخل على الاستثمار، ومبالغ المديونية التعاقدية، وعائد قيمة الاستثمار عند التصفية.

- تسوية المنازعات بالتفاوض والتحكيم الدولي.

وأخيرا يمكن القول أن تجربة الجزائر في مرحلة الإصلاحات هي في بدايتها لا يمكن تقويمها بطريقة موضوعية، حتى نرى نتائج وآثار تطبيق قوانين الاستثمار الجديدة على واقع الاستثمار في الجزائر. ابتداء من سنوات التسعينات إلى يومنا هذا وهذا ما نتطرق إليه خلال المطلب الموالي.

المطلب (3): نتائج وآثار قوانين الاستثمار على واقع الاستثمارات الإجمالية في الجزائر

1- وتيرة الاستثمار وأولوياته:

إن الضعف الذي اعترى القطاع المنتج في الاستثمار. ترجع أسبابه إلى ضعف وتيرة النمو السنوي للاستثمار، خلال سنوات الثمانينات وتغيير سياسة الاستثمارات التي اعتمدت أولويات جديدة في توزيعها، لصالح القطاعات غير المنتجة المتعلقة بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما هو موضح في الجدول التالي من سنة 1980 إلى سنة 1990.

الجدول رقم (23): تطور الاستثمارات في الجزائر بالأسعار الجارية (1980-1990)

الوحدة (مليار دج).

القطاعات	1984/1980	المتوسط السنوي	1989/1985	المتوسط السنوي	1990
- الفلاحة والري	26,26	5,25	42,30	8,46	11,00
- الصناعة	120,74	24,15	85,51	17,10	24,21
- وسائل الإنجاز	12,97	2,59	15,26	3,05	2,20
- خدمات الإنتاج	41,93	8,39	24,46	4,89	5,40
- الهياكل الأساسية	142,91	28,58	202,97	40,59	52,30
المجموع	**344,81**	**68,96**	**370,50**	**74,09**	**95,11**

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص: 182.

وحسب المعطيات الموجودة في الجدول رقم (23) المتعلقة بتوزيع الاستثمارات، فإن الوزن النسبي للقطاع المنتج (الصناعة والزراعة ووسائل الإنجاز)، من المتوسط السنوي للاستثمارات الكلية ضعيف بحيث يشكل 43 %. بالرغم من أن هذه القطاعات هي التي تنتج السلع، وتوفر مناصب الشغل، وبها تتم التنمية الاقتصادية. ويمكن اعتبار هذه السياسة في النمو الاقتصادي، لا يساعد على حل أزمة الإنتاج، والتقلص من الاعتماد على الواردات في التموين بالسلع والخدمات. التي تصل نسبتها إلى 25 %، و لا تساعد على حل مشكلة البطالة الذي يزيد معدله عن 21 % من القوة العاملة.

ويعتبر هذا التوزيع للاستثمارات (1980-1990)، الذي أعطى الأولوية للقطاعات غير المنتجة (قطاعات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية) بنسبة 53 %، مظهر من مظاهر الاختلال في توازن التنمية. ويظهر التأثير السلبي للاستثمار على أزمة الإنتاج بعد أزمة البترول لسنة 1986. أين انخفضت أسعار البترول الخام بنسبة 50 %، مع انخفاض قيمة الدولار عن قيمته سنه 1980 بنسبة 40 % ، وقد تضررت من جراء ذلك دول منظمة OPEC، بخسارة إجمالية مقدرة بقيمة 60 مليار دولار لفائدة البلدان المصنعة في العالم [1].

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق الذكر، ص: 183.

وبما أن البترول والغاز الذي يشكل نسبة 98 % من قيمة السلع التي تصدرها الجزائر. فإن التنمية تتأثر مباشرة بتدهور أسعار المحروقات، عن طريق انخفاض معدلات الاستثمار السنوية، خاصة وأن تموين هذا الاستثمار، يعتمد على الواردات بنسبة 70 %. وتبين انخفاض معدلات الاستثمارات عندما نقارنها بالناتج الداخلي الخام حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تطور معدلات الاستثمار في الجزائر (1967-1990). الوحدة : مليار دج

السنوات	1969/67	1973/70	1977/74	1979	1985	1987	1988	1989	1990
الناتج الداخلي الخام (PIB)	56,8	114	258,5	115,78	287,9	306,5	316,8	382	497,5
الاستثمارات	9,16	36,31	121,23	54,78	77	75,4	69,9	69,4	95
معدل الاستثمارات	**% 16**	**% 31,8**	**% 46,9**	**% 47,3**	**% 26,7**	**% 24,6**	**% 22**	**% 18,2**	**% 19**

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق الذكر، ص:184، نقلا عن وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

وتبين أرقام الجدول أعلاه أن معدلات الاستثمار سجلت مرحلتين لتطورهما. وهما مرحلة التصاعد التي بلغت أقصاها سنة 1979 بمعدل 47 %، ثم مرحلة الانخفاض في معدلات الاستثمار التي وصلت إلى 19 % سنة 1990.

وأن هذا الانخفاض في الاستثمار، يعني انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي وقد كان القطاع الإنتاجي، الذي تأثر كثيرا بهذا الانخفاض في وتيرة الاستثمار، هو قطاع الصناعة لأنه مرتبط كثيرا بتموينه بالواردات المتعلقة بالتجهيزات وقطع الغيار والمواد الأولية.

2- تطور النشاط الصناعي:

لقد سجل الإنتاج الصناعي العمومي في الجزائر مع نهاية سنة 1997 استمرار في الانخفاض بنسبة (- 7,2 %). وهي نسبة بعيدة جدا عن الزيادة التي كانت ترتقبها السلطات العمومية والمقدرة بنسبة (+1 %).

أما قيمة الواردات المخصصة للاستثمار، فقد بلغت 6,9 مليار دينار سنة 1997 مقابل 5,2 مليا ر دينار سنة 1996 مسجلة زيادة قدرها 32 % [(1)]. وبلغت القيمة المضافة التي حققها القطاع الصناعي سنة 1997، مبلغ 140 مليار دج فهي ارتفعت بنسبة 3 %. مقارنة مع سنة 1996 التي كانت تبلغ 135 مليار دج، وكانت هذه النتائج متماشية مع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. التي ترتب عنها غلق الوحدات والمؤسسات التي تبين عدم جدوى استمرارها، وخوصصة بعض المؤسسات والتنازل عن موجودات بعض الوحدات الإنتاجية.

كما بلغ إنتاج المحروقات 37,654 مليون طن سنة 1997 بزيادة 185 ألف طن مقارنة بسنة 1996.

3- تطور النشاط الزراعي:

حسـب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في أفريل 1998، أن القطاع الزراعي تميز بضعف معتبر للاستثمار. وتم كشف تحويل ثروات ينتجها هذا القطاع نحو نشاطات تجارية. في حين أن الزراعة لم تعرف تحولا عميقا، يجعل منها قطاعا عصريا قادرا على تلبية طلب الاستهلاك الداخلي، أو تحقيق فائض للتصدير إذ نلاحظ أن حصيلة الإنتاج خلال الموسم الفلاحي 1997/1996 مقارنة بالموسم الزراعي السابق سجل تراجعا قدره (-24 %)، ومقارنة بمعدل الإنتاج خلال 10 سنوات فإن نسبة نمو هذا القطاع تقدر بـ (-9 %). وحسب التقرير المذكور تمت إعادة هيكلة التعاضدية الفلاحية عن طريق تأطير القرض الفلاحي الذي سيعزز بإقامة صندوقين أحدهما خاص بالضمان الفلاحي، والثاني يخص ضمان الاستثمارات الفلاحية.

وما يمكن قوله عن الوضعية الحالية للقطاع الزراعي في تلك الآونة أنها تتميز بضعف المردودية، وتأخير في تجديد رأس المال المنتج.

[(1)]- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (أفريل 1998) -نقلا عن: دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية إبن خلدون العلمية، الجزائر، السداسي الأول 1999، ص: 176.

المطلب (4): نتائج وآثار قوانين الاستثمار على واقع استثمارات القطاع الخاص

إن سياسة انفتاح الجزائر، على الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، حسب ما جاء في المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05، المتضمن ترقية الاستثمار والذي يهدف إلى تشجيع المبادرات الخاصة، وتنشيط حركية الاقتصاد وإحداث التنمية في البلاد. ومن ثم التوجه نحو اقتصاد السوق الذي يخضع لقانون العرض والطلب.

وقبل عرض نتائج وآثار هذا القانون الجديد على واقع الاستثمار الخاص في الجزائـر، ارتأينا أن نذكر بنتائج القوانين التي سبقته والمتمثلة في قوانين (82-11) المؤرخ في 1982/08/21 والقانون (88-25) المؤرخ في 1988/07/12 الذي كان يهدف إلى توجيه استثمارات القطاع الخاص، نحو النشاطات الصناعية والخدماتية.

1- القانونين (82-11) و (88-25) وآثارها على واقع الاستثمار الخاص:

لقد تم اعتماد 1182 مشروع، ابتداءا من شهر ماي 1983، إلى غاية آخر سنة 1984. من بينها 893 مشروع تم اعتماده من طرف اللجان الولائية للاعتماد يقدر مبلغها بـ 1,5 مليار دينار جزائري. أما اللجنة الوطنية للاعتماد فقد اعتمدت 289 مشروع يقدر بـ 2,09 مليار دينار جزائري [1] .

وإذا قارنا عدد المشاريع الاستثمارية المعتمدة سنة 1985، بالنسبة لتلك المعتمدة طيلة الفترة 1969 و1974. فإننا نلاحظ بأن المشاريع المعتمدة خلال هذه الفترة والبالغة 528 مشـروع، لا تمثل سوى 46 % تقريبا من حجم الاستثمـارات الخاصة المعتمدة عـام 1985، وهو فرق يعكس الجهد المبذول من طرف القطاع الخاص لتنمية استثماراته ولتقييم الحصيلة الإجمالية للاستثمارات الخاصة بتطبيق قانون 1982. فإن هذه الحصيلة تبدو إيجابية بالمقارنة مع السنوات السابقة. إذ نلاحظ ابتداء من شهر ماي 1983 تاريخ بداية تطبيق القانون إلى غاية 1987. تم اعتماد 5019 مشروع، تمثل مبلغا إجماليا قدره 18 مليار دينار جزائري، وخلق ما يقارب 80.000 منصب شغل. بالإضافة إلى انتشار هذه المشاريع في أغلبية

[1]- علي صحراوي: مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي(التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص: 177.

المناطق، بعدما كانت متمركزة في المدن الكبرى. وأخيرا يمكن القول بأن قانون 1982 للاستثمار، قد حقق جزءا من الأهداف المساهمة في رفع عدد المشاريع الخاصة، لتنمية اقتصاد البلاد ويمكن تلخيص نتائج قانون 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 في أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (25): المشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية واللجان الولائية (1983-1987)

السنوات	اللجنة الوطنية للاعتماد		اللجان الولائية للاعتماد	
	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات (10^3) دج	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات (10^3) دج
ماي 83 إلى 1984/12/31	289	2.098.073	893	1.527.439
1985	288	2.492.000	858	1.508.377
1986	197	1.950.462	1036	1.839.448
1987	440	4.719.892	1018	1.884.666
المجموع	1214	11.260.427	3805	6.759.930

المصدر: الديوان الوطني للتوجيه والمتابعة للاستثمار الخاص.

والملاحظ في الاستثمارات الخاصة. أن المستثمرون الخواص يلجؤون إلى الاستثمار، في القطاعات التي لا تتطلب مهارات عالية، والتي لا تحتاج إلى تكاليف باهضة كقطاعات النسيج، والصناعات الغذائية، حيث تحتل مكانة الصدارة في الاستثمارات الخاصة بنسبـة 72,4 % من المبلغ الإجمالي المستثمر من طرف القطاع الخاص[1].

ويمكن للمستثمرين الخواص أن يستفيدوا من أحكام القانون الجديد للاستثمار، والذين لهم استثمارات منجزة أو الجاري إنجازها في إطار القانونين 82-11 و 88-25 والقانـون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. وفي هذا الإطار تم فحص 303 ملفا للاستثمار ابتـداء من 8 سبتمبر 1990 إلى آخر اجتماع لمجلس النقد والقرض المنعقد في 13 أكتوبر 1993. ومنح مجلس النقد والقرض 195 ملفا رأيا بالموافقة، أي بنسبة 64 % من الملفات المعتمدة، وتم توزيع هذه الملفات المتعلقة بالاستثمار بين الوكلاء وتجار الجملة حسب الجدول الموالي:

---

[1]- علي الصحراوي،......، مرجع سابق الذكر، ص: 180.

الجدول رقم (26): ملفات الاستثمار المعتمدة من 1990/09/08 إلى 1993/10/13

	الملفات المدروسة	الملفات المعتمدة	الملفات المقبولة بالنسب
الاستثمار	135	102	% 76
الوكلاء	97	62	% 64
التجارة بالجملة	71	31	% 44
المجموع	303	195	% 64

المصدر: عليوش قربوع كمال، .....، مرجع سابق الذكر، ص: 18.

وحسب المعلومات الواردة من وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أن الاستثمارات الخاصة المصرح بها منذ صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 إلى نهاية ديسمبر 1994. بلغت 90,62 مليار دينار جزائري. أي ما يعادل 1,76 مليار دولار أمريكي.

وساهم المستثمرون في تمويل هذه الاستثمارات من أموالهم الخاصة، بمبلغ قدره 29,2 مليار دج أي بنسبة 22, 32 % من التكلفة الإجمالية للاستثمار [1].

وبلغت موارد العملة الصعبة لتمويل هذه المشاريع الاستثمارية مبلغ 249 مليون دولار أمريكي، وهي قيمة ضئيلة. وهذا ما يفسر عند إحجام المستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم في الجزائر نظرا لتأزم الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي كان سائد سنوات 1994/93.

وهذه المبالغ المستثمرة، إحتوتها حوالي 650 مشروعا استثماريا في تلك الفترة، وبالتالي عملت على توفير مناصب شغل بلغت قيمتها الإجمالية نحو 58.098 منصب شغل. وفي تلك المرحلة معروف عن الحالة الاقتصادية للقطاع الخاص في الجزائر، أنه حديث النشأة، ولم يكتسب بعد قوة اقتصادية تؤهله لدفع عجلة التنمية. وذلك من حيث طبيعة

---

[1]- حميد بوزيدة: الضريبة وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988-1996).
رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص: 207-209.

النشاطات التي يمارسها. وحجم وحداته الصغيرة التي تمثل 91% من الوحدات التي تشغل أقل من 10 عمال، في حين أن تلك التي تشغل أكثر من 20 عاملا تقل نسبتها عن 4 %.

2- تطور استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة (1993-1998):

يمكن إبراز تطور حجم مشاريع الاستثمار الخاص، وتقييمها بحسب كل قطاع، ومبالغ تكلفتها الاستثمارية ومناصب الشغل من سنة 1993 إلى سنة 1998 حسب الجداول والأشكال الموالية:

الجدول رقم (27): تطور عدد المشاريع من 1994 إلى الفصل الأول 1998

السنوات	1994	1995	1996	1997	الفصل الأول 1998
عدد المشاريع	61	17	49	58	13

المصدر: وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته (APSSI).

حسب الأرقام المدرجة في هذا الجدول. نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة، قد انخفضت من سنة 1994، التي كان عددها 61 مشروعا إلى 17 مشروعا في سنة 1995. وذلك بفارق قدره 44 مشروعا وهذا ما يعكس الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خاصة في نهاية سنة 1994. وبالتالي بدأت مشاريع الاستثمار الخاص في تراجع، وهروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، بسبب نقص الأمن واضطراب الأوضاع الاقتصادية والسياسية. وهذا ما جعل المستثمرون الخواص والأجانب في تهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج. وانعدام الثقة في الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم (28): توزيع المشاريع حسب كل قطاع من 1993-1997.

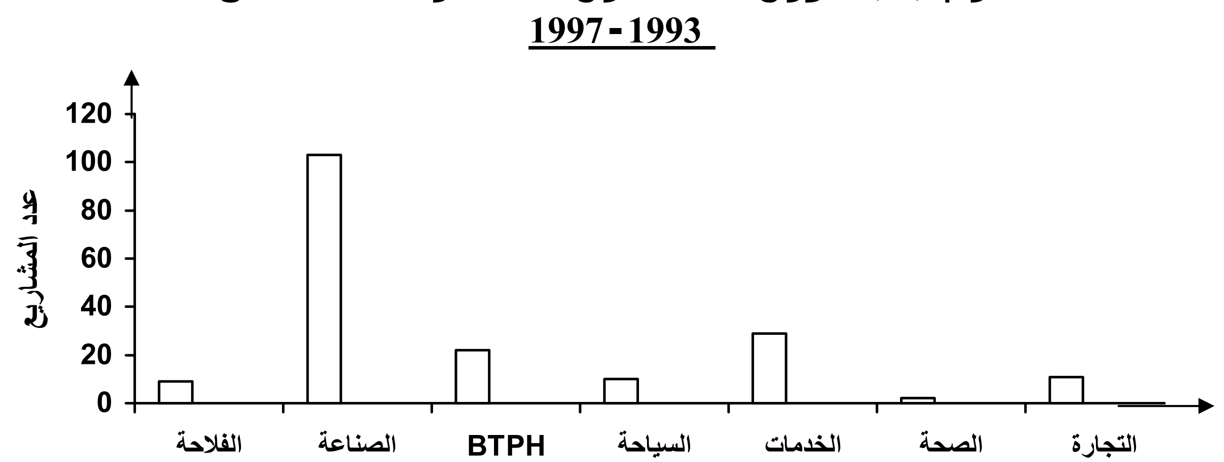
(الوحدة : مليون دج)

القطاعات	العدد	النسب % (*)	المبلغ	% (*)	اليد العاملة	% (*)
الفلاحة	09	% 5	2.092	% 9	5.667	% 8
الصناعة	103	%55	13.207	% 56	17.844	% 27
البناء والأشغال العمومية والتهيئة العمرانية BTPH	22	% 12	4.574	%19	5.031	% 8
السياحة	10	% 5	1.807	% 8	5.808	% 9
الخدمات	29	% 16	1.693	% 7	31.966	% 47
الصحة	02	%1	114	% 0,5	545	% 0,8
التجارة	11	% 6	258	% 1	173	% 0,2
المجموع	186	% 100	23.745	% 100	67.034	% 100

المصدر: APSSI وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته.

وللتوضيـح أكثر فيما يتعلق بتوزيع المشاريع الاستثمارية، حسب كل قطاع من سنة 1993 إلى سنة 1997 نشخصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): توزيع عدد مشاريع الاستثمار حسب كل قطاع من 1993-1997



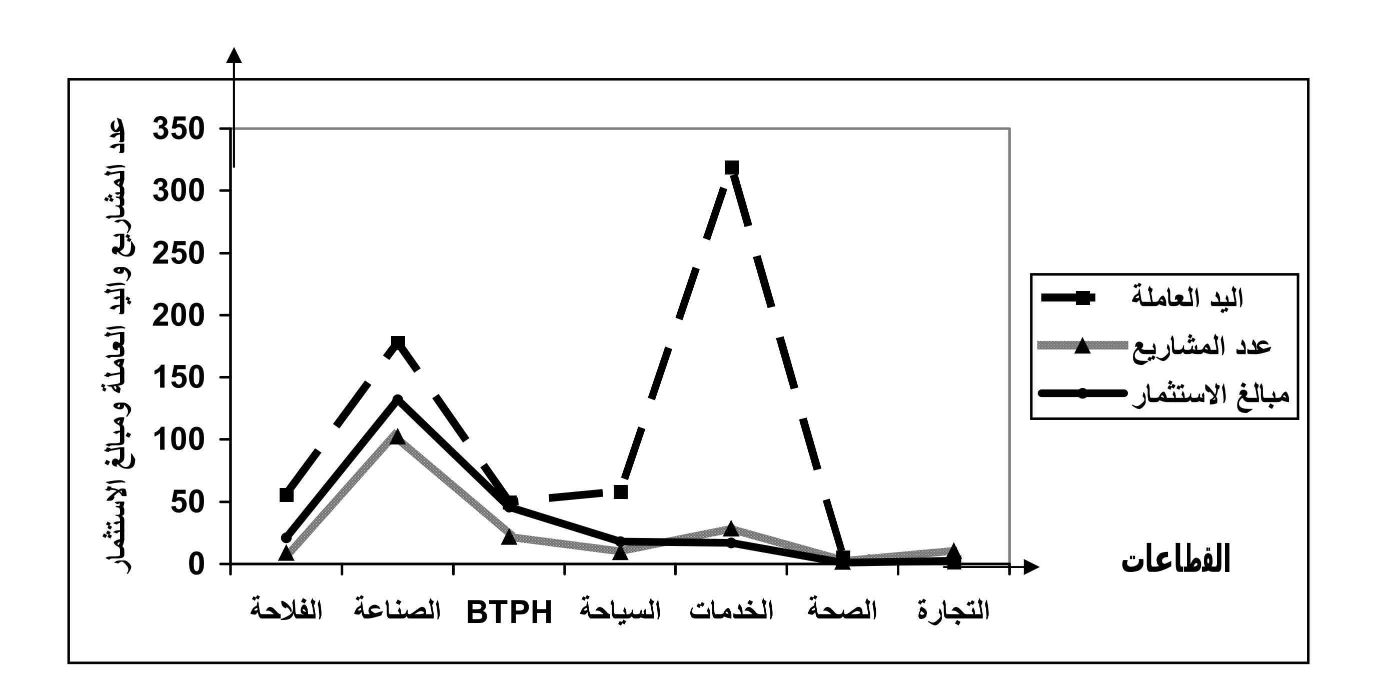
(*)- تم حساب عدد المشاريع ومبلغها ونسبة اليد العاملة حسب كل قطاع من طرف الباحث، وذلك بالاعتماد على أرقام وكالة APSSI.

نلاحظ من الجدول رقم (28) والشكل رقم (07) أن عدد مشاريع قطاع الصناعة بلغ 103 مشروعا بنسبة 55 % بملغ 13.207 مليون دينار جزائري، وهو بهذا يحتل مركز الصدارة بين القطاعات الأخرى. في حين نرى قطاع الصحة يحتل المرتبة الأخيرة، من حيث عدد المشاريع والبالغة مشروعين فقط بمبلغ 114 مليون دينار دج. أما قطاع الخدمات احتوى على 29 مشروعا بمبلغ 1.693 مليون دينار. فإنه يحتل المرتبة الأولى من حيث اليد العاملة البالغة 31.966 منصب عمل وهذا راجع إلى الأطر القانونية المحفزة لاستثمارات الشباب في هذا القطاع، والذي كان متمركزا في الخدمات المتعلقة بالهاتف، والنقل الحضري.

ويمكن إظهار العلاقة بين عدد المشاريع الاستثمارية واليد العاملة وحجم الاستثمارات انطلاقا من الجدول رقم (28) في التمثيل البياني (المنحنى التكراري) التالي:

الشكل رقم (08[*]): العلاقة بين عدد المشاريع ومبالغ الاستثمار واليد العاملة

(1993-1997)



(*)- تم بناء هذا الشكل من طرف الباحث، الذي يبرز العلاقة التي تربط حجم الاستثمارات، بعدد المشاريع المنجزة، ومناصب الشغل الموافقة لهذه المشاريع. حسب كل قطاع من سنة 93 إلى سنة 1997 وهذا ما يعكس نتائج قانون 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار.

ونلاحظ من الرسم التخطيطي، الموضح أعلاه. أن المبالغ المخصصة للاستثمـار تعتبر ضخمة مقارنة مع عدد المشاريع ومقدارها 23.754 مليون دينار جزائري، التـي تقابل 186 مشروع، خاصة فيما يخص قطاع الصحة الذي يحتوي على 2 مشروع بمبلـغ 114 مليون دج.

أما الملاحظة الأخرى، تتمثل في التناسب بين عدد مشاريع قطاع الصناعة التي تقدر بـ : 103 مشروع بحجم استثمار قدره 13.207 مليون دج. وهذا ما يفسر اهتمام الدولة بقطاع الصناعة في تلك الفترة.

وما يمكن قوله عموما أن الإجراءات التي اتخذتها الدولـة الجزائرية، في مجـال تشجيع الاستثمار تعتبر نتائج ملموسة، فتبين الاحصائيات المتعلقـة بالمشاريـع الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة ترقية الاستثمار وتدعيمه ومتابعته APSSI المنحلة (*). أن عدد المشاريع قد تزايد من سنة إلى أخرى حيث انتقل من 694 مشروعا سنة 1994 إلـى 2075 مشروعا عام 1996 ثم إلى 9144 مشروعا سنة 1998. وخلال سنة 2002 ستتكفـل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بتسيير كل الملفات التي أودعت على مستـوى وكالة APSSI والتي تقدر بـ 43.000 مشروع استثماري بتكلفة استثمارية قيمتها 1500 مليار دج، يهدف إلى خلق 600 ألف منصب شغل(1).

غير أن أغلبية المشاريع المطروحة على مستوى الوكالة، تعاني من عراقيل وطول المدة في الموافقة على الإنجاز، نظرا للمشاكل البيروقراطية، وخاصة في الحصول على أراضي البناء. كما أن هذه المشاريع في معظمها لم يحتوي قطاع السكن الذي يتخبط في مشاكل مستعصية منذ سنوات عديدة، وأمام هذا الوضع لم يتمكن المستثمرين الخواص في مجال البناء، من إنجاز مشاريع سكنية بالحجم الكافي الذي يساهم في التخفيض من مشكل السكن في الجزائر.

(*)- أنظر: الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي يبين إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلفا لوكالة APSSI سابقا.

(1)- جريدة الخبر، العدد 3427 الصادرة يوم الخميس 21 مارس 2002 الموافق لـ 7 محرم 1423 هـ.

المبحث الثاني: أثر قوانين الاستثمار على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

إن ترقية الاستثمار الأجنبي، شكل محورا هاما لسياسة الانفتاح الجديدة المعتمدة لدى الجزائر. فمنذ خوض الإصلاحات بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق. تم الشروع التدريجي في وضع الإطار القانوني والتنظيم لرفع كل الحواجز المفروضة في السابق على الاستثمار الأجنبي، مع أخذ التدابير اللازمة لتشجيعه.

وصدر بخصوص هذا الموضوع قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد، والقرض، والذي يرسخ في مادته رقم 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتح الطريق دون استثناء إلى كل أشكال مساهمة رأس المال الأجنبي والشراكة، بما في ذلك الاستثمار المباشر في أي نشاط اقتصادي غير مخصص للدولة.

كما أن هذا القانون يقضي بحرية إنشاء البنوك الأجنبية بالجزائر لتمكين الشراكة المالية. وتجلت إرادة الدولة، في الانفتاح على رأس المال الأجنبي وإنشاء علاقة بينها وبين المستثمر الأجنبي من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار. بحيث كرست حرية الاستثمار والمعاملة المماثلة ، لكل مستثمر مقيم أو غير مقيم دون تميز أو قيد وعلى الشكل الذي يرغب فيه. وأن جاذبية الإطار التشريعي الجديد (1) والإرادة المعلنة لإنشاء دولة القانون، ساهمت في إعطاء وجه جيد للجزائر، وأقنعت مسبقا عددا من المستثمرين الأجانب. بحيث سنة 1997 سجلت 59 تصريحا للاستثمار بقيمة 21,3 مليار دج.

فبالنسبة لمشاريع الشراكة، مع المتعاملين الأجانب. فقد بلغ عددها إلى غاية سنة 2000 حوالي 262 مشروعا يمثل مبلغ 103 مليار دج. ويلاحظ أن مجال الاستثمار الصناعي استقطب 54 % من هذه المشاريع. بينما حظي قطاع الخدمات بـ 18 % منها، وأن نسبة الاستثمارات الأجنبية الموجهة نحو الميادين العمومية بلغت نسبة 12 %. ويبدوا أن قطاع

(1) - APSI : Algeria investment focus, 5th – 6th December, 1998, op. cit, p :13.

السياحة، تأتـي في آخر السلم بالنظر إلى نسبة الاستثمارات. في هذا القطاع، حيـث بلغـت 4 % فقط.

المطلب (1) : حجم المشاريع الاستثمارية منذ 1990

إن دراسة حجم الاستثمارات حسب نوع كل مشروع يبين التوجه الرئيسي للعمليات التجارية. التي تمثل 60 % من الحجم الكلي، و 97 % من المشاريع المعتمدة. ولكن قبول المشاريع الخاصة بالوكلاء (Les concessionnaires) هي متعلقة بالاستثمار الصناعي، ولكن حجم هذه الاستثمارات تقدر قيمته بـ 73 مليار دينار يتضمن 80 % منه مداخيل بالعملة الصعبة، وهذا التقييم تم على أساس معدل التبادل لسنة 1993. الذي كان قيمة الدولار الأمريكي يعادل 21,96 دينار جزائري.

وفي سنة 1996 كان مقدر بـ 53 دينار، أما في سنة 1997 بلغ 60 دينار [1] وفي سنة 2002 وصل إلى 83 دينار جزائري.

أما قيمة مشاريع الاستثمار بالعملة الصعبة، كانت 2667 مليون دولار تمثل 25 % من قيمة الواردات في سنة 1993، أما فيما يخص الحجم العام لهذه الاستثمارات تمثل بالعملة الوطنية نسبة 22 % من حجم التراكم المنجز في الجزائر سنة 1993 [2].

وهذا يعني أن حجم الاستثمارات المذكور مهم وله تأثير على التجارة والاقتصاد الوطني. ويمكن إبراز التكاليف المتوسطة لأنواع المشاريع حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): التكاليف المتوسطة حسب نوع المشروع

النوع	عدد المشاريع المعتمدة	الكلفة المتوسطة للمشروع		الكلفة المتوسطة الإجمالية (1000 دج)	مؤشر المقارنة	الكلفة الإجمالية (مليون دج)
		(10^3) دج	(10^3) $			
الاستثمارات	87	76.937	11.850	337.130	100	29.330
الوكلاء	66	106.390	21.770	584.475	173	28.575
تجارة الجملة	31	21.439	6.428	162.595	42	5.040
المجموع	184	78.151	14.494	396.446	118	72.946

Sources : Revue Algérienne d'économie et gestion, N° 2 Mai 1998, Université d'Oran - institut des sciences commerciales, Algérie, p 45.

[1] - Revue Algérienne d'économie et gestion, N° 2 Mai 1998, …, op. cit, p :44.
[2] - Ibid, ….., p : 45.

المطلب (2): توزيع المشاريع الاستثمارية

إن حجم مشاريع الاستثمار تقدر بـ 29,3 مليار دينار جزائري، والاستثمارات المباشرة مركزة في 5 قطاعات أساسية هي: المحروقات، الفلاحة والصيد البحري، مواد البناء، صناعة الحديد والتعدين، الميكانيك (ISMME)، الكيمياء والبلاستيك والمطاط، تجمع هذه القطاعات 54 مشروعا (يعادل 62% من المجموع). والتي تمثل أكثر من 80 % من قيمة حجم الاستثمارات.

ويمكن توزيع الاستثمارات حسب كل قطاع مذكور حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (30): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية %	المبلغ بـ (مليون دج)	المبلغ بـ (مليون$)	%	المبلغ الإجمالي 10^6 دج
الكيمياء والبلاستيك	17	% 20	1.289	56	% 8,58	2.521
الفلاحة والصيد البحري	12	% 14	276	301	%23,48	6.898
I.S.M.M.E	14	% 16	980	85	% 9,83	2.890
مواد البناء	06	% 07	939	175	% 16,30	4.789
المحروقات	05	% 06	1012	272	% 23,74	6.974
المجموع الجزئي (1)	54	% 62	4.496	889	%82	24.072
المجموع الكلي (2)	87	% 100	6.693	1.031	% 100	29.375
(1) / (2) %	% 62	-	% 67	% 86	-	% 82

Source : Revue Algérienne d'économie et de gestion, N° 2, Mai 1998, op, cit, p : 46.

المطلب (3): طبيعة المشاريع الاستثمارية الأجنبية (La nature des projets d'investissement Étrangers)

إن المشاركين غير المقيمين المتعاقدين مع الجزائر، يمثلون شركات صغيرة ومتوسطة بنسبة 60 % من المجموع الكلي للاستثمارات الأجنبية. أما حجم المشاريع التابعة للشركات الكبرى خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، تمثل حصة كبيرة من قيمة الاستثمارات الموجهة خاصة لصناعة السيارات، والصناعة الصيدلانية، والبتروكيمياء.

في حين نجد المستثمرين غير المقيمين (الأجانب) يفضلون في بعض الأحيان الشراكة مع شركات القطاع الخاص حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): طبيعة المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر

أنواع المشروعات	العدد	%
مؤسسات أجنبية لوحدها	25	% 14
الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص	106	% 58
الشراكة مع مؤسسات القطاع العام	53	% 28
مجموع المشاريع	184	% 100

المصدر: نفس المرجع السابق، .... ص:47.

إن التحليل المالي لهذا الجدول يبين أن التمويل الذاتي الإجمالي للشركاء لا يمثل سوى 430 مليون دولار الذي يمثل 6,5 مليار دينار جزائري. وهي ما تغطي 22 % من التكاليف الإجمالية للمشاريع. أما بالنسبة للتمويل الذاتي للمقيمين لا يغطي إلاّ 16 % من الحجم الإجمالي للمشاريع. مع العلم أن قانون الاستثمار الجديد في الجزائر يتضمن مرسوم يحدد الحد الأدنى لرؤوس الأموال المستثمرة بـ 15 % إذا كان الاستثمار أقل من 2 مليون دينار، و20 % من حجم الاستثمار إذا كان يتراوح بين 2 مليون دج و10 مليون دج، ونسبة 30 % من حجم الاستثمار الذي يكون أكبر من 10 مليون دينار دج [(1)].

المطلب (4): الأصل الجغرافي للاستثمارات الأجنبية (L'origine géographique des investissement étrangers)

لقد أخذت حصة الأسد، مشاريع الاستثمار الأوروبية في الجزائر حيث أن عددها بلغ 97 مشروعا من أصل 184 مشروعا معتمدا وهي تمثل نسبة 53 %، أما وزنها هام جدا من حيث القيمة المستثمرة التي تمثل 64 % من الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية، وتمثـل 60 % من الاستثمار بالعملة الصعبة. أي تشكل هذه الاستثمارات الأوروبية بالعملة الصعبة 1,6 مليار دولار من الحجم الإجمالي الذي يقدر بـ 2,7 مليار دولار [(2)].

---

(1)- أنظر المرسوم التنفيذي رقم 94-323 المؤرخ في 1994/10/17 المحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات،...، المذكور سابقا، المادة (1).

(2) - Revue Algérienne d'économie et de gestion, N° 2, 1998, … op, cit, p :

* وفي هذا الصدد فإن مشاريع الاستثمار الفرنسية تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 21 % من مجموع المشاريع حيث أن 38 مشروع أصلها فرنسي يتولد عنها مبلغ استثمار نسبته 30 % من حجم الاستثمارات الأجنبية الإجمالية. أي تمثـل 21 مليار دج من أصل 73 مليار دج، تتضمن 80 % من العملة الصعبة.

* تأتي إيطاليا في المرتبة الثانية بـ 21 مشروعا والتي تمثل نسبة 11 % من مجموع المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

* أما إسبانيا تأتي في المرتبة الثالثة بـ 16 مشروعا، والتي تمثل 6 % من حجم الاستثمارات بالعملة الصعبة.

* من حيث تخصص استثمارات هذه البلدان المذكورة، أن الاستثمار المباشر لفرنسا في الجزائر كان مركزا على قطاع المحروقات والخدمات البترولية وهو يمثل 60 % من المجموع، أما إيطاليا تفضل استثماراتها في الفلاحة والصيد البحري بنسبة 50 % واستثماراتها في المحروقات والخدمات البترولية لا تمثل سوى 20 %. أما إسبانيا تفضل استثماراتها في الجزائر في قطاع المحروقات بنسبـة 73 %. لكن بالنسبة لمشاريع الوكلاء، يكون التفضيل الفرنسي مركز خاصة في ميدان السيارات والصناعة الصيدلانية.

لكن في صدد الحديث عن الاستثمارات الأجنبية، يجب الإشارة إلى أن هناك غياب موجود في بداية التسعينات للدول الكبرى كألمانيا وبريطانيا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بسبب الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر في تلك الآونة. أما النتيجة بالنسبة للشغل فهذه المشاريع يجب أن تخلق 28000 منصب عمـل مباشر، لكن لوجود تقدير فيما يخص التشغيل غير المباشر بمتوسط 150 منصب عمل يخلق لكل مشروع.

المطلب (5): مشاريع الاستثمار الأجنبي ابتداء من سنة 1994

منذ صدور قانون الاستثمارات الجديـد في أكتوبر 1993 فإن حصيلة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المعروضـة تتميز بما يلـي [1]:

---

[1]- أنظر المراجع الآتية:

- نفس المرجع السابق،.....ص: 48-50.

- El-Watan : du 26 Novembre 1995, sous titre, « Bilan Henorable de L'A.P.S.I ».

أن عـدد مشاريع الاستثمـار الأجنبية المعروضـة في المدة الأخيرة تمثـل 71 مشروعـا (جانفي1994- سبتمبر1995). وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع الفترة السابقة المقدرة بـ 303 مشروعا (بين سبتمبر 1990 وأكتوبر 1993). لكن هذا العدد يعتبر هام إذا أخذنا بعين الاعتبار العامل الأمني والسياسي المتدهور في الجزائر في تلك الفترة.

* وبالنسبة لمجمل المشاريع الاستثمارية المدروسة من طرف (L'APSI)، أن مشاريع الاستثمار الأجنبية تمثل 6% من مجموع الاستثمارات، و12 % من تكاليف الاستثمار المتوقعة، و10 % من التشغيل.

* وهناك عدة قطاعات معنية بهذه الاستثمارات الأجنبية، حيث أن تفضيل هذه المشاريع يتعلق بالصناعة، ما يمثل 29 مشروعا بنسبة 41 % من المشاريع الأجنبية. أما مشاريع الخدمات تمثل 6 مشاريع من المجموع، والسياحة بـ 6 مشاريع، والصحة بـ 4 مشاريع.

* أما بالنسبة للأصل الجغرافي للمستثمرين الأجانب نلاحظ سيطرة كبيرة للشركاء الفرنسيين في ظل الاستثمار الأجنبي، الذي بلغ 16 مشروعا في تلك الفترة كما هو موضح في الجدول التالي:

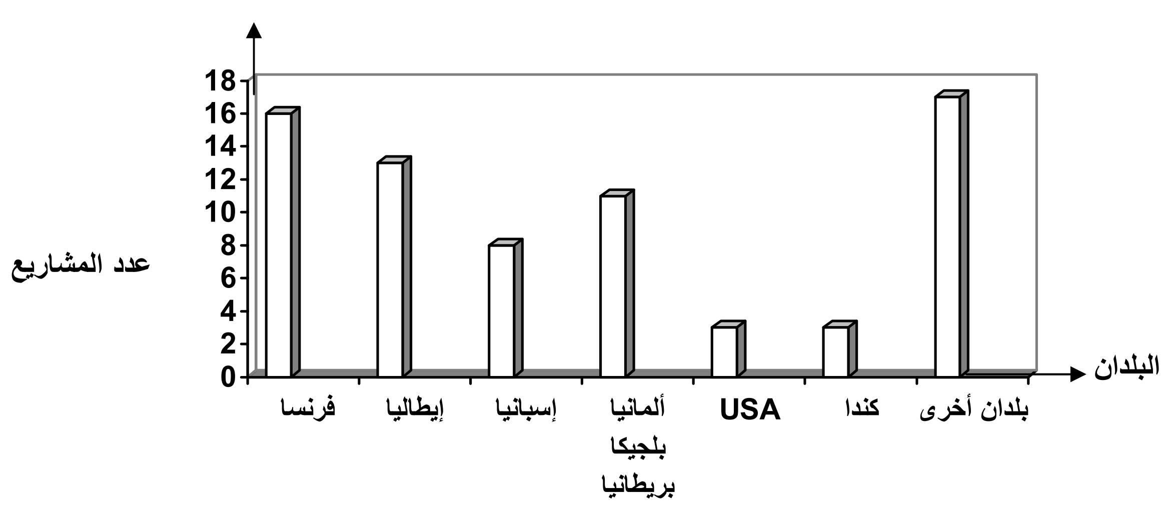
الجدول رقم (32): التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي إبتداء من سنة 1994

البلد	عدد المشاريع	النسبة المئوية %
فرنسا	16	% 23
إيطاليا	13	% 18
إسبانيا	08	% 11
ألمانيا- بلجيكا- بريطانيا	11	% 16
الولايات المتحدة الأمريكية (U.S.A)	03	% 4
كندا	03	% 4
بلدان أخرى	17	% 24
مجموع	71	% 100

Source: Revue Algérienne d'économie et de gestion, N°2, Mai 1994..op. cit, p:49

ويمكن إبراز التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حسب كل دولة وحسب عدد المشاريع الاستثمارية ابتداء من سنة 1994 على شكل مدرج تكراري، يبين مساهمة كل دولة أجنبية في الاستثمار داخل الجزائر كما يلي:

الشكل رقم (09): التمثيل البياني للتوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبية ابتداء من سنة 1994 في الجزائر



المطلب (6): الشراكة والاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات

إن الاستثمار في قطاع المحروقات تم تحديده من طرف القانون المتبني في 4 ديسمبر 1991، المعدل والمتمم لقانون المحروقات الذي نشر في 14 أوت 1986. فهذا القانـون الجديد يسمح بإمكانية دخول رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الاستغلال.

ما بين سنـة 1986 و1991 تمت 12 موافقة للبحث والاستغلال، تم إمضائها مع مؤسسات أجنبية، منها 7 موافقات أصلها أوروبية. ومنذ جانفي 91 إلى ماي 1995 تم إبرام 15 عقد شراكة مع شركات أجنبية في قطاع البترول منها 5 عقود تخص مؤسسات أوروبية. وحسب تصريحات الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك في سنة 1998. أن الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في قطاع المحروقات جلبت حجم استثمار مقدراه 1,3 مليار دولار منذ سنة 1986، والذي أصبح في الآونة الأخيرة 5,5 مليار دولار بواسطة 5 عقود مع أكبر الشركات البترولية وهي:

(RETRO GAS, AGIP, TOTAL-Repsol,ARGO, BP) [1].

وأن برنامج الاستثمار لشركة سوناطراك، مع شركائها الأجانب ما بين 1986 و2000 يبين أن مجموع المبالغ الاستثمارية التي جلبت هي 17,5 مليار دولار.

---

[1]- Ibid, …..p :50.

وفي هذا الشأن يمكن إظهار عدد المشاريع الاستثمارية ومبالغها الأجنبية في قطاع البترول حسب كل بلد من سنة 1993 إلى سنة 1995 في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): توزيع المشروعات الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري حسب البلدان من 13-11-1993 إلى 31-12-1995 (الوحدة: مليون دج)

البلدان	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	اليد العاملة	%
ألمانيا	6	%8	663,8	% 2	978	% 9
السعودية	2	% 3	1.811,9	% 6	731	% 6
بلجيكا	7	% 9	160,3	% 1	536	% 6
كندا	4	% 5	17.785,4	% 62	328	% 3
اليابان	1	% 1	23	% 0,08	68	% 1
كوريا الجنوبية	1	% 1	120	% 0,42	63	% 1
الدنمارك	1	% 1	0,3	% 0,001	10	% 0
و.م.أ	5	% 6	1.296,6	% 5	1394	% 12
إسبانيا	10	% 13	1.106,6	% 4	496	% 4
فرنسا	18	% 23	971,6	% 3	1745	% 15
إيطاليا	13	% 17	2.898,2	% 10	2317	% 21
إرلندا	2	% 3	1.005,3	% 3	1308	% 12
بريطانيا	2	% 3	210,1	% 1	505	% 4
الأردن	1	% 1	0,1	% 0,0003	5	% 0
سويسرا	2	% 3	141,1	% 0,5	514	% 5
تركيا	1	% 1	253,2	% 0,9	49	% 0
اليونان	1	% 1	431,6	% 1,5	110	% 1
ليبيا	1	% 1	26,8	% 0,09	40	% 0
المجموع	78	% 100	28.905,9	% 100	11197	% 100

المصدر: APSI - وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها –الجزائر-.

وما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه أن فرنسا أخذت أكبر نسبة، من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي، في قطاع المحروقات في الجزائر، بنسبة 23% بـ 18 مشروع وبملغ استثمار قدره 971,6 مليون دج، غير أن أكبر حجم لمبالغ الاستثمار أخذته كندا بمبلغ 17,79 مليار دج أي بنسبة 62 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار الأجنبي. رغم أن عدد مشاريعها 4 فقط بالمقارنة مع فرنسا. أما من حيث مناصب الشغل المنشأة بواسطة هذه المشاريع، نلاحظ أن إيطاليا خلقت 2317 منصب عمل وهي أكبر بنسبة 21 % من المجموع. رغم أن عدد مشاريعها 13 مشروع، وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع عدد مشاريع فرنسا، وأن حجم استثماراتها يقدر بـ 2,9 مليار دج وهي قيمة أقل من قيمة استثمار كندا.

* في ديسمبر 1997 وعلى هامش المؤتمر الثالث للاكتشاف حول النفط. تم [(1)] التصريح بحجم الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات بمبلغ 2 مليار دولار، وأنه تم إبرام 11 عقدا للشراكة مع شركات أمريكية، وأخرى بريطانية مع شركة سوناطراك الجزائرية. وقد حققت مؤخرا شركة " أناداركو" الامركية إكتشافا جديدا للنفط شمال المرق في الصحراء الجزائريـة، ففي نهاية 1997 استثمرت هذه الشركة، مبلغ 405 مليون دولار وقدمت برنامجا للسنة الموالية بحفر 45 بئر منها 24 في قيد الإنجاز. كما أكدت 'أناداركو" الأمريكية أن استثماراتها لسنة 2000 بلغت 25 % من الإنتاج الخام في الجزائر، أي ما يعادل 54 ألف برميل يوميا، وتنوي رفعها بـ 20 % في السنة الموالية، بذلك نرى أن هذه الشركة تعطي أهمية بالغة للصحراء الجزائرية، بالإضافة إلى الثقة الكبيرة التي تمنحها لشركة سوناطراك الجزائرية. إذ تعتبرها مؤسسة تتمتع بأحدث التكنولوجيا.

* أما إسبانيا أبرمت عدة اتفاقيات مع الجزائر تخص الصناعات الصغيرة والفلاحة والصيد البحري، أما في مجال المحروقات، فالغاز الجزائري يمون 700 ألف مؤسسة إسبانية، وسبعة ملايين عائلة، هذا ما يعادل 90 % من مجموع ما تستورده ويصل حجم المبادلات التجاريـة الجزائرية الإسبانية إلى 2,5 مليار دولار [(2)]. كما تعاقدت شركة سوناطراك مع

[(1)]- جريدة الخبر: ليوم 2000/04/19- العدد 2246 – ص: 3.
[(2)]- معلومات منتقاة من نشرة أخبار الثامنة- ليوم 2002/04/25- التلفزة الجزائرية.

شركـة "أس أن سي SNC " الكندية في 24 فيفري 2000 على تدشين مركب استغلال الحقول الغازية، تبلغ قيمة المشروع 538 مليون دولار. بموقع جنوب شرق حاسي مسعود، وتوقعات الاحتياطي من الغاز تصل إلى 327 مليار م^3 .

* وفي أكتوبر 2001 قام عملاق الجزائر "سوناطراك" بإبرام 10 اتفاقيات [1] مع شركات أجنبية للحصول على اكتشافات جديدة أهم هذه الشركات هي:

- الشركات الأمريكية (BURLINGTON (Bloc 402 D -و ANADARKO (Bloc 406 D).
- الشركة الفرنسية (Tatalfin EIF, (Bloc 444. 403 N.
- الشركة الكندية (First calgary petroleum (405 B.
- الشركة الإسبانية (Repsol (401 D.

* وبتاريخ 16 نوفمبر 2002 وقعت شركة سوناطراك بفندق الجزائر عقدين [2]، لتطوير واستغلال حقول الغاز الطبيعي بمنطقة عين أمناس، المشروع الذي أسند للمجموعة اليابانية "جي جي سي" و "كابي أير"، سيمكن من تطوير قدرات الإنتاج بنسبة 50 % بقيمة استثمارية تعادل 745 مليون دولار. والمشروع الثاني بعين صالح الذي يتم تطويره بالشراكة مع الشركة الدولية "بريتيش بتروليوم" البريطانية. سيسمح بتطوير قدرات إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي، ويقدر المشروع الاستثماري الإجمالي بـ 1,8 دولار، منها ما تم التوقيع عليه يـوم 2002/11/16 كعقد ملحق والذي تقدر قيمته الاستثمارية بـ 745 مليون دولار لتوسيـع قدرات إنتاج الحقل، ويشمل المشروع ثلاثـة مراحل.شراء العتاد والتجهيزات، والإنشـاء (البناء)، والتسيير الهندسي.

وتشير التقديرات إلى أنه مع عام 2010 سيرتفع إنتاج البترول من 87 مليون برميل سنة 2000 إلى 97 مليون برميل سنة 2010، وستكون الجزائر محطة أنظار المستثمر الأجنبي لأنها مصدر طاقة بترولية هامة باحتياط حجمه 3 ملايير طن.

---

(1)- Revue ; investir Magazine Dec 2000, Jan 2002, N° 2 Alger, p :26.

(2)- جريدة الخبر: يوم الأحد 17 نوفمبر 2002، العدد 3630، ص: 24.

المطلب(7): تقييم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال المرحلة (97-2002)

لقد صنف التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الجزائر ضمن الدول الأقل نشاطا واستقطابا للاستثمار [1] ، وقد قدر متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بأقل من 400 مليون دولار باستثناء عام 2001 الذي سجلت فيه الاستثمارات الخارجية ارتفاعا محسوسا في حدود 1,2 مليار دولار بفضل دفع شراكة أوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال [2] .

ويوضح نفس التقرير حول الاستثمار في سنة 2002 أن الجزائر، لا تزال من الدول التي لم توفر ظروف استقطاب الاستثمار الخارجي. على عكس الدول المجاورة على الرغم من ارتفاع التدفقات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة على إفريقيا، لا سيما شمال وجنوب إفريقيا، فقد قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه إفريقيا بـ 17 مليار دولار عام 2001 مقابل 9 مليار دولار عام 2000.

وفي الوقت الذي تضاعف فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة 83 % في منطقة شمال إفريقيا ما بين عامين 2000 و 2001. فإن المغرب عرف قفزة نوعية إذ تجاوزت قيمة الاستثمارات الأجنبية 2,7 مليار دولار عام 2001، مقابل 200 مليون دولار فقط عام 2000. أما جنوب إفريقيا فقد استفادت من استثمارات خارجية تفوق 6,7 مليار دولار عام 2001 مقابل 900 مليون دولار عام 2000.

أما الجزائر التي جاءت في المرتبة الثالثة في إفريقيا [3] . فقد استفادت من 1,2 مليار دولار من الاستثمارات المباشرة الأجنبية عام 2001 مقابل 438 مليون دولار عام 2000، متجاوزة مصر التي لم تسجل سوى 500 مليون دولار عام 2001 مقابل 1,2 مليار دولار عام 2000، وكذا نيجيريا وأنغولا وتونس. وعلى الرغم من ذلك فإن سنة 2001 ستظل استثنائية بالنظر لبيع الرخصة الثانية من الهاتف النقال، فمن خلال التوقعات الخاصة بسنة 2002 فإن قيمة الاستثمارات الخارجية سيتراجع بـ 50 % على الأقل ليقدر في حدود 600 مليون دولار.

---

[1]- جريدة الخبر: يوم الثلاثاء 12 نوفمبر 2002، العدد 3626، ص: 2.

[2]- نفس المرجع السابق: ....ص: 2.

[3] - نفس المرجع السابق: ....ص: 2.

وحسب المعطيات المقدمة من الهيئة الأممية. فإن الجزائر سجلت قيمة الاستثمار الأجنبي 260 مليون دولار عام 1997، ليرتفع إلى 501 مليون دولار عام 1998 و507 مليون دولار عام 1999، ثم سجل تراجع في قيمة الاستثمارات الخارجية عام 2000 بـ 438 مليون دولار. أما سنة 2001 سجلت الجزائر 1,96 مليار دولار استثمارات مباشرة [(1)]. وتشكل قطاعات الصيدلة والحديد والصلب والتعدين والصناعات الغذائية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار خارج المحروقات.

وبالتالي تصنف الجزائر مع الدول الأقل نشاطا بالنظر إلى الفرق بين القدرات الموجودة والنتائج المحققة، فقد حصلت الجزائر على الرتبة 111، في القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمؤشر 0,3 لنتائج تدفق الاستثمارات و 0,216 كمؤشر لقدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

هذه الأخيرة عرفت تراجعا كبيرا لم تسجل منذ 30 سنة، حيث تراجعت على المستوى الدولي بـ 51 % لتقدر بـ 735 مليار دولار. وقد اعتمدت الهيئة الأممية في تصنيفها على مؤشرات قيمة تدفق الاستثمارات، مقابل الوزن الاقتصادي وقدرة جذب واستقطاب الاستثمار. مع توفير كل العوامل السياسية والاقتصادية التي تهم المستثمرين الأجانب. فمؤشر قيمة تدفق الاستثمار تحدد العلاقة بين حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية الذي يعادل 0,16 %، وحصته في الناتج المحلي الخام حيث يقدر في حدود 54 مليار دولار عام 2001. وعلى هذا الأساس تظل الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال استقطاب الاستثمارات، وتظل الوجهة الجزائرية غير مقنعة للمستثمرين، الأجانب خارج نطاق المحروقات.

---

(1)- نفس المرجع السابق: ....ص: 2.

خلاصـــة الفصـــل الخامـــس

من خلال تناولنا لتقييم مدى فعالية سياسة التحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نتوصل إلى النتائج التالية:

* في القانون الجديد للاستثمار، ذهبت الجزائر إلى منح ضمانات قانونية معتبرة، تمثلت فـي تجميد القانون الجزائري، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، من أجل جلب الاستثمـارات الأجنبية. بذا تكون الدولـة الجزائرية قد تخلت عن سيادتها التشريعية المتعلقة بالاستثمـارات، وعن سيادتها القضائية لحساب التحكيم الدولي.

* إن استثمارات القطـاع الخاص، أعطت نتائج إيجابية بتطبيق قانون الاستثمار العـام 1982، بالمقارنة مع السنوات السابقة. إذ نلاحظ ابتداء من شهر ماي 1983 وهو تاريخ بداية تطبيق القانون إلى غاية 1987، تم إعتماد 5019 مشروعا، تمثل مبلغا إجماليا قدره 18 مليار دينار، وخلق 80.000 منصب شغل. وبتطبيق قانون 12/93 المؤرخ في سنة 1993، نلاحظ أن عدد مشاريع استثمار القطاع الخاص بدأت تتراجع من سنة 1994 إلى غاية 1997، حيث بلغ عدد المشاريع في هذه الفترة 186 مشروعا بمبلغ 23 مليار دج، وهذا التراجع يعزى إلى الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في تلك الفترة.

* تصنف الجزائر ضمن الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر متوسـط الاستثمارات الأجنبية بأقل من 400 مليون دولار، باستثناء عام 2001 الذي سجلت فيه 1,2 مليار دولار. وذلك بفضل دفع شركة أورواسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية للهاتف النقال. وهي مصنفة في الرتبة 111 في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الأخرى. وعلى هذا الأساس تظل الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولكن يبقى السؤال المطروح حول سياسة الاستثمارات المنتهجة في مرحلة الإصلاحات وكيف تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ والإجابة عن هذا السؤال تكون خلال محاور الفصل السادس الموالي.

الفصـ ـل السـ ـادس

سياسة الاستثمارات وإستراتيجية التنمية ا زائر

ا بحث الأول: السياسة الاستثمارية ا زائرية ظل الاقتصاد ا وجه (1962-1988)

ا بحث الثا : السياسة الاستثمارية ا زائرية ظل الإصلاحات الاقتصادية.

ا بحث الثالث: سياسة الاستثمارات ا زائر وأثرها على التنمية ظل اقتصاد السوق (1988-2002).

ا بحث الرابع: دور استثمارات ا روقات التنمية الاقتصادية ا زائر.

ا بحث ا امس: معوقات وآفاق الاستثمار ا زائر.

تمهيـــد:

إن السياسة الرشيدة للاستثمارات، تعتبر من بين الأدوات والعوامل الرئيسية لنجاح الإستراتيجية التنموية. وإن ضرورة اللحاق الفعال بركب الاقتصاد العالمي، أدت بالسلطات العمومية الجزائرية انطلاقا من سنة 1988 إلى خوض برنامج الإصلاح الاقتصادي، ضمن اقتصاد تميزه هيمنة القطاع العمومي والتسيير المركزي، وذلك بوضع آليات تشريعية ضرورية للانتقال إلى اقتصاد السوق. فأصدرت عدة نصوص، لاسيما قانون 10/90 للنقد والقرض، وقانون الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993، والأمر المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية لعام 1995، وقرار 6 أكتوبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، والذي يسلم تسيير رؤوس أموال المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى 11 تجمع وطني (Holding) و5 تجمعات جهوية، يعوضون صناديق المساهمة التي سيرت حقائبها طوال 7 سنوات خلت. فتم الخوض في هذه الإصلاحات والاقتصاد الجزائري يعاني من تدني مداخيل تصدير المحروقات، أدخله في فترة عدم استقرار يميزها ركود اقتصادي وتضخم متصاعد وندرة في الموارد المالية. مما أدى بالجزائر إلى إعادة جدولة ديونها وإمضاء اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

وفي إطار هذه التوجهات والإصلاحات، نتساءل عن كيفية تأثير سياسة الاستثمارات الجديدة على التنمية الاقتصادية ؟ وما هي معوقات هذا الاستثمار وآفاقه المستقبلية ؟ وللإجابة على هذه الأسئلة قسمنا هذا الفصل ليشمل المباحث التالية:

المبحث (1): السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1988).

المبحث (2): السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث (3): سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية في ظل اقتصاد السوق (1988-2002).

المبحث (4): دور استثمارات المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث (5): معوقات وآفاق الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1988)

قبل الحديث عن سياسة الاستثمارات الجزائرية في إطار الإصلاحات، ينبغي التطرق بصفة موجزة، عن وضعية الاستثمارات في الفترة ما بين الاستقلال وعام 1967، ثم مرحلة المخططات الوطنية ابتداء من المخطط الثلاثي الأول إلى المخطط الخماسي الثاني. حتى نتعرف عند الأسس التي اعتمدتها الدولة في إستراتيجية التنمية في تلك المرحلة. لتكون منطلقا لدراسة السياسة الاستثمارية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجهات الجديدة.

المطلب (1): تنظيم الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتظار (1962-1966)

كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 وضعا صعبا، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية. وبالتالي ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85 % من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و80 % من الواردات تأتي من فرنسا. وبناء على ذلك عمدت الجزائر في تلك المرحلة إلى الإجراءات التالية:

1- الإجراءات الاقتصادية:

في مراسيم سنة 1963 أنشأ نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية. إذ أن قطاع التسيير الذاتي[1] يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 30 % من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.

كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب ..إلخ، وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963،

(1) - اسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر، 1980، ص: 120.

وتأميم المناجم سنة 1966، ثم تأميم البنوك عام 1967. وكان الهدف[1] الأخير من هذه الإجراءات، هو التحكم في الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، كمراقبة الصرف والتجارة الخارجية، وإنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة.

2- السياسة الاقتصادية:

* في القطاع الزراعي سيطرت الدولة على تسيير المزارع، إذ أصبح التسيير مركزيا. وفي تلك المرحلة تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بحيث يقوم هذا الديوان بتموين جميع المزارع ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها. لكن لغياب المحاسبة في تلك المزارع، أدى إلى خلق بيروقراطية في تسيير المزارع، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي.

* أما على مستوى القطاع الصناعي، كان يشمل هذا القطاع مؤسسات صغيرة الحجم. بحيث قدر عددها عام 1964 بـ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل[2].

غير أن الشركات الأجنبية الكبيرة في الجزائر حافظت على ممتلكاتها. وبصفة عامة يمكن تفسير عدم اتساع فكرة التسيير الذاتي، نظرا لضعف التركة التي تم امتلاكها، واستحالة قيام السلطات الإدارية العامة بتطبيق نظام معين لصالح القطاع المسير ذاتيا وضعف الجانب المالي للدولة.

* أما حجم الاستثمارات الإجمالي، كان في تراجع ملحوظ خلال الفترة (1963-1966) نتيجة لضعف التراكم. إذ أن الشركات الأجنبية هي التي حققت الحجم الأكبر من تراكم رأس المال المنتج، خاصة في قطاع المحروقات والذي أخذ حصة 60 % من استثمارات الشركات. والميزة التي ميزت تلك المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، بحيث نلاحظ انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض في حركة البناء والأشغال العمومية، وركود في قطاع المحروقات. وهذا نتيجة لضعف الاستثمارات. والجدول الموالي يوضح حجم وبنية الاستثمارات في تلك المرحلة:

---

(1) – DENIS CLERC: économie de l'Algérie, l'imprimerie centrale de Annaba- Alger, 1975, P:126.

(2) – عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1982، ص: 26.

الجدول رقم (34): حجم وبنية الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)

(الوحدة: مليون دج)

السنوات / الاستثمارات	1963	1964	1965	1966
- استثمارات الدولة	386	811	718	559
- استثمارات الشركات:	2.297	1.497	1.680	1.623
* في قطاع النفط	940	780	1.070	1.020
* في القطاعات الأخرى	1.357	717	610	603
استثمارات الأسر	30	20	10	10
المجموع	**2.713**	**2.328**	**2.408**	**2.192**

المصدر: كتابة الدولة للتخطيط- الحسابات الوطنية، الجزائر.

المطلب (2): السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

كان هدف هذا المخطط، إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية حاجيات المواطنين. وكانت في هذا المخطط تعطى الأولوية في الاستثمارات لقطاع التصنيـع. وحجـم الاستثمار المخصص لهذا المخطط[1] قدر بـ 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجـز بلغ 9,124 مليار دج، أي أن نسبة الإنجاز بلغت 82 % (أنظر الجدول التالي):

[1] - لمزيد من الاطلاع والتعمق أكثر، أنظر المراجع التالية:
- ABDERRAHMANE BOUZIDA : industrie mécanique et Relation sociales dans le projet Algérien, OPU, Alger, 1990, PP : 15-20.
- A .ME BTOUL : évolution des structures de l'économie Algérienne 1967-1980 (TOM1, la dynamique économique), OPU, Alger, 1980, PP : 75-81.
- HOUCINE BENISSAD : la réforme économique en algerie (au l'indicible ajustement structurel), OPU, Alger, 1991, PP : 15-18.

الجدول رقم (35): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)

– الوحدة: مليون دج.

السنـــوات	1967		1968		1969		المجموع		النسبة المئوية للإنجاز
القطاعـــات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	الإنجاز الفعلي (%)
الفلاحة	569	303	612	618	688	680	1.869	1.606	% 85,9
الصناعة	1200	798	1.750	1.755	2.450	2.200	5.400	4.750	% 87
المرافق الأساسية	298	193	324	292	502	370	1.124	855	% 76
السكن	133	59	140	70	140	120	413	249	% 60,2
التعليم	172	88	138	106	602	500	912	704	% 77
التكوين	28	14	33	33	66	56	127	103	% 71,6
السياحة	63	35	70	62	152	80	285	177	% 60
الشؤون الاجتماعية	61	45	89	74	145	110	295	229	% 76
الإدارة	125	69	109	105	207	130	441	304	% 71,2
شؤون أخرى	98	43	57	49	60	55	215	147	% 70
المجموع	**2.747**	**1.652**	**3.322**	**3.174**	**5.012**	**4.301**	**11.081**	**9.124**	**% 82**

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: التقرير العام للمخطط الرباعي 1970-1973، ص: 84

المطلب (3): السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى تعزيز وبناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وإنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة. وبالتالي كان هدف هذا المخطط، تشييـد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة، مع إعطاء

الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز. كما تم تحديد نسبة النمو[1] في هذا المخطط بـ 9 % وحجم الاستثمارات بـ 28 مليار دج (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم(36) :البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)

الوحدة: مليون دج

القطاع	1970	1971	1972	1973	مجموع 73/1970	بنية الاستثمار (%)
الصناعة	3.100	3.100	3.100	3.100	12.400	% 45
الزراعة	720	910	1.100	1.400	4.170	% 15
المرافق الأساسية	404	500	600	730	2.307	% 8
التعليم	650	665	682	721	2.720	% 10
التكوين	135	160	160	132	587	% 2
السكن	238	368	438	476	1.520	% 5
النقل	268	308	131	93	800	% 3
السياحة	165	170	180	185	700	% 2,5
الشؤون الاجتماعية	190	213	243	288	934	% 3,5
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	% 3
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	% 3
المجموع	6.435	6.679	7.059	7.563	27.740	% 100

المصدر : المخطط الرباعي الأول 1970-1973 التقرير العام، ص: 85.

المطلب (4): السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الرباعي الثاني (1774-1977)

تعتبر أهداف هذه الخطة متطابقة مع أهداف المخططات السابقة، مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن.

[1]– أنظر المراجع التالية:

- F..Z. OUFRIHA, A.DJEFLAT : industrialisation et transfert de technologie dans les pays en développement, le cas de l'algerie, OPU, Alger, 1986, PP : 111-116.
- A-MEBTOUL : … OP, .cit, PP : 81-88.
- HOUCINE BENISSAD : la réforme économique en algerie …op.cit, PP : 17-18.

وكانت الأولوية دائما تعطى لقطاع التصنيع فيما يخص الاستثمارات، بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل.

وكانت التوقعات[1] فيما يتعلق بالناتج الوطني الإجمالي، أن يرتفع بنسبة 46 % وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 10 %. وهذا ما يستلزم حجم استثمار عمومي مقداره 110,22 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن الحجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بـ 4 مرات، وتقرر توظيف 50 مليار دينار جزائري للمحروقات (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (37): الاستثمارات الجزائرية (1967-1979)- بالمليون دج.

المخططات / استثمارات القطاعات	المخطط الثلاثي 1967-1969	المخطط الرباعي الأول 1970-1973		المخطط الرباعي الثاني 1974-1977		1978-1979
	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	الإنجازات
الفلاحة	1.605	4.140	4.350	12.005	8.913	3.259
الصناعة	4.750	12.400	20.803	48.000	63.100	66.864
مجموع القطاعات	9.121	27.740	36.297	110.210	93.200	106.759

Source : HOUCINE BENISSAD : la réforme économique en Algérie…, op. cit, P : 17.

إن بنية هذه الاستثمارات تستدعي الملاحظات التالية:

- الملاحظ أن هناك نموا سريعا في حجم الاستثمارات السنوي الذي ينطلق من 3,2 مليار دج في السنة خلال المخطط الثلاثي، إلى 9,2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، ليصل إلى 52 مليار دج خلال عام 1978[2]. فلنتساءل عن التنفيذ والرقابة لأعمال التنمية على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية. إذن هذا النمو السريع في الإنفاق الاستثماري يقتضي رقابة

---

(1)– انظر المراجع التالية:

- DENIS CLERC…, op. cit, PP : 167.169
- F.Z. OUFRIHA- A.DJEFLAT…, op.cit, PP : 112. 114.

(2)– عبد اللطيف بن أشنهو...، مرجع سابق، ص: 85.

يقظة وصارمة في مستوى الإنجاز للمتعاملين الاقتصاديين الخواص الذين يتداخلون مع القطاع العام.

- إن هـدف أجهزة التخطيط، التقليص من نصيب استثمار الصناعة لفائدة البنـى الأساسيـة، ولكن تلك النسب المئوية لم تنفذ. فالصناعة عمليا تحتفظ بنصيبها بل تزيد خلال المخططات، بينما نصيب البنى الأساسية يزيد بسرعة أقل من المتوقع، بنفس نسبة الهبوط في الزراعة، ومن هنا نلاحظ أن النسب الأساسية للمخطط لم تحترم.

المطلب (5): السياسة الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

لقد جاء هذا المخطط بهدف تقويم المرحلة السابقة، التي وإن وسعت قواعد الاقتصاد الوطني، واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن. وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن، والإقلال من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار.

ومنذ سنة 1980 شرع في رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاعي الفلاحة والري وتدعيم المنتجين. أما أهداف هذا المخطط في القطاع الصناعي، هي مضاعفة العمل الصناعي، من أجل إتمام المشاريع الجاري إنجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية. ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة. وكان هيكل توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول كما يلي:

الجدول رقم (38): هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

القطاعـات	باقي سنة 1979 (10^9) دج	برامج جديدة (10^9) دج	تكلفة البرامج (10^9) دج	الترخيص المالي 1984/1980	الأوزان النسبية للترخيص المالي (%)
الصناعة	82,9	153,8	236,7	174,5	% 43,6
الزراعة	17,8	41,6	59,4	47,1	% 11,8
النقل	02,4	13,4	15,8	13,0	% 3,2
البريد والمواصلات	1,8	6,2	8,0	6,0	% 1,5
التخزين والتوزيع	8,8	9,0	17,8	13,0	% 3,2
الطرق ومحطات النقل	8,6	19,6	28,2	17,5	% 4,4
تهيئة المناطق الصناعية	0,7	1,4	2,1	1,4	% 0,3
التجهيزات الجماعية	2,4	10,9	13,3	9,6	% 2,4
التربية والتكوين	30,3	35,4	65,7	42,2	% 10,5
السكن	34,5	58,0	92,5	60,0	% 15
الصحة	3,6	6,2	9,8	7,0	% 1,7
البنيات الاجتماعية الأخرى	3,1	8,1	12,2	9,3	% 2,3
المجموع	196,9	363,6	560,5	400,6	% 100

المصدر: المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية- الجزائر.

نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول، قد حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 400,6 مليار دج، وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560,5 مليار دج. مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة، وهو 159,9 مليار دج، سيتم نقله إلى المخطط التالي.

كما يبرز توزيع الاستثمارات في هذا المخطط أن 63,3 % من الاستثمارات تعتبر استثمارات إنتاجية، والباقي استثمارات غير إنتاجية. وهي أولوية متوافقة مع أهداف المخطط

في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع. وبذلك أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي يمثل معدل استثماراته المعتمدة ما يقرب من 44 %.

ومن نتائج هذا المخطط[1]، أن في تلك المرحلة تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، حيث انتقل من2, 113 مليار دج سنة 1979 الى4, 225 سنة 1984، وسجل بقطع النظر عن المحروقات زيادة قدرها 5,8 % من حيث الحجم في السنة، والقطاعات التي ساهمت أكثر في ذلك هي الصناعة بزيادة قدرها 9,5 %، وبزيادة قدرها 8,6 % في قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين لم يسجل القطاع الزراعي سوى 1,2 % من الزيادة.

المطلب (6): السياسة الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

لقد كانت أهداف هذا المخطط، ترمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية. وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط. أما نسبة النمو المتوقعة باستثناء المحروقات هو 7 %، وإنشاء 180.000 منصب شغل عمل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

لكن الظروف السيئة منذ 1985، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20 % بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية نتيجة إنهيار أسعار البترول التي انخفضت من 60 % إلى 70 %، مما أصبحت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية.

وفيما يلي نستعرض مخصصات الاستثمار حسب كل قطاع، ضمن برنامج استثمار المخطط الخماسي الثاني:

[1]- الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار- الجزائر، طبعة 1987، ص:59.

الجدول رقم (39): برنامج استثمار المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

القطاعات	مبالغ الاستثمار (مليار دج)	الأوزان النسبية (%)
الصناعة	174,2	% 31,67
منها المحروقات	39,8	% 07,24
الفلاحة والري	79	% 14,36
الإسكان	76	% 13,82
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45	% 08,18
التربية والتكوين	45	% 08,18
التجهيزات الجماعية	44	% 08
هياكل قاعدية اجتماعية أخرى	20,45	% 03,72
وسائل وإنجاز	19	% 03,45
التخزين والتوزيع	15,85	% 02,88
النقل	15	% 02,73
الصحة	8	% 01,45
البريد والمواصلات	8	% 01,45
المجموع	550	% 100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية- تقرير المخطط الخماسي الثاني، الجزائر

وفي هذا المخطط تحتل الفلاحة مع الري، قمة الهرم في سلم الأولويات بعد الصناعة والمحروقات، وذلك بنسبة 14,36 %. ويتمركز الاهتمام الممنوح إلى الصناعة أساسا على تثمين طاقة التحويل (31,67 % من الميزانية) لتعويض الاستيراد بالمنتجات المحليـة (ناقص 6 % سنويـا من الاستيـراد). ومن الأولويات التي تتطلب تدخل الدولة، قطاع المواصـلات (1,45 %) المطالب بفـك العزلـة على المناطق المحرومـة. وكذا قطاع التخزين والتوزيـع (2,88 %) الحيويين للأمن الغذائي، والإسكان (13,82 %)، وجهاز التربية الذي أخذ حصـة (8,18 %).

وكانت التوقعات في هذا المخطط، تتمثل في التراكم بنسبة 40 %، وإنشاء مليون منصب شغل في نهاية الفترة، والحصول على فائض في الميزان التجاري يقدر بـ 7,20 مليار دولار.

المبحث الثاني: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمثل فترة الثمانينات الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.وهذا مع سياسة إعادة الهيكلة، والتي كانت تحمل تصورا جديدا لتطور الاقتصاد الجزائري، والقطاع الصناعي بشكل خاص، معاكسا تماما لما كان عليه من قبل. أي التحول إلى نهج اقتصاد السوق كأسلوب لتسيير الاقتصاد الوطني. إلى أن لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتتبنى سياستهما الإصلاحية وقبول شروطهما. حيث وقعت الاتفاقيات الرسمية الأولى مع مطلع التسعينات مع الجزائر.

المطلب (1): أسباب وأدوات الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتهاعلى الاقتصاد الجزائري

1- أسباب الإصلاحات الاقتصادية:

يمكن تلخيص أسباب ظهور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في النقاط التالية:

- الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية عام 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية.
- تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا.
- الرغبة في محاربة البيروقراطية والإجراءات الإدارية، التي أصبحت معرقلة للمؤسسة.
- قرارات الاستثمار للمؤسسة العمومية، كانت مرتبطة بأجهزة التخطيط المركزية. فمخطط المؤسسة (Plan d’entreprise) لا يعد سوى جزءا من المخطط القطاعي (Plan sectoriel).
- لقد ميز عام 1986، حالة الإنكماش والركود الاقتصادي[1]، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ 0,6 %، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0,4 %، مع انخفاض

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسة...، مرجع سابق، ص: 30-31.

الاستثمار بـ 4,2 %، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159,6 % ،وهبوط الواردات بنسبة 16,4 % ،وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000 إلى 74.000 منصبا أي بنسبة 40 %.

- معاناة الاقتصاد الجزائري من تدني مداخيل تصدير المحروقات، الذي أدخله في فترة عدم الاستقرار، يميزها ركود حاد وتضخم ومتصاعد وندرة في الموارد المالية[(1)].

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنتي 86 و 1987 إلى معدل 1 % بعدما كان 3,5 في سنة 1985[(2)].

2- أدوات الإصلاحات الاقتصادية:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية لجأت الجزائر إلى عدة وسائل وأدوات وإجراءات دعمت بها الإصلاح أهمها:

أ- إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية كنقطة انعطاف في مسار الإصلاح:

لقد ظهرت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، نتيجة لضخامة المؤسسات العمومية التي أثرت على فعاليتها وطاقة إنتاجها. مما دفع التفكير في إيجاد صيغة جديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، متمثلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، أي فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع.

ومن أهم الأهداف التي كانت مسطرة بخصوص هذه العملية[(3)]، هو توزيع النشاطات الاقتصادية بكيفية متوازنة على المستوى الوطني والإقليمي. كما أن التخفيف من حجم المؤسسات سيؤدي إلى تحسين كمي ونوعي للإنتاج، والقضاء على الفوضى والإهمال، والتقليل من التبذير والقضاء على البيروقراطية، وتحقيق ديمقراطية القرار. فبموجب هذه

[(1)] – APSSI : Alegria investment…, op, cit, P : 09.

[(2)] - مجلة أحداث اقتصادية، عدد 37، الجزائر 1989، ص: 33.

[(3)] – شريف اسماعيل: استقلالية المؤسسات وجدواها في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر، 1996/1995 ص: 21.

العملية تحولت المؤسسات التي كان عددها 80 مؤسسة إلى حوالي 460 مؤسسة موزعة بين مختلف القطاعات[1].

أما عن مضمون إعادة الهيكلة المالية، فتتمثل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الدولة والمؤسسة، قصد تجسيد الاستقلالية المالية. وإدخال المردودية كمبدأ أساسي في التسيير. وتخصيص قروض طويلة ومتوسطة عن تلك التي كان لها طابع قصير الأجل.

وأخيرا يمكن تخليص المبادئ العامة لإعادة الهيكلة في النقاط التالية[2]:

تخصص المؤسسات- فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التسويق- وفصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة الاستثمار.

ب- استقلالية المؤسسات وصناديق المساهمة:

لقد جاء المرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988. بهدف جعل المؤسسات تتكفل بشؤونها بنفسها، كما أعطى صلاحيات لمجلس الإدارة، وكذا المد راء العامون، من إتخاذ أي قرار يساعد على تحقيق الاستقلالية، سواء في الميدان المالي أو مجال إعادة ترتيب النشاطات.

ويركز مسار استقلالية المؤسسات على تنظيم وتوفير شروط الانتقال من مؤسسات اشتراكية ذات الطابع الإقتصادي إلى مؤسسات عمومية إقتصادية.

وفي شهر جوان 1988، وعلى أساس المرسومين 88-119 و88-120 المتعلقين بتوظيف صناديق المساهمة، ثم إنشاء (8) صناديق مساهمة، يشمل مجال إختصاصها مجموع النشاطات الإقتصادية الوطنية (المناجم والصناعات المختلفة- الخدمات- الصناعة الغذائية- الكهرباء- المواصلات والإعلام الآلي- الكيمياء والبروكيمياء- الصيدلة- البناء ومواد التجهيز). وتعتبر صناديق المساهمة[3] كوسطاء يعملون لصالح الدولة، ويمارسون حقوق الملكية والمراقبة، ويسيرون رؤوس أموال الدولة وينمونها وفق قوانين اقتصادية موحدة.

3- إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني:

---

(1) – ABDELHAMID BRAHIMI : l'économie Algérienne, opu, Alger, 1991, P : 387.

(2) – MIRAOUI ABDELKRIM: le rapport de l'entreprise publique au marché en Algérie, publication de l'unité de recherche/ URTSD, université Annaba, Alger N=°4, décembre 1998, P: 3.

(3) – conférence Nationale des entreprises ; COREP/ANEP, Alger, 1989, P : 147.

إن تجربة الجزائر في الإصلاح الإقتصادي لسنوات 1994 وحتى 1998، من خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي(أفريل 1994- مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي(أفريل 1995- مارس 1997).

لها سمات أساسية تنبثق من محتويات وأهداف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BIRD).

وفي إطار الإصلاحات، انخفض العجز في الميزانية العامة من 8,7 % عام 1993 إلى 4,4 % عام 1994. لتسجل فائضا بلغ 3 % و2,4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1996 و1997 على التوالي[1]. وهذا كان بسبب التقليل من النفقات العامة، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، بالإضافة إلى توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية.

النقطة الثانية في تجربة الإصلاحات الاقتصادية تتعلق بمعدل التضخم،حيث تشير التقارير والإحصائيات ان هذا المعدل انخفض من 38,4% عام 1994 إلى 15 % عام 1996، ليصل إلى 5,73 % عام 1997. ثم 2,66 عام 1999 إلى أن وصل إلى ما يقارب 1 % عام 2000. في حين أن ميزان المدفوعات سجل بعض الفوائض.

فبالرغم من بعض النجاحات على المستوى الاقتصادي، فإن تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 2001 يشير أن الجزائر تراجعت إلى المرتبة 100، بعد أن كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000. كما أن 6,5 مليون من الجزائريين بنسبة 22,6 % يعيشون تحت عتبة الفقر، نتيجة لغياب الاستثمارات المنتجة، وتصفية الكثير من المؤسسات الاقتصادية أو التخلي عنها، وانتشار الفساد الإداري وسوء توزيع الثروات الوطنية.

---

[1]– عماري عمار: الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة سطيف- الجزائر، العدد 01-2002، ص: 97-98.

المطلب (2): الخصخصة وعلاقتها بالسياسة الاستثمارية في الجزائر

"يطلق مفهوم اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة، لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة"[1]. وتعتبر الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، كأحد تطبيقات الوصفات المقدمة للدول النامية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل تقديم التمويل للمشروعات الإنمائية. ولقد تم ربط تطبيق برامج التصحيحات الهيكلية بقيام الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة العامة، وهذا يتطلب إجراء تعديلات على النفقات العامة، واتخاذ إجراءات صارمة لضبط المصروفات ورفع الدعم[2]. وقد برهنت التجارب بما لا يدع مجالا للشك، أنها تؤدي إلى اضطرابات وعدم استقرار سياسي واجتماعي.

والخوصصة التي تأتي كجزء من برنامج التصحيحات الهيكلية، قد شملت من عام 1980 وحتى عام 1991 حوالي 373 مؤسسة عامة في أقطار شبه الصحراء الإفريقية، بالمقارنة مع إجمالي 1357 مؤسسة ذات ملكية عامة تمت خصخصتها لنفس الفترة، منها 59 % في أمريكا اللاتينية، و28 % في دول شبه الصحراء الإفريقية و9 % في آسيا و4 % في دول نامية أخرى (انظر الجدول التالي):

[1]– ضياء مجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 18.

[2]– آدم مهدي أحمد: الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 2001، ص: 91.

الجدول رقم (40): المؤسسات التي تمت خصخصتها في مجموعة من الدول (1980-1991)

المنطقة	المؤسسات التي تمت خصخصتها
- أوروبا الشرقية	5305
- دول السوق الأوروبية	170
- دول إمريكا اللاتينية والكاريبي	804
- دول شبه الصحراء الأفريقية	373
- دول آسيا (ما عدا روسيا)	122
- الدول العربية	58

المصدر: آدم مهدي أحمد: الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 2001، ص: 91.

أما في الجزائر في ظل الظروف المتدهورة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي بلغ عجزها حوالي 400 مليار دج، وجمود الاقتصاد الوطني، مع تدني المساعدات للجزائر من جهة، وفي ظل الإنخفاض المستمر لإيرادات ميزانية الدولة بسبب هبوط أسعار البترول. لم تجد الجزائر حلا إلا إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من جديد لتطلب مساعدات وقروض. فاشترط صندوق النقد الدولي (FMI) على الجزائر بإصلاحات عميقة وتحقيق الشروط التالية[1]:

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهذا ما تم فعلا في سنة 1994 وذلك بنسبة 40 %.
- توقيف الدعم للأسعار وتحريرها.
- خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعاني من عجز.

[1]– أنظر المراجع التالية:
- ABDERRAHMANE MEBTOUL : l'Algerie face aux défis de la Mondialisation (2. Réformes économique et privatisation), OPU, Alger, 2002, PP : 146-240.
- HOUCINE BENISSAD : l'ajustement structurel (l'experience du Maghreb) OPU, Alger, 1999, PP : 26-32.

موقع الأنترنيت: www.arabe.com

وفعلا تمت المصادقة في 22 جويلية 1995 على قانون الخوصصة للمؤسسات العمومية من طرف المجلس الانتقالي. وصدر القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار الخوصصة.

وعلى الرغم من تجاوز تكلفة تطهير المؤسسات من 1994 إلى 1999 إلى أكثر من 13 مليار دولار، إلا أن نتائج عملية الخوصصة التي تلازمت مع اتفاقات ستاندباي[1]، والتمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي لم تعط نتائج مرضية بل بقيت العروض المقدمة للمؤسسات (89) المعروضة للبيع تحت المستوى المطلوب.

فيما تأجلت عملية خوصصة المؤسسات الكبرى التي برمجت في الفترة 1999/98 وعددها 250 مؤسسة. بالرغم من خلق ثلاث هيئات مكلفة بعملية الخوصصة وهي: الشركات القابضة (Holding). ومجلس الخوصصة، ومجلس مساهمات الدولة.

ومن نتائج الخوصصة في الجزائر، تمثلت في تقليص عدد العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60 % من المجموع، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 39 %، ثم تأتي المؤسسات الخاصة بنسبة ضئيلة 1 % وذلك في الفترة بين 1994 و1998. وفي نفس الفترة تم حل 815 مؤسسة، وبصورة أساسية المؤسسات العمومية المحلية بـ (38 %)، وكذلك نسبة لا يستهان بها من المؤسسات العمومية الاقتصادية بـ (16 %). أنظر الجدول التالي:

---

[1]– جريدة الخبر: العدد 2751- الأثنين 3 جانفي 2000، ص: 02.

الجدول رقم (41): توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى 30 جوان 1998)

القطاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية والسكن	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المفتشية العامة للعمل- الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي غلقت أبوابها هو قطاع الصناعة بـ 54 % من عمليات حل المؤسسات، منها 86 % مؤسسات عمومية محلية. ويليه قطاع البناء والسكن بـ 30 % من مجموع المؤسسات، منها 78 % من المؤسسات العمومية المحلية.

وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال، أو من حيث عدد المؤسسات المنحلة، أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح. كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات، الذي شمل حقا عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية. وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجا من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستان تنتمي للقطاع الفلاحي.

لكن التطهير المالي الذي ضم 249 مؤسسة، التي كلفت الجزائر من عام 1994 إلى عام 1999 أكثر من 1000 مليار دج حسب عبد الكريم حرشاوي وزير المالية السابق[1]. والتي أدت إلى تسريح 500 ألف عامل، تعتبر عملية لا جدوى منها، لأنه لم يتم اختيار مؤسسات

[1]– جريدة الخبر: العدد 2751، يوم 3 جانفي 2000، ص: 02.

مؤهلة للخوصصة، أي مؤسسات قادرة على العمل في ظل المنافسة، ولها قدرات وإمكانيات مالية، وهو النموذج الأفضل لتقديم هذه المؤسسات للخوصصة. والواقع فقد تم عرض المؤسسات العاجزة وهو الأمر الذي أدى إلى نفور المشتري منها.

المبحث الثالث: سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية في ظل اقتصاد السوق (1988-2002)

تقوم سياسة التكييف الهيكلي التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية، وتكاد تفرضها على الدول النامية من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية، تقوم على أساس انسحاب القطاع العام من الأنشطة الإنتاجية وإطلاق قوى السوق[1].

ويقصد بنظام اقتصاد السوق الحديث[2]، ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط إلى نظام يأخذ بأسباب التنظيم الاقتصادي السوقي لإقامة قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على خلق النمو الذاتي.

ولقد واصل الاقتصاد الجزائري مسيرته التي بدأها عام 1988، الرامية إلى التحول التدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق.

وباعتبار السياسة الاستثمارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية بصفة عامة في إطار اقتصاد السوق. إذن كيف انعكست هذه السياسة الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر في تلك المرحلة هذا ما نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب (1): السياسة الاستثمارية والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع

لقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على مقاربة جديدة للاستثمار، تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي، بالتركيز على الإجراءات القانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي أصدرت عام 2001. والتي سمحت بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير

---

[1]– ضياء مجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية...، مرجع سابق، ص: 45.
[2]– آدم مهدي أحمد ...، مرجع سابق الذكر، ص: 19.

الاستثمار (ANDI). ومن شأن هذه المقاربة، الارتقاء بالجزائر اقتصاديا بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط.

1- التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية:

حسب السياسة الاستثمارية المتبعة من طرف الدولة، فقد بلغ عدد المشروعات المرخص بها من طرف وكالة ترقية الاستثمارات بين الفترة 1993/11/13 و2000/12/31 حوالي 43.213 مشروعا استثماريا موزعة على 48 ولاية. وبتكلفـة استثمار إجماليـة تقدر بـ 3.343.499 × (10^6) دج (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (42): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ولايات الوطن

(من 13-11-1993 إلى 31-12-2000)

الولايـة	عدد المشاريع	النسبة (%)	التشغيل	النسبة (%)	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	النسبة (%)
1- أدرار	609	% 1	33971	% 2	54.708	% 2
2- الشلف	1102	% 3	45802	% 3	82.146	% 2
3- الأغواط	705	% 2	18055	% 1	71.483	% 2
4- أم البواقي	337	% 1	12554	% 1	26.630	% 1
5- باتنة	975	% 2	51849	% 3	89.802	% 3
6- بجاية	1967	% 5	44725	% 3	118.770	% 4
7- بسكرة	511	% 1	42438	% 3	27.688	% 1
8- بشار	439	% 1	10509	% 1	22.555	% 1
9- البليدة	2115	% 5	56075	% 3	101.385	% 3
10- البويرة	686	% 2	15569	% 1	22.962	% 1
11- تمنراست	250	% 1	8965	% 1	20.089	% 1
12- تبسة	593	% 1	22223	% 1	133.175	% 4
13- تلمسان	460	% 1	18.004	% 1	39.153	% 1
14- تيارت	305	% 1	9234	% 1	26.116	% 1
15- تيزي وزو	2870	% 7	55960	% 3	80.079	% 2
16- الجزائر	8945	% 21	367602	% 12	792.070	% 24
17- الجلفة	717	% 2	22044	% 1	54.764	% 2
18- جيجل	596	% 1	14114	% 1	32.628	% 1
19- سطيف	1567	% 4	52314	% 3	113.634	% 3
20- سعيدة	116	% 0	3967	% 0	5.610	% 0
21- سكيكدة	526	% 1	18859	% 1	35.827	% 1
22-سيدي بلعباس	230	% 1	7548	% 0	14.463	% 0
23- عنابة	860	% 2	40208	% 3	132.092	% 4
24- قالمة	167	% 0	4670	% 0	8.802	% 0

25- قسنطينة	967	% 2	31524	% 2	59.569	% 2
26- المدية	724	% 2	17322	% 1	28.179	% 1
27- مستغانم	393	% 1	15664	% 1	27.616	% 1
28- المسيلة	725	% 2	19837	% 1	32.933	% 1
29- معسكر	336	% 1	11923	% 1	25.186	% 1
30- ورقلة	2241	% 5	113901	% 7	246.469	% 7
31- وهران	1913	% 4	85551	% 5	262.755	% 8
32- البيض	163	% 0	6012	% 0	8.346	% 0
33- إليزي	167	% 0	10705	% 1	14.222	% 0
34- برج بوعريريج	649	% 2	23300	% 1	41.848	% 1
35- بومرداس	1991	% 5	57946	% 4	108.966	% 3
36- الطارف	305	% 1	27688	% 2	22.036	% 1
37- تندوف	71	% 0	2358	% 0	2.674	% 0
38- تسمسيلت	94	% 0	4360	% 0	41.070	% 1
39- الواد	578	% 1	16.683	% 1	41.462	% 1
40- خنشلة	173	% 0	22.812	% 1	5.893	% 1
41- سوق أهراس	228	% 1	5749	% 0	18.974	% 1
42- تيبازة	1115	% 3	40140	% 3	58.526	% 2
43- ميلة	642	% 1	11177	% 1	22.871	% 1
44- عين الدفلة	443	% 1	17993	% 1	27.780	% 1
45- النعامة	166	% 0	13470	% 1	24.120	% 1
46- عين تموشنت	122	% 0	9429	% 1	11.553	% 0
47- غرداية	1055	% 2	48817	% 3	67.232	% 2
48- غيليزان	358	% 1	13271	% 1	16.570	% 0
المجموع	**43.213**	**% 100**	**1.604.891**	**%100**	**3.343.499**	**% 100**

المصدر: وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI)- الجزائر

لقد اتخذت الدولة عدة تدابير جبائية تحضيرية لصالح المستثمرين، وممارسة نشاطهم في المناطق الجنوبية والمعزولة، وذلك في إطار سياسة التوازن الجهوي، والتخفيف من حدة تمركز الاستثمارات بالشمال.

غير أنه بقراءة الجدول أعلاه. نلاحظ تمركز الاستثمارات في المناطق الشمالية عموما، وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا. بحيث نجد من بين 43.213 مشروعا إجماليا، استقطبت الولايات: الجزائر- البليدة- بومرداس- تيبازة- تيزي وزو ما يعادل 17.036 مشروعا بنسبة 39,42 % من مجموع المشاريع الاستثمارية. وهذا ما يوحي بعدم التوازن بين المناطق الشمالية (الوسط، الغرب، الشرق)، إذ حصلت ولايات: الجزائر، وهران، قسنطينة على التوالي من مجموع عدد المشاريع: 8945، 1913، 967. أي بنسب 21 %، 4 %، 2 %، على التوالي.

ويزداد عدم التوازن وضوحا في عدم استجابة المستثمرين الخواص للاستثمار في المناطق المحرومة والمعزولة والجنوبية. بحيث لم تجذب ولاية سعيدة سوى 0,17 % من مجموع الاستثمارات، وولاية قالمة سوى 0,26 %، أما ولاية تيسمسيلت لم تستفد إلا من 94 مشروعا، وولاية تندوف 71 مشروعا.

ونستنتج من هذا أن ميول اتجاه الاستثمار الخاص للتمركز بالمناطق الشمالية، يوحي بأن قانون ترقية الاستثمار لم يفلح في إحداث التوازن الجهوي بين المناطق، وذلك بسبب عدم توفر مناخ استثمار ملائم بالمناطق المراد ترقيتها وتطويرها. إذ غالبا ما تعاني هذه المناطق من نقص كبير في المنشآت القاعدية الضرورية للتنمية، كالطرقات، الكهرباء، الماء،...إلخ

2- التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية:

تتجلى سياسة توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع وفق الجدول التالي:

الجدول (43): توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع في الجزائر

(من 1993/11/13 إلى 2000/12/31)

القطاعـــات	عدد المشاريع	%	التشغيل	%	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	%
الفلاحة	2.227	% 5	55.238	% 3	116.070	% 3
البناء والأشغال العمومية والإسكان	8.124	% 19	453.943	% 28	738.995	% 22
الصناعة	16.141	% 37	638.169	% 40	1.503.426	% 45
الصحة	732	% 2	16.418	% 1	37.443	% 1
الخدمات	4.099	% 9	186.146	% 12	301.834	% 9
السياحة	1.778	% 4	63.347	% 4	232.571	% 7
النقل	9.681	% 22	177.057	% 11	385.746	% 12
التجارة	431	% 1	14.573	% 1	27.413	% 1
المجموع	**43.213**	**% 100**	**1.604.891**	**% 100**	**3.343.499**	**% 100**

المصدر: (APSSI) وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها

بقراءتنا للجدول السابق نستنتج ما يلي:

- إن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث استفادته من حجم المشاريع بـ 16.141 مشروعا بنسبة 37 %، وبحجم استثمار قدره 1.503.426 × $(10)^6$ دج بنسبة 45 % من مجموع التكاليف الإجمالية للاستثمار.

- يصنف قطاع النقل في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 9.681 مشروعا. أما من حيث حجم الاستثمارات يصنف قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بمبلغ قدره 738.995 × $(10)^6$ دج بنسبة 22 % من مجموع الاستثمارات. وتعزى هذه النتيجة، بسبب توجه الدولة لمنحها المشاريع المتعلقة بنشاطات النقل والبناء للقطاع الخاص.

- غير أن القطاع الفلاحي لم يتحصل سوى على 2.227 مشروعا بنسبة 5 % من مجموع عدد المشاريع، وبحجم استثمار قدره 116.070 × $(10)^6$ دج بنسبة 3 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية. وهي نسب ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصناعة والبناء والنقل والخدمات. رغم

توجه الدولة إلى تشجيع قطاع الزراعة، من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين في السنوات الأخيرة، مع العلم أن قطاع الزراعة يعتبر قطاع حيوي ومهم يضمن الأمن الغذائي للمواطنين ويقلل من التبعية للخارج.

- أما قطاع السياحة لم يستقطب سوى 7 % من مجموع الاستثمارات، وهذا كان نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة القائمة في العشرية الأخيرة. علما أن قطاع السياحة يعتبر مهم لجلب العملة الصعبة عن طريق السواح الأجانب، والدور المهم الذي يلعبه في رفع قيمة الدينار الجزائري.

المطلب (2): سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

فيما يخص توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية. تعتبر أوروبا الشريك الأول للجزائر، على رأسها فرنسا بـ 82 مشروعا بنسبة 21 % من المجموع البالغ 397 مشروعا استثماريا.

ثم تليها إيطاليا بـ 40 مشروعا بنسبة 10 %، ثم إسبانيا في المرتبة الثالثة بـ 33 مشروعا. أما بالنسبة للدول العربية، فأول شريك للجزائر هي تونس بـ 24 مشروعا، ثم سوريا بـ 17 مشروعا.

أما بالنسبة لدول أمريكا، أول شريك للجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4 % بـ 15 مشروعا استثماريا، ثم كندا بنسبة 3 % (انظر الجدول والشكل المواليين):

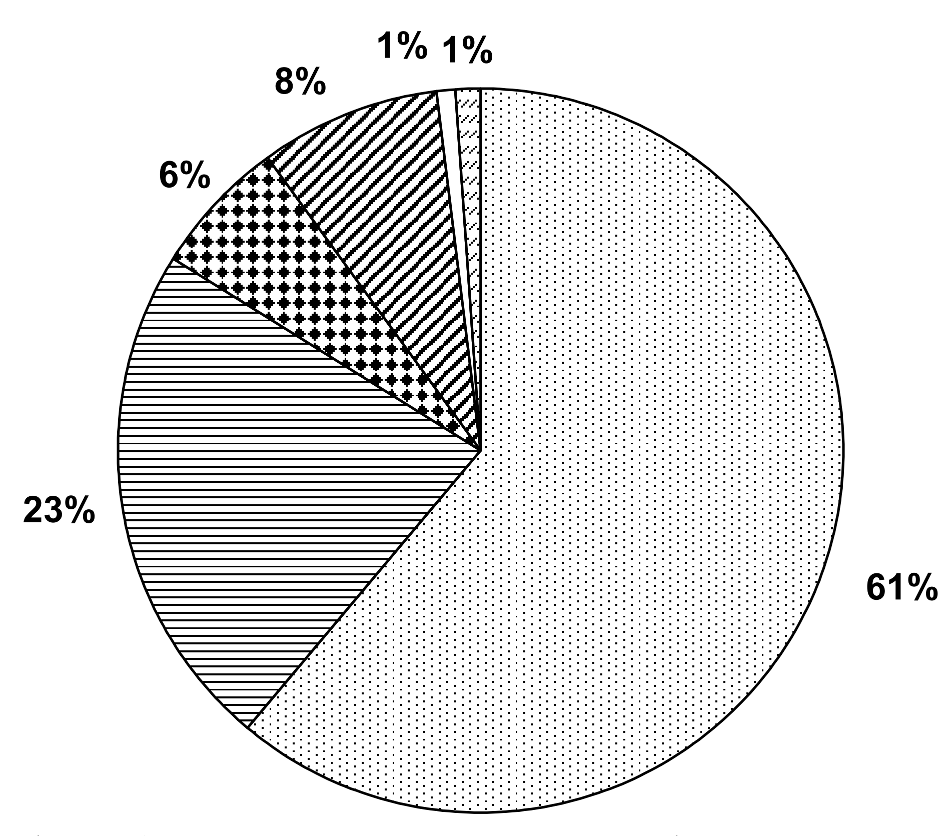
الجدول رقم (44): توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية (من 1993/11/13 إلى 2000/12/31)

المناطق	عدد المشاريع	النسب (%)	التشغيل	النسب (%)	مبالغ الاستثمار 10^6 دج	النسب (%)
أوروبا	248	% 61	31832	% 67	69.661	% 42
الدول العربية	91	% 23	8.966	% 19	55.075	% 33
آسيا	23	% 6	2.257	% 5	2.220	% 1
أمريكا	30	% 8	3.562	% 8	27.084	% 16
إفريقيا	2	% 1	27	% 0	476	% 0
مناطق أخرى	3	% 1	656	% 1	9.944	% 6
المجموع	397	% 100	47.300	% 100	164.460	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)- الجزائر

ويمكن تمثيل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب الدول (نفس الفترة)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الجزائر

وتعتبر سنة 2001 من أحسن السنوات، من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بحيث بلغ هذا الحجم[1] 1,196 مليار دولار، بعد ما كان 438 مليون دولار سنة 2000، أي ارتفع بنسبة 173 % وهي نسبة معتبرة.

كما أنه من بين 3.109 ملف استثماري، التي أودعت عام 2002 يوجد 86 ملف استثمار أجنبي أو بالشراكة، بقيمة 4.063 مليار دج، أي ما يعادل 500 مليون دولار. ومن هذه المشاريع يوجد 62 مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا بنسبة 100 % و24 مشروعا بالشراكـة.

(1)– مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت، ص: 73.

ونستنتج من هنا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بالمقارنة مع سنة 2001[1].

<u>المطلب (3): اثر الاستثمار على التشغيل في الجزائر</u>

لقد سمحت المشاريع الاستثمارية، على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب شغل من خلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر بصفة عامة. والجدول التالي يبين التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية، ومناصب الشغل المخلقة بواسطة هذه المشروعات المصرح بها لدى وكالة (ANDI) خلال الفترة 2000/1993.

<u>الجدول رقم (45): التوزيع السنوي للمشاريع الاستثمارية واليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 1993-2000.</u>

السنوات	عدد المشاريع	النسب (%)	مناصب العمل	النسب (%)	مبالغ الاستثمار 10^6 دج	النسب (%)
1993-1994	694	% 2	59.606	% 4	114.000	% 3
1995	834	% 2	73.818	% 5	219.000	% 7
1996	2.075	% 5	127.849	% 8	178.000	% 5
1997	4.989	% 12	266.761	% 17	438.000	% 13
1998	9.144	% 21	388.702	% 24	912.000	% 27
1999	12.372	% 29	351.986	% 22	685.000	% 20
2000	13.105	% 30	336.169	% 21	798.000	% 24
المجموع	43.213	% 100	1.604.891	% 100	3.344.000	% 100

<u>المصدر</u>: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)- الجزائر

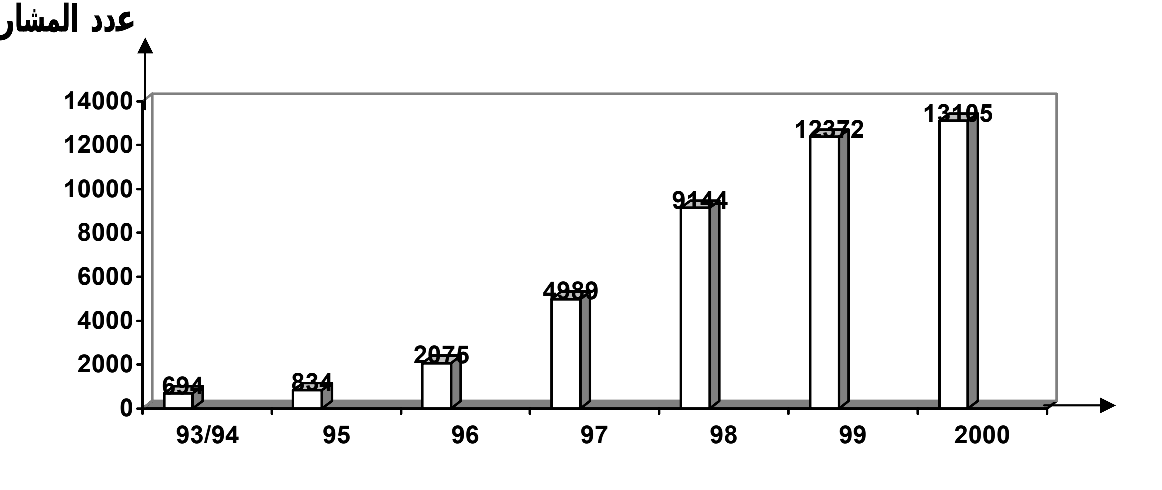
من خلال الجدول، نلاحظ تزايد عدد المشاريع من سنة لأخرى. لكن عدد مناصب الشغل ومبالغ الاستثمار ارتفعت حتى عام 1998. لكن بعد هذه السنة بدأت في الانخفاض رغم ارتفاع عدد المشاريع سنتي 1999 و2000.

[1]– الموقع على الأنترنيت: الرياض الاقتصادي www.google.fr

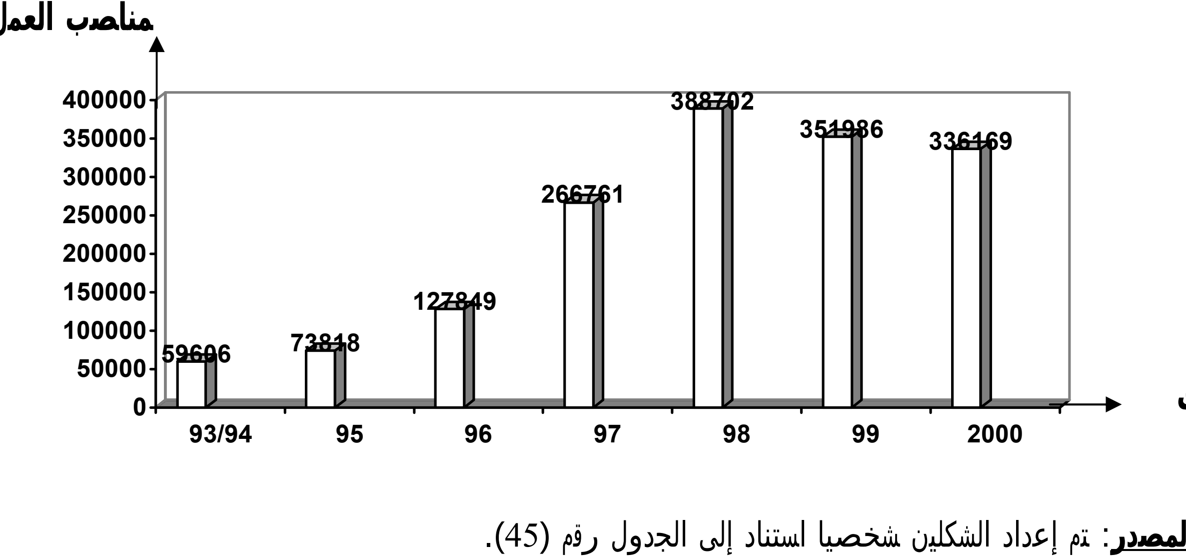
وهذا معناه ارتفاع عدد المشاريع على حساب نوعيتها. أي أن معظم المشاريع التي ظهرت عامي 1999 - 2000 هي مشاريع ذات حجم صغير.

ويمكن توضيح الصورة أكثر لعدد المشاريع ومناصب العمل خلال فترة 2000/93 في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (11): التوزيع السنوي لعدد المشاريع خلال الفترة (1993-2000)



الشكل رقم (12): التوزيع السنوي لمناصب العمل خلال الفترة (1993-2000)



المصدر: تم إعداد الشكلين شخصيا استناد إلى الجدول رقم (45).

والسبب في انخفاض مناصب العمل، يرجع أساسا إلى نقص الوعي الإقتصادي للمستثمرين الخواص. فأغلب المستثمرين إستغلوا الإمتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وفي أقرب وقت، وميولهم إلى النشاطات الإستثمارية

التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، ولاتتطلب تقنيات عالية، دون المبالاة بمساعي الدولة وأهدافها، من جراء حرمان خزينتها من الإيرادات الضريبية. وهذا ماينعكس سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية.

المطلب (4): دور الاستثمارات في ترقية الصادرات ا لجزائرية:

تعتبر عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الإقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات. وهذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات. والتي بلغت 4.4 % ، 3.9 %، 3.3 % خلال سنوات 1989، 1990، 1991 على التوالي.[1]

وترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الإستثمار خاصة قانون 12/93، وكذا القانون الضريبي، إلى جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمان رواجها.

ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية، المحفزة على تشجيع الإستثمار والتصدير وترقيته. تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة. وفيما يلي نعرض جدول يبين تطور بنية الصادرات المتعلقة بقطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1992- 2001:

الجدول رقم (46): معدل تطور الصادرات الجزائرية (1992-2001)

السنوات / أنواع الصادرات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المحروقات	%95,40	%94,91	%96,85	%94,83	% 95,69	%96,40	%96,33	%96,63	%97,27	%97,04
الصادرات خارج المحروقات	%4,60	% 5,09	%3,15	%5,17	% 4,31	%3,60	%3,67	%3,37	%2,73	%2,96
المجموع	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**

المصدر: الموقع على الأنترنيت: www.finance-algeria.org

[1]- حميد بوزيدة ....، مرجع سابق، ص: 211-212.

من هذا الجدول نلاحظ أن نتائج الصادرات خارج قطاع المحروقات غير مشجعة، وذلك راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، نتيجة لنقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها. وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير، وكذا عدم القدرة من الرفع من مستوى مردودية عمليات ترقية الصادرات.

المبحث الرابع: دور استثمارات المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، بمثابة القلب النابض في جسم الإنسان، ومن ثم فإن الاستثمار في هذا القطاع يعتبر ضروريا، لأنه ينعكس على جميع القطاعات الأخرى. حيث أنه يمثل مصدرا مهما للتمويل بالعملة الصعبة، فهو يشكل أكثر من 97 % من مداخيل العملة الصعبة من الخارج، وأكثر من 60 % من الإيرادات الجبائية لميزانية الدولة. ويلعب دورا كبيرا في الحصول على فائض في ميزان المدفوعات، ويشكل أكثر من 90 % من الدخل الوطني الجزائري. وبفضله أحرزت الجزائر في نهاية 2003 على 33 مليار دولار كاحتياطي للصرف، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية. وعليه سنتعرض في هذا المبحث إلى تطور أسعار البترول العالمية، ودور استثمارات قطاع النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب (1): استثمارات المحروقات في الدول النامية وتطور أسعار البترول

1- وضع استثمار المحروقات في الدول النامية:

تقدر الاستثمارات المطلوبة لمشروع الطاقة في الدول النامية خلال الفترة 1982-1992 بحوالي 130 مليار دولار سنويا. بمعنى أن الاستثمارات المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي سوف تكون في حدود 4 %. بينما كانت الاستثمارات التي نفذت في أواخر السبعينات تقدر

بين 2 % و3 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي[1]. وكانت الاستثمارات المطلوبة لمشروعات الطاقة في الدول النامية خلال الفترة 1982-1992 كما يلي:

الجدول رقم (47): استثمارات المطلوبة لمشروعات الطاقة في الدول النامية خلال الفترة 1982-1992 (بالمليار دولار)

مصادر الطاقة	الدول منخفضة الدخل	الدول متوسطة الدخل		كل الدول النامية	المتوسط السنوي خلال الفترة 82-1992
		مستوردة للبترول	مصدرة للبترول		
الطاقة الكهربائية	173,9	354,9	129,6	658,4	59,8
البترول	66,9	87,3	311,7	465,9	42,4
مصافي البترول	30,8	52,8	39,7	123,3	11,2
الغاز الطبيعي	21,8	24,5	43,8	90,1	8,2
الفحم	55,2	27,2	6,3	88,7	8,1
الإجمالي	348,6	546,7	531,1	1.426,4	129,7

المصدر: تقديرات البنك الدولي- نقلا عن مرجع: محمد محروس: اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، 1998، ص: 287.

يتضح من هذا الجدول، أن 46 % من الاستثمارات المطلوبة، أي 60 مليار دولار سوف توجه للاستثمار في مشروعات الكهرباء، أما قطاع البترول فإنه يتطلب 42,4 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 32,6 % من إجمالي الاستثمارات المطلوبة. وهذا الرقم قد ارتفع في السنوات الأخيرة[2]. بسبب ازدياد عدد الدول التي تنقب عن البترول، والتي تقوم بتطوير الحقول التي يتم اكتشافها. كذلك فإن الحقول التي يتم إكتشافها الآن أصبحت اكثر تكلفة من الحقول التي تم اكتشافها في الستينات والسبعينات.

أما عن الاستثمارات المطلوبة في قطاع الغاز الطبيعي فإنها صغيرة نسبيا (6,3 %)، حيث أنها تستخدم في أغلب الأحيان لتطوير الاحتياطيات التي تم اكتشافها في السابق. ويمثل قطاع البترول والغاز 39 % من جملة الاستثمارات المطلوبة خلال الفترة 82-1992. أما عن

---

(1)– محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية- مصر 1998، ص: 286.

(2)– نفس المرجع...، ص: 286.

مشروعات الفحم فإنها تتطلب استثمارات بسيطة (6,2 %) ومعظمها بالعملة المحلية، وذلك لأن 60 % من الاستثمارات الخاصة بالفحم سوف تكون في الهند والصين، وكلتا الدولتان تعتمدان على الصناعات الرأسمالية المحلية، في إمداد صناعة الفحم باحتياجاتها من الآلات والأجهزة المطلوبة.

2- تطور أسعار البترول العالمية:

لقد شهدت السوق البترولية تطورات هامة، أدت إلى تغيرات في أسعار البترول خاصة منذ حرب أكتوبر 1973. حيث ارتفع سعر برميل النفط من 3 دولارات قبل حرب أكتوبر إلى ما يقرب من 16,5 دولار عام 1974، ثم ما لبث أن ارتفع إلى ما يقارب من 40 دولار للبرميل في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. ثم حدث فائض في العرض البترولي في السوق الدولية، مما أدى إلى انخفاض مفاجئ، بل انهيار في أسعار البترول، حيث وصل سعر البرميل إلى ما يقارب من 5,5 دولار وذلك في نهاية 1985 وأوائل 1986. ثم عاد التوازن لأسعار البترول مرة أخرى، حيث استقر سعر البترول عند مستوى 16 دولار للبرميل[(1)]. وفي عام 1991 إثناء حرب الخليج الثانية (العراق- الكويت) حدث الارتفاع مرة أخرى في أسعار البترول، ثم عاد السعر إلى مستواه التوازني السابقة.

وقد شهدت الفترة 73-1979 تطورات هامة تمثلت في انخفاض المعروض في السوق العالمية. مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول من 3 دولار سنة 1973 إلى ما يقرب 20 دولار سنة 1979[(2)]. كما حدث إلغاء مبدأ التفاوض مع الشركات المنتجة بشأن تحريك أسعار البترول، حيث أصبحت السوق البترولية سوقا للبائع، وهي الدول المنتجة وليست سوقا للمشتري.

أما الفترة 1979-1982 شهدت فيها منطقة الخليج العديد من التغيرات والاضطرابات السياسية. فقيام الثورة الإيرانية وتغير نظام الحكم أدى إلى حرمان السوق البترولية، من إنتاج إيران 7 مليون برميل يوميا، وهذا ما أدى إلى ارتفاع سعر البرميل 20 دولار للبرميل.

---

(1)– علاء محمد علي الحاج أحمد: دور الاستثمارات الأجنبية في صناعة البترول وجدوى الاتفاقيات البترولية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة عين شمس، مصر، 1999، ص: 09.

(2)– علاء محمد علي الحاج أحمد...، مرجع سابق، ص: 13.

وحدوث الحرب العراقية الإيرانية، وما ترتب عليه من نقص المعروض العالمي، الشيء الذي أدى إلى الارتفاع بـ 40 دولار للبرميل.

أما خلال فترة الثمانينات، حدث انكماش في الطلب العالمي على الطاقة.

مع زيادة المعروض من البترول، أدى إلى حدوث انهيار في أسعار البترول، حيث وصلت هذه الأسعار إلى أدنى مستوى لها عام 1985. ولقد ساعد على تدهور هذه الأسعار قيام الولايات المتحدة بضخ جزء من مخزونها الاستراتيجي في السوق البترولية لتعظيم هذا الانهيار في حرب جديدة لأسعار البترول[1]. وترتب على تدهور الأسعار عام 1986 إلى انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى مجال البحث والاستكشاف في الدول البترولية.

ويمكن توضيح تطور أسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية للفترة 1970-1999 في الجدول التالي:

[1]– أنظر المراجع التالية:
- ضياء مجيد الموسوي: الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989) دار الهدى، الجزائر، 1990، ص: 11-45.
- بلعيد عبد السلام: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد مصطفى الماضي، دار النشر بوثان- الجزائر، 1990، ص: 241-248

الجدول رقم (48): تطور أسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1970-1999

(الوحدة: دولار، سنة الأساس 1970)

السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية
1970	1,67	2,36	1985	27,01	15,21
1971	2,04	2,67	1986	13,53	6,02
1972	2,30	2,68	1987	17,73	6,81
1973	3,07	3,07	1988	14,24	5,14
1974	10,77	9,87	1989	17,31	6,30
1975	10,73	8,70	1990	22,26	7,06
1976	11,51	9,31	1991	18,62	5,71
1977	12,40	9,10	1992	18,44	5,34
1978	12,70	7,88	1993	16,33	5,08
1979	17,28	9,48	1994	15,53	4,76
1980	28,67	13,94	1995	16,86	4,76
1981	32,50	16,43	1996	20,29	5,61
1982	32,38	17,16	1997	20	5
1983	29,04	15,76	1998	14	2,8
1984	28,02	16,00	1999	15	3,1

Source : OPEP-PRO ECO, N=° 2586, 1999, P : 24.

المطلب (2): الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري واستراتيجية التنمية

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، باعتباره مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة، ومادة أولية وطاقوية للصناعة. لعب دورا هاما في الأمس القريب، رغم تذبذبات الأسعار التي وصلت إلى 17 دولار في سنة 1997، لتنتقل إلى 12,8 دولار في سنة 1998، لتصل إلى 28 دولار في عام 2000. وحققت إيرادات هائلة سنوات 2000، 2001، 2002 حيث فاقت 20 مليار دولار. ساهمت هذه الإيرادات في تصفية ديون كثير من المؤسسات الوطنية. إذ أن قطاع المحروقات ساهم بأكثر من 90 % من مجموع مداخيل الوطن، وفي نفس الوقت يوجه 75 % من هذه المداخيل لفائدة الديون الخارجية دون إعادة الجدولة.

والجدول التالي يوضح تحديد حجم الاستثمارات في قطاع البترول والقطاعات الأخرى، أي الاستثمارات خارج قطاع البترول للفترة (67-1989)

الجدول رقم (49): توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-1989) بالمليار دج

السنوات	قطاع المحروقات		الصناعة ما عدا المحروقات		الزراعة		هياكل أساسية وقطاعات أخرى		المجموع	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
69-67	2,7	% 28	2,7	% 28	1,6	%16	2,7	% 28	9,7	%100
73-70	9,8	% 27	11	% 30	4,6	%13	11,3	% 30	36,7	%100
77-74	36	% 30	38,2	%31,4	5,8	%4,8	10,8	%33,8	120,8	%100
1978	14,7	% 28	17,8	%33,8	2,4	%4,5	17,7	%33,7	52,6	%100
1979	17,5	% 31,9	16,6	%30,3	1,8	%3,3	18,9	%34,5	54,8	%100
84-80	63	% 15,7	94,5	%22,8	47,1	%11,7	199	%49,8	400,6	%100
89-85	39,8	% 7,2	134,4	%24,4	79	%14,4	297	% 54	550	%100

Source : Ministére de la planification et d'amenagement du territoire (M.P.A.T), rapport général du plan 1985-1989, Alger, 1985, P : 135

أمـا في مرحلـة الإصلاحات الإقتصادية، فقد عرف قطاع الطاقة والمناجم نمو الانتـاج بنسبة 4,3 % بين سنتـي 1996 و1997. وبلغ إنتاج المحروقات 37,654 مليون طن سنة 1997، بزيادة 185.000 طن مقارنة بسنة 1996. أما إنتاج غاز البروبان فكان معتبرا، إذ بلغ مستوى 5,8 مليون طن.

وبلغت عدد الاكتشافات خلال سنة 1997 بـ 7 اكتشافات تعد احتياطاتها المؤكدة والمحتملة حسب تقدير أولي بحوالي 109 مليون طن[1].

وتتوقع شركة سوناطراك التي تحتل المرتبة 12 عالميا، إستثمار 21 مليار دولار بين عامي 1999 وحتى نهاية عام 2003[2]. وذلك لدعم موقعها في الإنتاج والتنوع أكثر في الصناعات البتروكيمائية، وقد دعت الشركات الأجنبية للمساهمة في هذا الإستثمار.

---

(1) - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)- أفريل 1998، الجزائر.

(2) – مجلة: البنك والمستثمر، العدد 14- فبراير/ شباط 2000، بنك لبنان، ص: 29.

وفي بداية عام 1998 زادت الشركة الوطنية الجزائرية للبترول والغاز الطبيعي، من مجالات نشاطها بشكل ملحوظ، وتم وضع اليد كليا على شركات "نافتاك" للتكرير و"نافتال" للتوزيع، و"أنيب" للصناعات البتروكيميائية، كما تم الحصول على حصة 51 % من الشركات الخمس الباقية: "ENTP" للآبار و "ENSP" للخدمات النفطية، و"إيناجيو" للدراسات الجيو فيزيائية، و"GTP" لأعمال البترول، و"إينافور" للتنقيب والحفر.

وتعكس هذه الصورة الوضع الناتج عن هذا التطور، الذي جعل من شركة سوناطراك مجموعة بترولية متكاملة ومتنوعة ذات المكانة العالية، تحتل المرتبة 12 عالميا[1]. وتحتل المرتبة الأولى بين الشركات الوطنية الجزائرية برقم أعمال يقدر بـ 10,7 مليار دولار عام 1998[2].

أما الانفتاح على الشراكة والمستثمرين الأجانب، أصبح ممكنا بعد البدء في الاصلاحات في اواخر الثمانيات وخاصة بعد عام 1994. ورغم **أن** الشركة لم تنطلق إلا منذ فترة قليلة، إلا أن نتائج عام 1998 جاءت مشجعة جدا، فتم إكتشاف 18 بئرا جديدا على الأقل، مما أضاف 3 مليار برميل للإحتياط الوطني من الغاز والبترول[3].

كما أحرزت شركة "سوناطراك" تقدما كبيرا بزيادة 12 % للبترول السائل و15 % للغاز الطبيعي و11,18 % للنفط الخام. وتعكس هذه الأرقام المحصلة الإيجابية للشراكة مع 19 شركة بترولية كبيرة. وتتوقع الشركة في مشارف عام 2003 أن تزداد طاقة إنتاجها إلى ربع ما كانت عليه في عام 1998، كما يمكن أن ترتفع حصة الشراكة الخارجية من 7 % إلى 28,3 % (50 % في البترول). وأن هذه الزيادة نتيجة برنامج الاستثمار الضخم الذي اعتمدته شركة سوناطراك بين عامي 1999 و2003، وتبلغ قيمة هذا الاستثمار بـ 21 مليار دولار.

---

[1]– نفس المرجع السابق...، ص: 29.

[2] – ECONOMIA : Publication du Groupe Jeune Afrique Paris, N=° 2-3 Decembre 2000/ Janvier 2001, P : 117.

[3] – INVESTIRE MAGAZIN ; N=° 5, Dec/Janvier 2002/2003 Blanky Industrie Trading Company, Alger, P: 09.

وسيكون الهدف الأساسي منه زيادة طاقة الشركة الإنتاجية وتطوير آبار النفط. وسيتم تحقيق أكثر من نصف المشاريع بالشراكة مع شركات أجنبية. وسيدعم هذا البرنامج مكانة سوناطراك العالمية بحيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا بتصدير الغاز الطبيعي بـ 26,4 مليون طن.

ولا يقتصر دور سوناطراك على القطاع البترولي فقط، وإنما شمل الاستثمارات الاجتماعية الرأسية[1]. فقد قامت بعمليات استصلاح وإنشاء الطرق خدمة للاقتصاد الوطني، كمشروع طرق البورما (حاسي مسعود)، وتوسيع وتجديد مرفأ سكيكدة وإقامة مراكز صناعية جديدة. وإنشاء العديد من الشركات المتعلقة بالصناعة التحويلية، ومن هنا يبرز دور سوناطراك القيادي في تدعيم استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الخامس: معوقات وآفاق الاستثمار في الجزائر

إن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة مشاكل وعراقيل، الأمر الذي أدى إلى عرقلة هذا الأخير، مما ينعكس سلبا على التنمية في جميع الميادين، وانسحاب المستثمرين الخواص إلى مزاولة أنشطة أخرى كالتجارة التي تضمن لهم الأرباح السريعة. إذن ما هي هذه المعوقات والمشاكل ؟ في حين الجزائر تتطلع إلى وضع استراتيجية مستقبلية للاستثمار تكون متوافقة مع الاصلاحات الاقتصادية، وتكون في مستوى الأحداث والمتغيرات العالمية المعاصرة. فما هي إذن آفاق وتوقعات الاستثمار عموما في الجزائر وفي قطاع المحروقات على الخصوص؟ سنجيب على هذه الأسئلة خلال هذا المبحث.

[1]– يسـري محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية- القاهرة، مصـر، 1996، ص: 46.

المطلب (1): معوقات الاستثمار في الجزائر

1- المعوقات الاجتماعية:

هناك عدة معوقات اجتماعية، التي أثرت سلبا على الاستثمار في الجزائر نذكر منها:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.
- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية[1].

إن مشاكل العمالة والتشغيل، هي عنصر مهم في تأثيره على الاستثمار، من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل. لمعدل التشغيل من جهة اخرى. وقد ادى الاختلال التوازني الاجتماعي، إلى تفاقم البطالة من 15 % سنة 1984، إلى 17 % سنة 1987، وإلى 17,2 % سنة 1989، ثم 19,2 % سنة 1990، وفي سنة 1991 بلغت 20,2 %.

والواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار[2]. وإن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توزاني بين تطور الاستثمار من جهة الذي سجل معدل نمو 1,5 % فقط سنة 1990، ومن جهة أخرى تطور السكان الذي كان معدله في نفس السنة بـ 2,8 % [3]. إن هذا الضعف في الاستثمار، يقدم لنا الجواب عن سبب نمو التشغيل بصفة عامة، لأن الدافع في رفع النمو السنوي للتشغيل هي هذه الاستثمارات.

2- المعوقات السياسية والأمنية:

هناك بعض المشاكل السياسة الأمنية، التي شهدتها الجزائر في العشرية الأخيرة ابتداء من سنة 1988، والتي أثرت سلبا على كل من الادخار والاستثمار نذكر منها:

- انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988. وهي تعبر عن حالة أزمة سياسية، نتجت عن الممارسات البيروقراطية للإدارة، والسلوكات غير لائقة للمقربين من بعض

[1]– رجب إبراهيم إسماعيل اسماعيل...، مرجع سابق الذكر، ص: 78.
[2]– محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسة ...، مرجع سابق، ص: 33.
[3]– نفس المرجع...، ص: 33.

رجالات النفوذ. وهي مظاهر اجتماعية سلبية غذتها مشاكل ندرة التموين في السوق، ومشاكل تفشي البطالة وسط الشباب والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي.

- التدابير المتخذة من طرف القيادة السياسية، التي أفرزت نتائج سيئة على المسار الاستثماري والتنموي. وأحدثت أزمة ثقة شعبية في نظام الحكم، وتجلى ذلك واضحا في نتائج الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) في جوان 1990. وأيضا الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 التي ألغى مسارها، باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، حيث كان الفوز ساحقا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضور، وتولى السيد محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة يوم 16 جانفي 1992، وتم حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 1992/04/29.

- حدوث المواجهة بين الحزب المنحل، والمجلس الأعلى للدولة. فاستعمل ذلك الحزب كل الوسائل المتاحة لديه بما في ذلك القوة والسلاح، للإطاحة بالنظام وحدثت تصفيات جسدية متكررة ضد رجال الأمن والجيش واعتداءات وتخريب لممتلكات الدولة.

- إغتيال الرئيس محمد بوضياف بعنابة يوم الإثنين 29 جوان 1992 وهو أول اغتيال منذ الاستقلال لرئيس دولة.

- أحداث الإرهاب ابتداء من عام 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة الاستثمار السياحي. ونتج عن ذلك قتل الأبرياء وتخريب وحرق الممتلكات العمومية والخاصة. لكن في نهاية التسعينات تغير الوضع السياسي والأمني إلى التحسن، بحيث بدأت المؤسسات السياسية بالوصول إلى مستوى من الاستقرار. كذلك سمح الوئام المدني الذي حققه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتحسن الوضع الأمني بدرجة كبيرة.

وخلاصة القول أن كل هذه الأحداث والمشاكل السياسية والأمنية، كانت عائقا أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد.

3- المعوقات الإدارية:

إن الاستثمار في الجزائر يواجه عدة مشاكل إدارية أهمها:

أ- مشكل الحصول على الموافقة:

إن طلب الموافقة على المشروع الاستثماري، تعتبر عملية معقدة. وأن جل المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير. بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة.

ب- مشكل الحصول على التجهيزات:

إن التجهيزات الضرورية واللازمة قد لا يتحصل عليها المستثمر في وقتها، حيث أن آجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها.

جـ- مشكل الحصول على أراضي البناء:

في حالة ما إذا تحصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار، فإنه قد يواجه مشكل آخر وهو مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه الاستثمارية، والتي تكون في بعض الأحيان غير مهيئة أو غير صالحة للاستثمار.

وإن ما يفسر ضآلة تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل التراب الوطني مقارنة بالإمكانيات المتوفرة. يرجع في غالب الأحيان إلى وجود عراقيل بيروقراطية إدارية وذهنية غير اقتصادية، حسب ما أكده العديد من مسؤولي الشركات الأجنبية. ولا يزال القطاع المصرفي في الجزائر لا يتكيف مع الإنفتاح الاقتصادي والتجاري. بالإضافة للصعوبات القانونية التي يلاقيها المستثمر في إنجاز مشروعه، ابتداء من الحصول على وثائق السجل التجاري إلى الإجراءات الجبائية، وعقود الحصول على العقارات.

وتجدر الملاحظة أن الاستثمـار في الجزائر، يتميز بخاصية مواجهة الأوضاع السياسية التي قد لا تكون مواتيـة. وتعمل الحكومة الآن على توفير الضمان ضد المخاطر السياسية، ومخاطر التأميم ونزع الملكية ومخاطر تحويل أصول الاستثمار.

4- المعوقات البنكية والتمويلية:

رغم أهمية المشاكل السابقة الذكر. يبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه المستثمرين يتمثل في التمويل. فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية، وضعف فعالية وسائلها يؤثر على سياسة

التمويل، ويؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الذي رسم لها، بالابتعاد عن الأسس التي يعتمد عليها نظام التمويل.

ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة منها، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأخيرة.

وقد يجعل المستثمرين أن يتخلوا عن مشاريعهم الاستثمارية والتوجه لأعمال أخرى كالتجارة مثلا.

في آخر السبعينات أصبحت الخزينة العمومية عماد البنية المصرفية الجزائرية. بحيث أن الطلبات الاستثمارية كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة. وأدى ذلك تحويل البنوك التجارية إلى هيئات إدارية تقوم بتنفيذ ما قررته الخزينة، حتى أصبح البنك المركزي متخصص في إعادة تمويل هذه البنوك، ومتخليا عن القواعد التقليدية في إصدار العملة[1]. ومنذ سنة 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر. في حين أدت الموارد البترولية المتزايدة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص لتمويل الاستثمار. ولذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي يعتمد أساسا على المداخيل النفطية وميزانية الدولة والديون الخارجية الأمر الذي أدى إلى إهمال الادخار المحلي، وانعدام اصدار السندات العمومية، وانعدام السوق المالية.

كل هذه الإجراءات أدت إلى جعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيا في الاستثمار، وتحويل البنوك التجارية إلى مكاتب للتسجيل للحركات المالية، ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية، وأهملت وظيفة الإقراض والاقتراض، وهذا ما أدى إلى انعدام دور سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية[2].

ومنذ سنة 1980 قامت السلطات بإجراءات تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، تهدف إلى تحرير الخزينة العمومية من الأعباء التي تتحملها وإرجاعها إلى وظيفتها الأساسية كصندوق للدولة. تهدف إلى منح البنوك دورا جديدا فعالا يتمثل في تعبئة

[1]– أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص: 69.
[2]– نفس المرجع ...، ص: 70.

الموارد المالية الوطنية والادخار الوطني المعطل[1]، وإعطاءها الصبغة التجارية. على هذا الأساس وضع قانون 1986 المجلس الأعلى للقرض مهمته، ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وإنجاز خطة وطنية في هذا الشأن.

ثم جاء القانون 10/90 المؤرخ في سنة 1990، المتعلق بالنقد والقرض الذي يحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية. ويركز السلطة النقدية في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة.

إن النظام البنكي والمصرفي الجزائري، لم يتمكن من مواكبة التحول الاقتصادي الجاري. وفي هذا المضمار سجل تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[2]. إن النظام البنكي والمصرفي الجزائري يعاني من نقص فادح في المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، فمثلا نقل صك بنكي من بنك لآخر يقع بنفس المدينة عملية تأخذ على الأقل شهرا كاملا. وإن الحصول على إجابة مجلس القرض لبنك معين قد يستغرق 12 شهرا، دون أن يحظى بدراسة الأخصائيين في هذا المجال. ويرجع ذلك إلى سيطرة البنوك العمومية مقابل العدد القليل من البنوك الخاصة. وحسب بعض الخبراء[3]، فإن النظام المصرفي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب، بسبب معاناة البنوك الجزائرية من عدة مشاكل خصوصا وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات وانقاذها خلال 20 سنة، حيث قدرت القروض غير المضمونة التسديد إلى غاية 1998 بـ 500 مليار دج.

ولقد أشار تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي "CNES" للسداسي الأول من سنة 2000، أن القطاع البنكي لا يزال يسير بطريقة كلاسيكية جدا، مما عمل أكثر على تعطيل السير الحسن لآية انطلاقة اقتصادية، ويتميز بنقص في المهنية في التسيير وضعف في مراقبة تسيير القروض، مما يجعل البنوك غير قادرة على منافسة المؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في الجزائر[4]. وهذا كله ينعكس سلبا على تمويل الاستثمارات في الجزائر.

---

[1]– نفس المرجع السابق ...، ص: 71.
[2]– جريدة الخبر- عدد 2751، الإثنين 3 جانفي 2000، ص: 02.
[3]– نفس المرجع ...، ص: 02.
[4]– جريدة الصحافة: العدد 478، يوم السبت 18 نوفمبر 2000، ص: 02.

وفي الختام، يمكن القول أن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اجتماعية، وسياسية أمنية، وكذا مشاكل إدارية متمثلة في البيروقراطية والضعف في التسيير، وخاصة الجهاز البنكي والمصرفي الذي يقع عائقا أمام الاستثمارات عموما والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة خصوصا. لذلك ينبغي تدارك هذه المشاكل والقضاء عليها، من أجل النهوض وترقية وتدعيم هذه الاستثمارات وجعلها في المستوى اللائق بها.

المطلب (2): آفاق وتوقعات الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري

إن شركة سوناطراك تحضر نفسها لزيادة قيمة الموارد الجزائرية بالبترول. كما تسعى للمشاركة في التطور الوطني لتأمين الحاجات الداخلية للطاقة. وللقيام بذلك بقوة وتأميـن مساهمة الشركاء الأجانب، تعتمد سوناطراك على مزايا متينة، كحجم الاحتياطي، وإمكانية اكتشافات جديدة وكبيرة (أكثر من نصف مساحة الجزائر لم يتم الكشف عنها بعد)، وجاذبية قانون الاستثمارات في قطاع المناجم والخبرة الصناعية التي تتمتع بها هذه الشركة. وفيما يلي نستعرض بعض الجداول التي توضح توقعات وآفاق الاستثمار في قطاع المحروقات كما يلي:

الجدول رقم (50): الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لصيانة النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر (2002-2006)- بالمليار دولار

التكاليف / الفترة	تكاليف صيانة الطاقة المتاحة	تكاليف زيادة الطاقة الإنتاجية	مجموع التكاليف
2002-2006	2,7	3,0	5,7

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 101، 2002، الكويت، ص: 16.

وبقراءة الجدول السابق، إن تقديرات الاحتياجات الاستثمارية لصيانة الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر بلغت حوالي 2,7 مليار دولار، وذلك للفترة ما بين 2002-2006. أما زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط فقدرت بحوالي 3 مليار دولار للفترة نفسها. وبذلك ستبلغ مجموع الاحتياجات الاستثمارية للفترة المعنية بالدراسة حوالي 5,7 مليار دولار.

وعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية المتقلبة التي يشهدها العالم، فإن قيام الجزائر بزيادة طاقتها الإنتاجية لمواجهة ارتفاع الطلب على النفط، هو مؤشر مهم على المسؤولية التي تتحملها الجزائر اتجاه توفير امدادات النفط. وسيترتب على ذلك تكاليف مالية باهظة. لأن جزءا من هذه الطاقة الإنتاجية الإضافية سيكون عرضة لعدم الاستغلال بشكل كامل. في حالة انخفاض الطلب العالمي على النفط.

- أما الاستثمارات المتوقعة في مشروعات الغاز والبتروكيمياء في الجزائر خلال الفترة (2002-2006) هي كما يلي (حسب تقديرات أبيكورب[*]):

الجدول رقم (51): الاستثمارات المتوقعة في مشروعات الغاز والبيتروكيمياويات في الجزائر (2002-2006)- بالمليون دولار

الاستثمارات المتوقعة / الفترة	الغاز	البتروكيمياء	الإجمالي
2002-2006	5050	2930	7980

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- مجلة النفط والتعاون العربي العدد 101، 2002- الكويت، ص: 23.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن تقدير التكلفة الاستثمارية لمشروعات الغاز الطبيعي التي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة (2002-2006) بحوالي 5 مليار دولار. وهي تعد من أكبر الاستثمارات في مشروعات الغاز الطبيعي في المنطقة العربية، بحيث ترتب في المرتبة الثالثة بعد قطر بـ 10 مليار دولار، ومصر بـ 7 مليار دولار[1].

أما إجمالي حجم الاستثمارات المتوقعة في صناعة الغاز والبيتروكيمياء في الجزائر تقدر بـ 7,9 مليار دولار في نفس الفترة المذكورة وهي استثمارات ضخمة.

- أما من حيث مشروعات الغاز الطبيعي والبيتروكيمياء المتوقع تنفيذها في الجزائر خلال الفترة (2002-2006) هي كالتالي:

---

[*]– "أبيكورب": الشركة العربية للاستثمارات البترولية.

[1]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- مجلة النفط والتعاون العربي...، مرجع سابق، ص: 20.

الجدول رقم (52): مشروعات الغاز الطبيعي في الجزائر المتوقع تنفيذها خلال الفترة (2002-2006)

الجهة الراعية للمشروع	الموقع	طبيعة المشروع	الطاقة الإنتاجية	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	الموقف الحالي والتاريخ المتوقع لبدء الإنتاج
سوناطراك/ البترول البريطانية	عين صالح	تطوير سبعة حقول في منطقة عين صالح وربطها بحاسي مسعود	900 مليون قدم مكعب يوميا	2700	قيد التعاقد وتدبير التمويل (2004)
سوناطراك/ البترول البريطانية	عين أمناس	معالجة الغاز وربطه بالشبكة المحلية	700 مليون قدم مكعب يوميا	900	قيد التشييد (2004)
سوناطراك	حاسي الرمل	استخراج الغاز ومعالجته وإعادة تدويره	2 مليون طن/ سنة غاز بترولي سائل (GPL)	950	التصاميم الهندسية (2005)
سوناطراك/ بتروكندا	حقل تنهارت	تطوير حقل الغاز وربطه بالشبكة	400 مليون قدم مكعب يوميا	500	قيد التعاقد (2004)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول...، مرجع سابق ، ص: 40.

الجدول رقم (53): المشروعات البتروكيميائية في الجزائر المتوقع تنفيذها خلال الفترة (2002-2006)

الجهة الراعية للمشروع	الموقع	طبيعة المشروع	الطاقة الإنتاجية (ألف طن/سنة)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	الموقف الحالي والتاريخ المتوقع لبدء الإنتاج
الوطنية للبتروكيمياويات/ شريك أجنبي	أرزيو	إنتاج الميثانول وتسويقه	ميثانول: 1000	400	التخطيط (2006)
الوطنية للبتروكيمياويات/ شركاء آخرون	أرزيو	إنتاج الإيثيلين من غاز الإيثان.	إيثيلين: 800 بولي إيثيلين: 500 إيثيلين جلايكول: 500	2000	التخطيط (2006)
أسمدال/ شريك أجنبي	الشرقي الجزائري	إنتاج الأمونيا للتصدير	أمونيا: 600	300	التخطيط (2005)
الوطنية للبتروكيمياويات/ شريك عربي	سكيكدة	إنتاج الكيروسين في إنتاج ألكيل بنزين والبرافينات الشمعية	ألكيل بنزين: 80	230	التخطيط (2005)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول...، مرجع سابق، ص: 47

وعلـى أساس هذه التوقعات المستقبلية لمشروعات الاستثمار في قطاع المحروقات، خاصة الغـاز الطبيعي والبتروكيميـاء. قامت الجزائر ببعض المجهودات الترويجية للاستثمار بصفة عامـة من أجل تشجيـع المستثمرين الأجانب والخواص على الاستثمار في الجزائر (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (54): الجهود الترويجية للاستثمار في الجزائر لعام 2002

مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	القوانين والاجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى
عقدت الجزائر حوالي 24 ملتقى داخل البلاد بهدف الترويج للاستثمار في البلاد. بالإضافة إلى استعراض مجالات أخرى منها إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة. وكذلك لقاء وفد جزائري مع وفود من كل من تونس وبلجيكا والصين	شاركت الدولة في ثلاثة ملتقيات في فرنسا والبحرين بهدف التروج للاستثمار في الجزائر.	قامت الدولة ممثلة في الوكالة الوطنية لتطويـر الاستثمـار (ANDI)، ورجال أعمال جزائريين بزيارتين لكل من تركيا وفرنسا وزيارة لكل من ليبيا وألمانيا وإيطاليا.	شهد العام إصدار المرسوم التنفيذي رقم 02-295 الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 2002. والذي يحدد كيفية تسيير التخصيص الخاص رقم 107-302 المتعلق بصندوق دعم الاستثمار	شهد العام إنشاء مجلس الأعمال السعوديين والجزائريين وذلك خلال انعقاد اللجنة المشتركة الجزائرية السعودية بهدف ترقية التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين والترويج لفرص الاستثمار وتنميته.

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. 2002- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص: 83.

خلاصـــة الفصـــل الســـــادس

إن الحديث عن سياسة الاستثمارات وكيفية تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولاسيما في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق يؤدي بنا استخلاص النتائج التالية:

* نتيجة للانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية عام 1986، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وتدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، وركود الاقتصاد الوطني. لم تجد الدولة حلا إلا إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب قروض ومساعدات، فإشترط عليها إدخال إصلاحات عميقة تتمثل في خوصصة المؤسسات وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية والاستثمار. إذن يمكن أن نقول أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كانت نتيجة لضغوطات خارجية أكثر منها داخلية.

* كان من نتائج سياسة الاستثمارات، تركز المشاريع الاستثمارية في المناطق الشمالية عموما وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا. وإهمال الاستثمار في بعض الولايات والمناطق المحرومة والحدودية وبعض ولايات الجنوب. مما يدل على عدم توفر مناخ الاستثمار الملائم في هذه المناطق والولايات، وهذا يشير إلى عدم التوازن الجهوي بين المناطق.

* نلاحظ في مرحلة الإصلاحات، أن الاستثمار في قطاع الفلاحة لم يحظ سوى على 3 % من مجموع حجم الاستثمارات، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع حجم الاستثمار في قطاع الصناعة والبناء والنقل والخدمات، وهذا يدل على أننا نبقى دائما في تبعية غذائية للخارج.

* إن الاستثمارات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، لم تلعب دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ولم تلعب دورها الفعال في امتصاص البطالة إلا بنسبة ضئيلة. ويبقى الدور الريادي لإستثمارات المحروقات، ليأخذ نصيب الأسد خاصة من الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع المتعاملين الأجانب.

* إن الاستثمارات في الجزائر، تعاني من عدة معوقات ومشاكل يمكن أن نقول أنها إدارية واجتماعية وسياسية وبنكية ...إلخ، ينبغي القضاء عليها حتى يمكن النهوض وتدعيم الاستثمار المحلي والأجنبي، إلى مستوى التطورات الاقتصادية العالمية.

الخـاتمـــة

بعد تناولنا لموضوع السياسة الاستثمارية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل التطورات العالمية المعاصرة. اتضح أن الاقتصاد الجزائري عانى العديد من المشاكل الاقتصادية، بسبب العديد من السياسات الاقتصادية، التي من أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة خاصة في ظل الاقتصاد الموجه. مما أدى إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي، والاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية والخاصة، التي أصبحت أحد المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري، مع تضافر جهود السياسات الاقتصادية مجتمعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتخلص من المشاكل الاقتصادية التي ظلت الجزائر ترزح تحت أعبائها سنوات طويلة، خاصة في ظل التنافس الدولي على جذب المزيد من الاستثمارات الذي فاق كل التصورات، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توسع في السنوات الأخيرة، وأصبح عنصر هام من عناصر النمو الاقتصادي للدول، وفي هذا الصدد حاولنا الوقوف على ما يلي:

قبل التطرق لموضوع سياسة الاستثمارات في الجزائر، كان علينا أولا البحث عن فهم عام وتأصيل موضوع الاستثمار، والسبيل للوصول لهذا الفهم، يكون من خلال الدراسة التأصيلية للنظريات الاقتصادية لمفهوم الاستثمار، الذي يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الذي له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، لأنه مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي وتراكم رأس المـال، وهذا ما أكدت عليه أغلبية النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة.

ومن خلال تناولنا لتطور تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر ونصيب الدول النامية والعربية منه، اتضح لنا أن هناك حركة متسارعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في السنوات الأخيرة، لعدة أسباب منها، التحولات الاقتصادية للدول نحو الخوصصة واقتصاد السوق، والتوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية، وظهور التكتلات الاقتصادية، وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر

الحدود، وتوسع نشاط الشركات عابرة القوميات. غير أن هناك استقطابا نتج عن تدفقات الاستثمار الأجنبي، من طرف دول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب وشرق جنوب آسيا على حساب الدول النامية الأخرى.

ومن خلال تقييمنا لأثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اتضح لنا أن هناك آثار سلبية كثيرة وامتيازات قليلة.

وبتقييمنا كذلك لسياسة التحفيز على الاستثمار، تبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم، ولم يعمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة المحلية، بسبب المشاكل والعراقيل الكثيرة التي يعاني منها المستثمر، بالرغم من التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين.

وبدراستنا لسياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية، خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، نستطيع القول أن الاستثمار في الجزائر لازال أحادي التصدير والمتمثل في المحروقات، أي أن سياسة الاستثمارات لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة منها، وهي تنمية القطاع خارج المحروقات، الذي لا يزال يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات.

وتخرج الدراسة من بحثها للوصول إلى النتائج التالية:

1- تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بسمة التركز على كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة للقوميات، خاصة في السنوات الماضية التي ازداد وتوسع فيها هذا النوع من الاستثمار نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة.

2- اختلفت قدرة الدول النامية والأقاليم المختلفة، على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن استطاعت الاقتصادات المنفتحة على العالم الخارجي، والتي ارتفعت كفاءة مؤسساتها وتوافر لديها قاعدة قوية من البنية الأساسية، أن تجذب أكثر من نصيبها الطبيعي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد حدث هذا لهونغ كونغ. هذا وقد سجل الرقم القياسي للاستثمار المتدفق للداخل في الدول المتقدمة حوالي ضعف المتوسط العالمي خلال (1988-1990). و(1998-2000) وخاصة

في الاتحاد الأوروبي، مما يعكس التكامل الإقليمي على تيارات الاستثمارات الأجنبية.

3- إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم، في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي، لا يمكن أن يتم وفقا للمزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجهة للخارج فحسب، فكلما تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الخدمات والصناعات كثيفة التكنولوجيا، كلما زادت المصاعب التي تواجه الدول النامية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية. هذا وقد ترتب على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة إعادة التوطين الأمثل للوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كالبحوث والتطوير والإنتاج والبيع والتسويق.

4- ضآلة نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تحصل على أقل من 3 % من هذه التدفقات، بل أن نسبة الاستثمارات العربية البينية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغت 0,1 % فقط في أغلب سنوات التسعينات، مما يعكس فشل الاتفاقيات العربية من أجل تسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال العربية البينية.

5- تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى مجموعة الدول الناميـة، في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، فقد حصلت هذه المنطقـة في عـام 1999 على 46,4 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الـدول الناميـة، وسجلت هذه النسبة 43,6 % لأمريكا اللاتينية، و4,3 % فقط بالنسبـة لإفريقيا. هذا وقد تأثرت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للدول النامية بالأزمـات الماليـة التي شهدتها المنطقة منذ عام 1997. ومن المتوقع أن يكون لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيرا سلبيا على هذه الاستثمارات في كافة الأسواق الناشئة.

6- أن العولمة أثرت تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر ودول شمال إفريقيا، لأن نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر انخفض مع بداية تسارع العولمة (1986). ولذلك يصعب في المدى القصير والمتوسط إدماج الجزائر والدول الفقيرة في العولمة الاقتصادية، لكي تلعب دورا هاما في الاقتصاد العالمي وتقسيم العمل الدولي نظرا لشدة المنافسة العالمية التي تجعل المراكز الصناعية الرأسمالية (اليابان –أوروبا – أمريكا الشمالية) هي فقط التي تحصد معظم المزايا والرفاهية الاقتصادية وتراكم رأس المال فيها.

7- إن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولأول مرة تتعرض مباشرة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أضفى على الاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا جديدة، خاصة في علاقته بالدول النامية، ومنها الجزائر التي ينبغي عليها إزالة القيود والعقبات من خلال الإصلاح الاقتصادي، الذي يؤهلها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وحماية نفسها من المنافسة الدولية في مجال التجارة والاستثمار الأجنبي.

8- حتى يكون لاتفاقات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر والدول المتوسطية الأخرى، دورا فعالا تلعبه على زيادة انفتاح اقتصاديات الجزائر والدول المتوسطية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتزام الحكومات بتطبيق الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية. على هذه الدول أن تضع إستراتيجية تنموية شاملة، تتمثل في زيادة المدخرات والاستثمارات، وتحسين النظام الضريبي، وخصخصة المؤسسات العاجزة، وإصلاح المنظومة المصرفية، وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، وضمان حقوق المستثمرين الأجانب، وتحسين المنافسة المحلية وتطوير جودة المنتوجات، وإحداث مراكز للبحث والتطوير، والاهتمام بالموارد البشرية. كل هذا يقوّي من مركز الجزائر والدول المتوسطية في إطار حوار الشراكة.

9- إن قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993 ينص على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ولكن نجد المستثمرين الأجانب يستفيدون أكثر من المستثمرين المحليين، لأنهم يتوفرون على مؤهلات تقنية ومالية هائلة.

في حين هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة، إذا رأت أن هناك ضغوطا ضريبية تواجهها عند انتهاء مهلة الاستفادة، تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر، من أجل إبرام عقد استثمار مباشر للاستفادة من إعفاءات ضريبية أخرى.

10- إن قانون ترقية الاستثمار لعام 1993، الذي أعطى امتيازات ضريبية وضمانات كثيرة للمستثمرين، إلاّ أنه لم ينجح في الوصول إلى الأهداف المرجوة من السياسة الاستثمارية، إذ نلاحظ محدودية وقلة المشاريع المعتمدة، وتمركزها في المناطق الشمالية من الوطن، وإخفاقها في إحداث التوازن الجهوي، وميول المستثمرين إلى المشاريع سريعة الربح وفي المدى القصير، وخاصة مشاريع الصناعات الغذائية.

11- إن الحوافز الممنوحة للاستثمارات في الجزائر، لا تصلح إلاّ لجذب الاستثمار النقدي والمشروعات الصغيرة، التي يمكن تحويل نشاطها بعد انتهاء مدة الإجازة الضريبية التي منحها المشرع الجزائري، في مجال نشاط المشروع للاستفادة بإجازة ضريبية أخرى.

12- تصنف الجزائر ضمن إلى الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر متوسط الاستثمارات الأجنبية بأقل من 400 مليون دولار، ماعدا عام 2001 الذي سجلت فيه 1,2 مليار دولار. فهي مصنفة في الرتبة 111 بين الدول الأخرى. وعلى هذا الأساس تظل الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

13- كان من نتائج سياسة الاستثمارات في الجزائر، تركز المشاريع في المناطق الشمالية عموما، وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا. وإهمال الاستثمار في بعض الولايات والمناطق المحرومة وبعض ولايات الجنوب. مما يدل على عدم توفر مناخ استثماري ملائم في هذه المناطق والولايات، وهذا يشير إلى عدم خلق التوازن الجهوي بين المناطق في الوطن.

14- نلاحظ في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، أن الاستثمار في قطاع الزراعة لم يحظ سوى على 3 % من مجموع حجم الاستثمارات، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع حجم الاستثمار في قطاع الصناعة والبناء والنقل والخدمات. وهذا ما يدل على أن سياسة الاستثمار لم تنجح في تدعيم وترقية قطاع الزراعة، الذي يعتبر من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد، الذي يوفر الأمن الغذائي، ويقلل من التبعية الغذائية للخارج.

15- إن الاستثمارات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، لم تلعب دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وكذلك لم تلعب دورها الفعال في امتصاص البطالـة إلاّ بنسبـة ضئيلة. ويبقى الدور الريادي للاستثمارات في قطاع البترول والغاز، ليأخذ نصيب الأسد، خاصة من الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع المتعاملين الأجانب.

16- إن الاستثمـار في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إداريـة بيروقراطيـة، وسياسية واقتصادية ومالية وأمنية، أدت إلـى التقليل من تدفقاتـه، خاصة في سنوات التسعينات التي تميزت بأوضاع أمنية متدهورة. ومن ثم يجب القضاء على هذه المعوقات، حتى يمكن ترقية الاستثمار الأجنبي والمحلي لتدعيم التنمية الاقتصادية، والوصول إلى مستوى التطورات العالمية الراهنة.

<u>التوصيـات</u>:

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها، ومن أجل ترشيد السياسة الاستثمارية الجزائرية لتدعيم التنمية الاقتصادية لمواكبة التطورات العالمية الراهنة، نقدم بالاقتراحات والتوصيات التالية:

1- العمل على وضع سياسة اقتصادية كليـة متناسقـة، بهـدف تحقيـق الاستقـرار الاقتصادي الكلي، حيث هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبـي المباشـر إلـى الدولة ومستوى تطورها الاقتصـادي. فكلما زادت قـدرة الاقتصـاد علـى التطور والنمـو، كلما ارتفعــت قدرتـه على جذب الاستثمارات. وبالتالي فإن استقـرار

الاقتصاد الكلي يؤدي إلى تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري، والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

2- الاستفادة من الأزمة المالية الآسيوية، في ضرورة علاج ضعف الرقابة والإشراف على القطاع المالي وتدهور محافظ الأوراق المالية والقروض المصرفية. وكذا الاستفادة من تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية في جذب واستيعاب الاستثمارات، من خلال انتقائية التوزيع والتوجيه للاستثمارات نحو الصناعات التي تنقل التكنولوجيا والموجه إنتاجها للتصدير.

3- تهيئة وتوفر المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية ومنها الجزائر، والذي يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، والتسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية التي تقدمها الدولة. من أجل جذب الأرصدة والاستثمارات العربية التي توجد خارج الوطن العربي، والمقدرة بقيمة تتراوح بين (800-1000) مليار دولار، وإعادة توطينها في الدول العربية، وتحويلها إلى مشروعات استثمارية زراعية وصناعية وخدمية. خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي أصبحت تهدد هذه الأرصدة العربية في الخارج بالمصادرة والتجميد.

4- نوصي بالإسراع بقدر الإمكان في عملية الخصخصة في الجزائر، والعمل على زيادة دور القطاع الخاص بإعتباره القطاع الأكثر حرية وديناميكية وفاعلية، والذي يعاني حاليا من البيروقراطية وعدم الشفافية، وهو الأمر الذي يربك المستثمرين الأجانب الذين تكون لديهم الرغبة في المشاركة، في ظل اتفاقيات المشاركة الأوروبية، والتأهب للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. لأن الخصخصة في الجزائر لازالت تتسم بالضعف فيما يتعلق بالتنفيذ والمجالات التي تغطيها، خصوصا إذا ما قورنت مع دول أمريكا اللاتينية أو دول أوربا الشرقية أو دول شرق آسيا.

5- الاستفادة من شبكة الاتصالات ونقاط التجارة الدولية، لتقوية علاقات التشابك بين الشركات المحلية والأجنبية وبناء شبكة رئيسية للمعلومات لتوفير قاعدة بيانات عن المصدرين والمستوردين من خلال نقاط التجارة.

1- ضرورة سرعة إنشاء السوق العربية المشتركة، لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء، حيث أن مزايا السوق الكبيرة يمكن أن تجذب الشركات متعددة الجنسيات.

2- العمل والاستعداد الكافي لمتطلبات المتغيرات الاقتصادية الدولية، للعمل على جذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية باعتبارها قضية هامة في المرحلة القادمة.

3- إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية الحالية في الجزائر، التي أظهرت فاعلية كبرى في توجيه الاستثمارات أكثر من جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وبالتالي يجب خلق نظام ضريبي أكثر شفافية وثباتا واستقرارا لجذب وتحفيز الاستثمار.

4- عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، إذ أنها لن تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة. وبالتالي يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر، وذلك من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإقليمية، لجذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء.

5- إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر، بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في المجال الإنتاجي، كالنشاط الصناعي والزراعي، والتي تزيد من الصادرات وتعمل على زيادة نصيب الجزائر من الأسواق الخارجية، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، والابتعاد عن مشروعات الصناعات الغذائية التي لم تساهم إلاّ بقدر ضئيل في امتصاص البطالة.

6- ضـرورة التفاوض المستمر مع الدول الأجنبية حول الديـون قصيرة ومتوسطـة الأجـل، لتحويلها إلى استثمارات في الجزائر عن طريـق استبدال هذه الديـون، بامتلاك أصول في المشروعات القائمة أو الجديدة أو التي يتم خصخصتها.

7- إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنميـة مستقرة، بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبيـة المناوئة، فضلا عن كون رؤوس الأموال الأجنبية لا تقود إلى عملية تنمية، وإنما تميل إلى الاتجاه نحو المناطق التي حققت قدرا من النمو الاقتصادي.

8- نوصي بالاستثمار في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر، لأنه يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات ومن ثم يعد الاستثمـار الحالي في الموارد البشرية أحد محددات النمو الاقتصادي في المستقبل، وخاصة التعليم الذي يتصف بخصائص ومواصفات دولية، حتى يكون قادرا علـى خلق كوادر بشرية تستطيع مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي الجديـد، ومستجدات القرن الحادي والعشرين.

9- إن تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية، تتطلب وجـود أسواق مالية كفؤة ومستقرة ومزودة بأدوات وأنظمة حديثة،وكذا قطاع مصرفـي محكـم. وعليه نقترح الاستمرار بجدية في تطوير الأسواق المالية في الجزائـر، وإقامة بورصات حديثة لإدارة الاستثمار، وكذا تجديد وإصلاح النظام البنكي الجزائري، وتطويره من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف كعائق أمام الاستثمارات .

10- نتيجة للوضع المتدني للبحوث والتطوير في الجزائر. نقترح تشجيع التعاون بين الوحـدات البحثية للجامعات الجزائرية والوحدات البحثية التابعة للشركات الأجنبية، من أجل الارتقاء بالطاقات البشرية المبدعة للحاق بالثورة العلمية والتكنولوجيا ومواجهة تحديتها، والمحافظة على عدم هجرة الأدمغة الجزائرية للخارج، وذلك بتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي، الذي يكون في خدمة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

11- على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مجال تبسيط وتيسير الإجراءات الإدارية بشأن الاستثمار، إلاّ أن التغيير على أرض الواقع يتم ببطء، وأكثر ما يحبط المستثمرين الأجانب والمستثمرين الخواص، هو غياب الشفافية وهيمنة

البيروقراطية والرشوة على الإدارات الجزائرية. مما يحمل المستثمر تكاليف إضافية، وهو ما يدخل حالة التردد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. مما يتوجب خلق نظام إداري فعال وصارم يتميز بالرقابة الدائمة والمستمرة على الذين يساهمون في الفساد الإداري.

12- نوصـي بتخصيص جزءا كبيرا من احتياطي الصرف في الجزائر، الذي بلـغ 33 مليار دولار عام 2003، وتوجيهه لاستثمارات منتجة في القطاعات الحيوية في البلاد، كقطاع الزراعة والري، وقطاع الصناعة، وكذا الاستثمار في قطاع السياحة والبنى التحتية.

<u>أفـاق البحـث</u>:

في إطار الحديث عن السياسة الاستثمارية ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، التي تواكب المتغيرات الاقتصادية على الساحة العالمية. تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع، ولهذا نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون موضع أبحاث علمية في المستقبل:

- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية خاصة للدول النامية، فهي بحاجة إلى دراسة متعمقة.
- السياسة الاستثمارية وأثرها على التشغيل في الجزائر.
- كيف يمكن للجزائر تعظيم استفادتها من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من منظور الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور الاستثمار المحلي والأجنبي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- الاستثمار في الموارد البشرية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وفـي الأخيـر لا يسعنـا إلاّ أن نسـأل ا ، العظيـم، التوفيـق والسـداد فـي إنجـاز هـذا البحـث، راجيـا أن يفيـد الباحثيـن والمهتميـن.

تمـــت بحمــد ا وعونـــه

قائمـــــة الجـــــداول

قائمـــــة الأشكـــــال

قائمـــــة المراجـــــع

أولا: المراجـع باللّغـة العربيـة

أ- الكتـب:

1- **المهـدي آدم**: الخصخصـة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشـر، القاهرة- مصـر، 2001.

2- **المجدوب أسامة:** العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة- مصر، 2001.

3- **الليثـي عماد**: بعد نصف قرن- التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة- مصـر، 2003.

4- **النجـار فريـد:** الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2000.

5- **الوليد صالح عبد العزيز**: دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002.

6- **السيد عاطف:** الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة)، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية- مصر، 1999.

7- **المنذري سليمان**: السوق العربية المشتركة في عصر العولمـة، مكتبة مدبـولي، القاهرة- مصـر، الطبعة الأولى، 1999.

8- **النمري خلف بن سليمان:** شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسـة شبـاب الجامعـة، الإسكندرية- مصر، 2000.

9- **الراوي خالد وهيب:** الاستثمار (المفاهيم- تحليل- استراتيجية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

10- **الحناوي محمد صالح:** مذكرات في دراسات جدوى المشروع (الأساسيات والمفاهيم)، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1992.

11- **إسماعيل محمد محروس:** اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية- مصر، 1998.

12- **أبو العلا يسري محمد:** مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر 1996.

13- **الموسوي ضياء مجيد:** الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

14- ـــــ ـــــ ـــــ : الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989)، دار الهدى، الجزائر،1990.

15- **العربي إسماعيل:** التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

16- **إبن خلدون عبد الرحمن:** المقدمة، الكتاب الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1967.

17- **الشاطبي ابن إسحاق:** الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان،دون تاريخ النشر.

18- **الأزهر قادري:** مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

19- **إيرينام- أساد تشايا:** الكينزية الحديثة (تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد)، ترجمـ ـة عـارف دليـ ـة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنـان، الطبعـة الأولـى، 1979.

20- **أبو الفضل عبد ا بن محمد بن الصديق الحني:** الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين، مطبعة السعادة، مصر،1968.

21- **إبن منظور:** لسان العرب، دار المعارف، القاهرة- مصر، المجلد (I)، دون تاريخ النشر.

22- **السيوطي جلال الدين:** الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، المجلد (II) 1981.

23- **بن أشنهو عبد اللطيف:** التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيـط (1962-1980)، ديـوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

24- **بوتين محمد:** المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

25- **بهلول محمد بلقاسم حسن:** الجزائر بين الأزمة الاقتصاديـة والأزمة السياسية، مطبعـة دحلـب، الجزائر، 1993.

26- ـــ ـــ ـــ : الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
27- **بلعيد عبد السلام:** الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هنـاد مصطفى ماضـي، دار النشر بوتان، الجزائر، 1990.
28- **بودهان.م:** الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، 2000.
29- **دليلة عارف:** الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب- سوريا، 1979.
30- ـــ ـــ ـــ : تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات، منشورات جامعة حلب- سوريا، 1977.
31- **هني أحمد:** اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993.
32- **وفاء محمدين جلال:** التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفـة للاستثمار (أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، دار الجامعـة الجديدة للنشر، مصـر، 2001.
33- **ولعلو فتح ا :** الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1981.
34- **زياد رمضان:** مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
35- **كينز جون مينارد:** النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1939.
36- **لعويسات جمال الدين:** التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
37- **ماركس كارل:** رأس المال، ترجمة راشد البراوي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة- مصر، 1969.
38- **مطر محمد:** إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999.

39- **نزال عبادي عبد الناصر:** منظمة التجارة العالمية (WTO) واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن الطبعة الأولى، 1999.

40- **نعوش صباح:** أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، الطبعة لأولى، 1998.

41- **عبد الشفيع محمد:** العولمة والتكنولوجيا- دراسة حالة للصناعة الدوائية، مطبعة الأهرام التجارية، مصر، 2002.

42- **عبد الفضيل محمود:** مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2001.

43- **عوض ا صفوت عبد السلام:** الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

44- **عليوش قربوع كمال:** قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

45- **علي مغاوري شلبي:** اليورو- الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 2000.

46- **عبد اللطيف مشهور أميرة:** الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1991.

47- **عمر حسين:** مبادئ علم الاقتصاد (المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد)، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، 1991.

48- **عبد ا عقيل جاسم:** مدخل في تقييم المشروعات (الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء)، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن- الطبعة الأولى، 1999.

49- **عطون مروان:** الأسواق النقدية والمالية (البورصة في عالم النقد والمال)، الجزء الأول- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

50- **عبد السلام رضا:** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة تجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002.

51- **فركوس محمد:** الموازنات التقديرية (أداة فعالة للتسيير)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

52- **صقر عمر:** العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

53- **صارم سمير:** الأورو، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1999.

54- **صخري عمر**: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

55- **شمعون شمعون:** البورصة (بورصة الجزائر)، أطلس للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.

56- **خريوش حسين علي، عبد المعطي رضا أرشيد:** الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، عمان- الأردن، 1996.

ب- <u>الأطروحـات والرسائـل الجامعيـة:</u>

57- **إبـراهيم ياسر عطية:** قدرة الاقتصاد المصري علـى استيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبية مع المقارنـة بدول جنوب وشـرق آسيـا، أطروحـة دكتـوراه فـي الاقتصـاد (غيـر منشورة)، كلية التجارة- جامعة عين شمس- مصر، 2001.

58- **إسماعيل إسماعيل رجب إبراهيم:** دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمارات في مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة-جامعة عين شمس- مصر، 1997.

59- **المزروعي علي محمد بونمر**: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة- جامعة عين شمس، مصر، 2001.

60- **أحمد علاء محمد علي الحاج:** دور الاستثمارات الأجنبية في صناعة البترول وجدوى الاتفاقيات البترولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس، مصر، 1999.

61- **إسماعيل الشريف**: استقلالية المؤسسات وجدواها في الاقتصاد الجزائـري، رسالـة ماجستيـر (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر، 1996.

62- **الصافي وليد أحمد:** سوق الأوراق المالية ودروها في التنمية الاقتصادية (حالة سوق عمان المالي) رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر، 1997.

63- **بوزيدة حميد:** الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988-1996)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر، 1997

64- **داود بوزادي سلطانة:** أثر التنظيم الإداري والمالي على الاستثمارات الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر، 1992.

65- **يحي إبراهيم على مرسي:** منهج مقترح لتقييم مشروعات الانفتاح في ظل تعدد أهداف الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة- جامعة عين شمس، مصر، 1990.

66- **ياحي عيسى:** القرارات الاستثمارية الفلاحية (دراسة عينة عن المشاريع الفلاحية)، أطروحـة دكتوراه دولة (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر، 1998.

67- **عز الدين محمد طه عقيلة:** أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصاديـة في مصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، مصر، 1990.

68- **فريحة نشيدة**: التمويل الداخلي للاستثمـارات العمومية المنتجة في الجزائر. (1962-1994)، رسالـة ماجستيـر (غيـر منشـورة)، معهد العلوم الاقتصاديـة، جامعـة الجزائـر، 1996/1997.

69- **صحراوي علي:** مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخـاص من خـلال إجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر، 1992.

جـ - التقاريـــر:

70- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، الكويت، 2002.

71- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1997، الكويت، 1997.

72- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993، الكويت، 1993.

73- **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES):** تقرير عن الاقتصاد الجزائري، أفريل 1998، الجزائر.

74- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):** تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002، الأمم المتحدة- نيويورك وجنيف، 2002

75- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):** تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000، الأمم المتحدة- نيويورك وجنيف، 2000

د- النشريـات والمصـادر الحكوميـة:

76- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)-** الجزائر.

77- **المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)**- الجمارك الجزائرية.

78- **المفتشية العامة للعمل**- الجزائر.

79- **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار:** الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، جوان 1987.

80- **وزارة المالية (المديرية العامة للضرائب):** الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، منشـورات الساحل، رقم 02، 2002، الجزائر.

81- **وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI):** قانون الاستثمارات (النصـوص التشريعية والتطبيقية)، منشورات 1995، الجزائر.

82- **وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية:** التقرير العام للمخطط الرباعي الأول (1970-1973)، الجزائر.

83- **وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية:** تقرير المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الجزائر.

84- **وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية:** تقرير المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، الجزائر.

85- **كتابة الدولة للتخطيط:** الحسابات الوطنية، الجزائر، 1967.

هـ- قوانيـن وتشريعـات:

86- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمارات.

87- القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات.

88- القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، المتضمن قانون الاستثمارات.

89- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض.

90- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار.

91- الأمر رقم 01-01، المؤرخ في 27 فبراير 2001، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلقة بالنقد والقرض.

92- الأمر رقم 95—04، المؤرخ في 21 يناير 1995، المتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات، وإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

93- الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 غشت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

94- المرسوم التنفيذي رقم 94-319، المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

95- المرسوم التنفيذي رقم 94-320، المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالمناطق الحرة.

96- المرسوم التنفيذي رقم 01-281، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.

97- المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

98- المرسوم التنفيذي رقم 94-321، المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بشروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها.

99- المرسوم التنفيذي رقم 94-322، المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بمنح امتياز أراضـي الأملاك الوطنية الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمـار.

100- المرسوم التنفيذي رقم 94-323، المؤرخ في 17 أكتوبـر 1994، الـذي يحدد الحد الأدنـى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات.

101- المرسوم الرئاسي رقم 90-420، المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقـ ـة علـى الاتفاقيـة لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغـرب العربـي.

102- المرسوم الرئاسي رقم 90-319، المؤرخ في 17 أكتوبر 1990، المتضمـن المصادقـة علـى اتفاق تشجيع الاستثمارات بين الجزائر أمريكا.

103- المرسوم الرئاسي رقم 91-345، المـؤرخ في 5 أكتوبر 1991، المتضمـن المصادقة علـى الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

104- المرسوم الرئاسي رقـم 91-346، المؤرخ في 5 أكتوبر 1991، المتضمن المصادقة على اتفاق الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر وإيطاليا.

105- المرسوم الرئاسي رقـم 94-01، المؤرخ في 2 يناير 1994، المتضمن المصادقة علـى اتفـاق التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر وفرنسا.

106- المرسوم الرئاسي رقم 94-328، المؤرخ في 22 أكتوبـ ـر 1994، المتضمن المصادقـة علـى اتفاق التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمـارات بيـن الجزائر ورومانيـا.

107- المرسوم الرئاسي رقـم 95-88، المـؤرخ في 25 مـارس 1995، المتضمن المصادقة علـى اتفاق الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر وإسبانيا.

و- المقـالات:

108- **أشوكامودي وشوكونجيشي:** عمليات اندماج الشركات وشرائهـا عبر الحـدود في شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد (1)، المجلـد (38)، مارس 2001.

109- **إيمان محمد محب زكي:** تحديـات الاستثمار الأجنبـي المباشر فـي الدول النامية في ظـ ـل المتغيرات العالمية المعاصرة الجديدة، مجلة كليـة التجارة للبحـوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (1)، المجلد (39)، مارس 2002.

110- **براكاش لونجاني وعساف رزين:** ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد (2)، المجلد (38)، يونيو 2001.

111- **بيترد- ساذرلاند:** لماذا يجب علينا تقبل العولمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد (3)، سبتمبر 2002.

112- **كلاوديوم لوزر- ومارتين جرجيل:** الطريق الطويل لتحقيق الاستقرار المالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، مجلة التمويل والتنمية، صنـدوق النقـد الدولي، العدد (1)، المجلد (38)، مارس 2000.

113- **محمد داوواس:** إفريقيا تواجه تحديات العولمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد (4)، ديسمبر 2001.

114- **علي الكنز:** المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال، مركز البحوث العربية، القاهرة- مصر، 2002.

115- **عماري عمار:** الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصاديـة وعلوم التسييـر- جامعـة سطيف، الجزائر، العدد (1) ، 2002.

ز- <u>الملتقيـات العلميـة:</u>

116- **يوسف محمد الصواني:** إفريقيا والعولمة (الآثار، التحديات، الاستجابة) المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية لإفريقيا (إفريقيا والعولمة)، جامعـة القاهـرة- مصر، 12-14 فبراير 2002.

117- **عبد السلام نوير:** العولمة والسياسات الاجتماعية في إفريقيا، المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية (إفريقيا والعولمة)، جامعـة القاهرة- مصـر، 12-14 فبراير 2002.

118: **علي ناصر محمد:** البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية- المتوسطية، ورقة مقدمة إلى "ندوة ما بعد برشلونة"، جامعة الدول العربية- القاهرة، 1-2 سبتمبر 1996.

ح- الدوريـات والصحـف:

119- مجلة التعاون: مجلس التعاون لدول الخليج الكويت، العدد 27، يونيو 2003.

120- مجلة البنك والمستثمر: بنك لبنان، العدد 14، فبراير/شباط 2000.

121- مجلة النفط والتعاون العربي: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، العدد (101) ، 2002.

122- مجلة الاقتصاد والأعمال: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، لبنان، العدد (260)، أغسطس 2001.

123- مجلة بحوث اقتصادية عربية: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة- مصر، العددان 31/30، خريف 2003.

124- مجلة دراسات اقتصادية: مركز البحوث والدراسات الإنسانية (البصيرة)، الجزائر، العدد (1)، السداسي الأول 1999.

125- مجلة رؤى جديدة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، العدد (4)، ديسمبر 1997.

126- **يومية الصحافة**، العدد 478، الصادرة يوم 18-11-2000، الجزائر.

127- **يومية الرأي**، العدد 1118،الصادرة يوم 21-03-2002، الجزائر.

128- **جريدة أحداث اقتصادية**، العدد 37، 1989، الجزائر.

129- **يومية الخبر**، العدد 3427، الصادرة يوم 21-03-2002، الجزائر.

130- **يومية الخبر**، العدد 2246، الصادرة يوم 19-04-2000، الجزائر.

131- **يومية الخبر**، العدد 3630، الصادرة يوم 17-11-2002، الجزائر.

132- **يومية الخبر**، العدد 3626، الصادرة يوم 12-11-2002، الجزائر.

133- **يومية الخبر**، العدد 2751، الصادرة يوم 03-01-2000، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللّغة الأجنبية

A- LES OUVRAGES GENERAUX :

134- ANANOU Thiery : Investissement et capital, mémo seuil, Paris, 1997.

135- ANDRE Dufigour-Pierre ; Anne Gazengel : Introduction à la finance

d’entreprise, dunod entreprise bordas, Paris, 1980.

136- BLANG Mark : La pensée économique origine et développement, OPU, Alger, 1981.

137- BARAN .P : L’économie politique de la croissance, Maspero, Paris, 1970.

138 – BOUGHABA Abdellah : Analyse et évaluation de projetes, Berti édition, imprimé en France, Paris, 1999.

139 – BENISSAD Hocine : L’ajustement structural (l’expérience du Maghreb), OPU, Alger, 1999.

140 – **—— ——** : Algérie, restructuration et reforme économiques (1979-1993), OPU, Alger, 1994.

141 – **—— ——** : La réforme économique en Algérie (au l’indicible ajustement structurel), OPU, Alger, 1991.

142 – BOUZIDA Abderrahmane : Industrie mécanique et relation sociales dans le projet Algérien, OPU, Alger, 1990.

143 – BRAHIMI Abdelhamid : L’économie algérienne, OPU, Alger ,1991.

144 – CLERC Denis : Economie de l’Algérie, l’imprimerie central de Annaba, Alger, 1975.

145 – DOWIDAR Mohamed : L’économie politique, une science sociale, Maspéro, paris, 1974.

146 – DELEPLACE Ghislain : Histoire de la pensée économique, DUNOD, paris, 1999.

147 – DOMAR . E : Essays in the theory of économic growth, New york, 1957.

148 – DURAUSSET Maurice : La Mondialisation de l’économie, édition Marketing, copyright, paris, 1994.

149 – DEBOUB Youcef : Le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger, 1995.

150 – GERVAISE-Yves : Le développement économique mondial, ellipses, paris, 1994.

151 – HAMDI Kamel : Analyse des projets et leur financement, imprimée sur les presses de l’imprimerie, ES-SALEM, Alger, 2000.

152 – JOLY Xavier : Pratique de la décision d’investir, les éditions d’organisation, paris, 1988.

153- KEYNES. John Maynard : Théorie générale de l’emploi de l’intérêt et de la monnaie, traduction de Jean largentay, petite bibliothèque, Payot, Paris, 1985.

154 – MARX Karl : Fondement de la critique de l’économie politique, édition du progrès, Moscou, 1974.

155 – **—— —— :** Le capital, livre (I), traduction de J. ROY, Garnier flamarion, paris.

156 – MARGERIN Jacques ; GERARD Ausset : Choix des investissement, les éditions d'organisation, paris, juin 1987.

157 – MEBTOUL Abderrahmane : l'Algérie face aux défis de la mondialisation (II. Réformes économique et privatisation), OPU, Alger, 2002.

158 – ━━ ━━ : Evolution des structures de l'économie Algérienne 1967-1980 (Tom 1, la dynamique économique), OPU, Alger, 1980.

159 – MILOUDI Boubaker : Investissement et stratégies de développement, OPU, Alger, 1988.

160 – OUFRIHA. F. Z, DJEFLAT. A : Industrialisation et transfert de technologie dans les pays en développement, le cas de l'Algérie, OPU, Alger, 1986.

161 – O.C.D.E : Manuel d'analyse des projets industriels dans les pays en vois de développement, 1972.

162 – RICARDO. David : Principes de l'économie politique et de l'impôt, Calman, paris, 1970.

163 – SMISTH. A : Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard, paris, 1976.

164 – SAY.J.B : Ttraité d'économie politique, Calman, levy, paris, 1972.

165 – TOUDJINE Abdelkrim : Comment investir en Algérie, OPU, Alger, 1990.

166 – TEMMAR. Hamid : L'analyse économique des projets, OPU, Alger, 2000.

B – LES RAPPORTS :

167 – MINISTERE De La Planification Et D'aménagement Du Territoire (M.P.A.T) : Rapport générale du plan (1985-1989), Alger, 1985.

168 – OPEP : PRO-ECO , N° 2586, 1999.

169 – UNCTED, united nations conference on trade and development : World investment report 2003, new york, 2003.

170 – UNCTED : World investment report 2001, new york, 2001.

171 – UNCTED : World investment report 1997, new york, Geneva, 1997.

172 – WTO (OMC) : Annual Report 1996, VOL (1), trade and FDI , Geneva, 1996.

173 – WORLD BANK : Trends in developing economics 1998, Washington, USA, 1998.

C – LES BULLETINS ET SERIES STATISTIQUES:

174 – APSSI : Algeria investment focus , 5-6 décembre 1998, Alger.

175 – CHAMBRE NATIONAL DE COMMERCE : Investir en Algérie, volume (1), Alger, 1995.

176 – CHAMBRE NATIONALE DE COMMERCE : Investir en Algérie, volume (2), Alger, 1995.

177 – LA BANQUE D'ALGERIE : Média BANK, le journal interne de la banque d'Algérie, N°46, FEV / Mars 2000.

178 – LA BANQUE D'ALGERIE : Média BANK, N°50, OCT / NOV 2000.

179 – **LA BANQUE D'ALGERIE :** Média BANK, N°56, OCT / NOV 2001.

180 – **LA BANQUE D'ALGERIE :** Média BANK, N°52, FEV / MARS 2001.

181 – **LA BANQUE D'ALGERIE :** Média BANK, N°53, AVRIL / MAI 2001.

182 – **LA BANQUE D'ALGERIE :** Média BANK, N°55, AOUT / SEPT 2001.

183 – **LA BANQUE D'ALGERIE :** Média BANK, N°54, JUIN / JUILLET 2001.

184 – **LA BANQUE D'ALGERIE :** Média BANK, N°51, DEC 2000 / JANV 2001.

185 – **LA BANQUE D'ALGERIE :** Média BANK, N°58, FEV / MARS 2002.

186 – MINISTERE DES FINANCES ; Direction Général Des Impôts : Guide fiscale des investisseurs 1999, éditions du Sahel, Alger, 1999.

187 – **O.N.S**, Statistiques courantes, N°31, 1993.

188 – O.N.S, Statistiques courantes, N°36, 1994.

189 – **O.N.S**, Statistiques, N°37, 1994.

190 – **O.N.S**, Collections statistiques, N°61, 1994.

D – LES ARTICLES :

191 – BOUYACOUB Ahmed : Les investissements étrangers en Algérie (1990-1996), Revue Algérienne d'économie et gestion, Université d'Oran, N°2, 1998.

192 – MIRAOUI Abdelkrim : Le rapport de l'entreprise publique au Marche en Algérie, publication de l'unité de recherche / URTSD, université Annaba, Alger, N°4, décembre 1998.

E – LES CONFERENCES ET COLLOQUES :

193 – **CONFERENCE NATIONALE DES ENTREPRISES,** club des pins, Alger, 1989.
194 – JOURNEE D'ETUDES SUR L'EPARGNE, Revue trimestrielle de la CNEP– Banque, Alger, 13 février 2002.

F – LES REVUES ET LES JOURNAUX :

195 – ALGERIE ENTREPRISE : La revue Algérienne de l'économie et de l'entreprise, N°1, NOV / DEC 2001.
196 – ECONOMIA : Publication du groupe jeune Afrique, paris, N°2-3, DEC 2000 / JANV 2001.
197 – FINANCE AND DEVELOPMENT : FMI, June, 1999.
198 – INVESTIRE MAGAZINE: Blanky industrie trading company, Alger, N°5, DEC / JAN 2002/ 2003.
199 – EL - WATAN, du 26 novembre 1995, Alger.

ثالثـا: المواقـع علـى الأنترنيـت:

200 – WWW.DOUANES-CNIS.DZ
201 – WWW.EUROMED.NET
202 – WWW.T1T.NET
203 – WWW.ARABE.COM
204 – WWW.GOOGLE.FR.
205 – WWW.FINANCE-ALGERIA.ORG
206 – WWW.APSSI.COM.DZ